



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

IBN HISHAM

SHARH SHUDHUR  
AL-DHAHAB





2277  
46  
385  
1905

| DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE |
|-------------|----------|-------------|----------|
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |
|             |          |             |          |

DUE JUN 15, 1964









کتاب شذور

A. X. Almalady

Ibn Hishām Jamāl al-Dīn 'Abdullāh

Sharh Shudhūr  
al-dhahab

( کتاب )

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

للامام ابن هشام الانصارى تفعده

الله تعالى برحمته وأسكنه

فسيح جنته

آمين

وبهامشه حاشية العلامة الامير على الشرح المذكور

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الخيرية

لما لكهاومديرها السيد عمر حسين الحشاب

سنة ١٣٢٣

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ حدر فيع الجلال أصل لشذور النعم وشكر ذي الفضل ينصب لواء الأقبال ويجلو الغمم وصلاة وسلام لمن خفض الضلالت وعلى آله وصحبه أولى الكرامات ﴾ (وبعد) فيقول محمد الأمير عامله الله بلطفه الخطير هذه عجالة على شرح ابن هشام لنته شذور الذهب اجتبت فيها ما اشتهر واضطرب ورمت به الاسن من كل حذب فاقول مستعينا بالله تعالى (قوله بسم الله الخ) الباء حرف جر أصلى أرائد فلى الاول هي الاستعانة (واعترض) بأنها هي التي للآلة فيلزم جعل اسم الله تعالى آلة لغيره وهو اساءة أدب (قلنا) للآلة جهتان تخفیر وهي انها غير مقصودة لذاتها بل للفعل وتعظيم وهي أن الفعل انما يؤجـدها فكذا هنا التأليف على الوجه الاكمل شرطان ما يكون باسم الله تعالى فلاحظ الثاني لا الاول الذي لاحظه المعترض ثم هي متعلقة بعام أو خاص والمعنى أولف أو ابتدئ مستعينا بالله فاعترض بأنها حينئذ متعلقة بمستعينا لا بالعام ولا بالخاص وأجيب باننا ننتظر للظاهر (قلت) السؤال من أصله مبنى على أن تعدير مستعينا ليكون متعلقا وانت خبير بأنه لو كان هذا ما كانت الباء للاستعانة اذ ركنه لا تخفى بل هو توضيح لمعنى الباء كما تقول معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافي ان الباء متعلقة بأولف وقطعت قامل منصفوا على الثاني فالمعنى اسم الله مبدوء به بداءة قوية واخذنا القوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التأكيد كذا ذكره الرضى والالكان عبثا لا يقع من العرب ومعنى قوة البداء كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد لا يدل على معنى أى من معانى حروف الجر المشهورة كالاتهاء والانتها (فائدة) قولهم حرف جر شبه بالزائد أى وبالاصلى فهو من باب الاكتفاء على حد تقيكم الحر أى والبر دولنا فيه كلام آخر في كتابة الازهرية وهو انه جعل من الاشرف وهو الاصل غاية الامر انه شبه بالزائد ثم يقال ما المانع من أن لعل فى لعل ابى المغوار منك قسرب أصلية ولا يقدح فى ذلك عدم تعلقها ألا ترى حروف الاستثناء وبقية الحروف التى لا تتعلق بفعل المانع ككون مدخولها مبتدأ ضرورة ان قسرب خبر عنه أى والحرف الاصل لم يعمد ان مدخوله مبتدأ لكن قد يقال لا مانع من التزام هذا بخصوصه أى لفظا لعل بل لا مانع من أن يقال بان هذا يتجر بعلل الاسم وترفع الخبر كما قيل فى اللغة المشهورة تصبب الاسم وترفع الخبر (فائدة أخرى) جملة البسملة لا محل



لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو لاجار والجرور بل للمجرور وحده على التحقيق فنم يظهر النصب فيه عند نزاع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذا الجملة ما تضمنت اسناد الشان فيه الفائدة وان لم ينفذ بالفعل كجملة الشرط فان أفادت بالفعل كانت كلاما أيضا وهذا فرق سهل لم أره صريحا بل مرادنا بالجملة أولف المحذوف وفاعله ان قلت حينئذ البسملة حارجة عنه فقولاك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فنم يقال للرابط الفضلة انه من الجملة نحو زيد عمر وضرب رجلا معه (قوله قال الخ)

العلامة

هو من وضع الطلبة وكان الواجب تقديمه على البسملة لانها مقولة له أيضا لكنهم حملوه على صنيع المؤلفين فى تاخيرهم بقول العبد الخ قصد التحقيق لا ابتداء الحقيقى بالبسملة (فائدة) يقولون القول ينصب الجمل وما فيه معنى الجملة كقصيدة أو ما يريد به لفظه كقلت زيدا (وأقول) الاسهل ان يقال القول انما يعمل فى اللفظ كان جملة او غير هافقت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام قال قول منصب على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت بان النبوة واجبة وان كان اللفظ مسما لفظ انصب على الدال والمدلول كقلت قصيدة يتحمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر أن اسم الفعل ليس موضوعا لفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت نعم لا تقول قلت ديزابل لفظته أو نطقت به لان القول خاص بالمستعمل وما يرد على كلامهم لا علينا قلت كلمة أو لفظا تريد بهما لفظا رجل مثلا نامل وأصل قال قول قلت الو أو ألفتا تحر كما بعد فتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الو أو بالفتح قلت لان مضموم العين لازم ومكسور هاء مضارع به فتحتها فكان المضارع يقال كخاف وأصله يخوف يعلم نقل وقلب واذا اسند الى الضمير ضم قافه دلالة على أن العين واو وقدموا فى خفت الدلالة على هيئة العين وحر كنها على الدلالة على ذاتها ولم يفعلوا ذلك فى قلت لان القاف مفتوحة أصالة فلم تفهم الدلالة وكذا سرت وسمت فليتدبر (قوله الشيخ) يتحمل أن أصله شيخ بنشيد الباء نخفف كبيت وميت أو شيخ فنقلت حركة العين للفاء خذفت الهمزة كما يقال خير فى أخير أو أنه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل يطلق فى الاصل على كبير السن ثم تعورف فى كبير القدر ولو صغير اما استعارة بجامع المنظمة أو مرسل لا لاطلاق ثم التقييد أو الملازمة بحسب ما ينبغى حصوله فهو والإمام والعالم متعاربان والخطب محل اطناب لانها لا تخرج عن تناسل أو دعاء أو ذكر سبب التأليف والكل

يقضي البسط



(قوله العلامة) ينبغي أن يقال التاء فيه لتأكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لأنها حاصلة بصيغة فعال (أقول) وردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة كرواية أي كثير الرواية كافي الاشموني في التأنيت فالاحسن أن يقال أنها للمبالغة اذ التاء كيد اتفاق من جماعة الصيغة لا بحسب الوضع على أنه يحسن القول بأنها للمبالغة وهي مقولة بالتشكيك فالمراد بالحاصل بها غير الحاصل بالصيغة أي أنها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهر أن العلامة من حاز المعقول والمنقول فأت له من قولهم الشيء إذا أطلق انصرف لا كله والافعال العلامة كثير العلم ولو بفن واحد وقولهم انصرف لا كله أي ظهورا وقديتقوي بقرائن كقيام المدح والافالحقق أقل فرد وأما دعوي أن العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازي فحمل نظر (قوله الجامع لاشتات الفضائل الخ) قال اليبضاوي في قوله تعالي يومئذ يصدر الناس أشتاتا أي متفرقين بحسب أعمالهم يقول الفضائل المتفرقة في الناس جمعها ففيه الطباق وهو الجمع بين المتضادين لان الجمع يقابل الشتات واشتهر أن الفضائل الصفات القاصرة أي التي تتحقق ولو لم تعدد كالعلم والفواضل التي لاتعمل الامتعية كالجود ولعله اصطلاح والافالفاضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة كخوائض وصحائف وكلاهما من الفضل بمعنى الزيادة فيشملان كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعمال شيء آخر فليفهم (قوله وحيد دهره) يحتمل وحيد في دهره ويحتمل أن نفس دهره وحيد عن الدهور لوجوده فيه على حد حسن الوجه وهو أبلغ (قوله صدر المحققين) أي المتصدر للامور منهم لم يكونه رئيسهم أو شبه بصدر الانسان الذي هو محل القلب فهو أشرف البدن واشتهر أن التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق أو بديل والتدقيق اثبات الدليل بدليل قلت لعله اصطلاح والافالديق لغة الخي فن ثم يقال مسألة دقيقة للتحفة المحتاجة لشدة التأمل ويقال لشدة التأمل تدقيق (قوله جمال الدين) أي مجله ومزينه ان قيل يجب تأخير القلب عن الاسم فلم يقدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهر القلب جاز تقديمه نحو قانون عيسى انما المسيح عيسى لكن لا يخفى أن المصنف انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما يجرد القالب ثم يشهر تقدم فاعلمهم يقولون فيه شهرة داعية ولو قيل اذا كان القلب مشعرا بمدح وكان المقام مقام مدح جاز تقديمه كان وجبها (قوله ابن هشام) قال السيوطي هم جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى ابن هشام الحضراوي والثالث محمد بن أحمد بن هشام اللخمي والرابع مؤلفنا (قوله الانصاري) ٣ نسبة لانصار رسول الله صلى الله

عليه وسلم أي للخزرج منهم واتما لم ينسب لمفردة ناصر كما هو قاعدة الجمع لمشايبته المفرد حيث صار اسما للجماعة المألوفة كاسماء القبائل وفي

العلامة العامل الجامع لاشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته أول ما أقول اني أحمد الله العلي الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل ورحمة للعالمين واماما للمؤمنين وقوة للعالمين محمد النبي الامي والرسول العربي وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين ﴿أما بعد﴾ فهذا كتاب شرحت

الشمي على معنى المصنف انه ولد في القاهرة سنة ثمان وسبعمائة وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولدين محب الدين وعبد الرحمن ولم يأخذ عن أبي حيان نعم سمع منه ديوان زهير (قوله أول ما أقول اني أحمد الله الخ) يحتمل أنه مبتدأ وخبر ويحتمل أن أول منصوب على الظرفية لاحد وعلى كل حال فالقصد من اني أحمد الله انشاء التثناء فهو بكسر ان كان قوله ثم أتبع ذلك الخ القصد منه انشاء الصلاة والسلام كانه قال اللهم اني أطلب منك بعد ذلك الصلاة والتسليم وأتيانه بالتسليم مصدر أتبع الآيات ولم يأت به في الصلاة لايهامه الاحراق مع أن العرب لم تطلق هنا ولا في الصلاة الشريعة تصلية يوما ما وان وقت في كلام بعضهم فلا يعابه كانه صلى عليه الخطاب على الشيخ خليل واتما لم يجعل قوله ثم أتبع الخ ناقبا على حقيقته من الاخبار لانه يتوقف على أنه أتى بصلاة بعد ذلك في اللفظ ولم يكتبها وهو بعيد لادليل عليه ولا يصح أنه اخبار عن نفسه فاتفهم وقوله ما لم يعلم أي لم يكن يعلمه قبل التعليم لان ام اني انفي المنفي ولا يخفى حسن الحمد على التعظيم خصوصاً لما لم في طاعة التأليف (قوله قدوة) بالضم من يقتدي به على حد ضحكة بضم فسكون لما يضحك منه أما بفتح الحاء فكثير الضحك (قوله وعلى آله الهادين) أي الدالين للخير ولو الايمان لان الاحسن في الدعاء التعظيم ولك أن تقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فتأخذ بمقام المدح فيرد بالآل فيه صلحاء الامة والهداية هنا بمعنى الدلالة على حدودا ما تعود فهدايتهم أما بمعنى التوصل فيهم لله وحده انك لا تهدي من أحيت وهم استعما لان وأردان لان الاول مذهب أهل السنة والثاني مذهب المعتزلة كإقبال (قوله الرافعين لقواعد الدين) في ذكر الرافع براعة استهلال واللام للتقوية لضعف الوصف عن الفعل بالفرعية وهي ليست زائدة محضة كحقيقة المصنف في المنفي والدين الاحكام الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المعروفة أو كل حكم تفرع عنه أحكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته والشكاح به الخ أو انه من اضافة المشبه به للمشبه أو انه شبه الدين ببيت ذي دعائم مجامع الرجوع لكل والثواء فيه واثبات الدعائم تخيل والرافعين ترشيح (قوله أما بعد) الايتان بها أولى من وبعد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن يأتي بالواو يرى أن المدار على بعد فيختصر وهي في بعض النسخ أيضا وان أردت الكلام التفسير في وبعد فعل بك بما كتبناه على الازهرية (قوله فهذا كتاب)

أصله مصدر كتب ثم صار حقيقة حرفية في المكتوب ثم جعل اسم المؤلف فهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله المسمى بشذور الذهب) شذور جمع شذرة وهي القطعة واشتهر أن التحقيق أن أسماء الكتب من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم شخص واعترضه بعض بأمان مررنا على قول أهل السنة الشيء لا يتعدد بتعدد عمله فهم علم شخص والافهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك أن ما في الكتاب قطعة من الفن (قوله في معرفة كلام العرب) الظرفية مجازية لأن المقصود منه لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة كان كانه مظهر في المعرفة فشبّه التباس الشيء بشمرته بالتباسه بظرفه بجامع شدة الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو الحاصل بعلم النحو وإن أردت تعرفه وجدته وغايته وذكريته علوم العربية فعليك بما كتبناه على الأزهريّة (قوله تمت به شواهد) أي فإذا أُنشئت شطري بيت تمته ويحتمل أن المراد أنه ناقص بعض شواهد أثبت بها والشاهد جزئي مثبت للقاعدة واعترض بأنه من جزئيات القاعدة فيثبت بثبوتها فيلزم اثبات الشيء بنفسه قلت الشواهد المحتج بها ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث أنها كلية ليقاس حكمها فيما يأتي من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه قتال (قوله وجمعت فيه شوارده) استمار الشارذة للمسئلة البعيدة الفهم وجمعها التسهيلها (قوله ومكنت من اقتناص النخ) الاقتناص الصيد والابدا الحيوانات المتوحشة والرائد الطالب وهو مفعول مكنت (قوله ذكرت أعرابه) أي تطبيقه على القواعد العربية كافي الفيشي ونص عليه الدامني على المعنى ومواد الأزهريّة \* ومن فساد الزمان أني قررت حال أقرائي الشيخ خالد على التجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والاثني أن الأعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو أعراب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا قسمه بعض أهل الأزهري فاستغربه وشد على التكثير فيه وصار يحدث به في المجلس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهري أنكروا أيضا حين عرضت عليه الواقعة فأناله وأنا إليه واجعون ثم لما عرّضت المسئلة على غير واحد من العارفين واقفى فله الحمد (قوله الكلمة قول مفرد) أل في

الكلمة للحقيقة والمأهية كاهو القاعدة في كل محدود وقوله قول مفرد خبر عن الكلمة صورة وليس القصد الاخبار لما قرر أن الحد مع المحدود لا حكم فيه لأنه انماجي بالحد للتفسير لأن يحكم به كيف والثني قبل حده مجهول

به مختصر المسمى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب تمت به شواهد وجمعت فيه شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده قصدت فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة وعمدت فيه إلى لف المباني والاقسام لا إلى نشر القواعد والاحكام والتزمت فيه أنني كلما مررت بيت من شواهد الأصل ذكرت أعرابه وكلما أثبت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه وكلما أنهيت مسألة حتمتها بآية تتعلق بها من أي التزليل وأنبتها بما تحتاج إليه من أعراب وتفسير وتاويل وقصدي بذلك تدريب الطالب وتدريبه السلوك إلى أمثال هذه المطالب والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك أنه قريب مجيب وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب \* ثم قلت (الكلمة قول مفرد) وأقول في الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان أما لغاتها فكلمة على وزن نبتة وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها

والتصديق فرع عن التصور فقولك الإنسان حيوان ناطق في قوة الإنسان أي الحيوان الناطق وليس القصد أنك متصور جاء الإنسان بوجه ما فيحكم لك عليه بأنه حيوان ناطق والاصح قولهم القبول الشارح يفيد التصور ثم قوله قول قال الفاعل في شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مني على قول بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية لا تعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية لجوازاتها غير ذاتياتها أي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات لكن أوضحنا ذلك في كتابنا الأزهريّة بما قال القطب الرازي في شرح الشمسية أنه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها أهل الاصطلاح واعتبروها بازاها كما أنه ليس حقيقة الإنسان الا ما وضعه الواضع فهي حدود جز ما قال قول جنس حقيقة والمفرد فصل على أن الجزم بالرسمية لا ينتج عدم العلم بالحقيقة لجواز أنه الحقيقة ثم أنه لم يقل قوله ليطابق كلمة لأن شرط موافقة الخبر للمبتدأ أن يكون مشتقا أو مؤولا براهضا للضمير المبتدأ لا يستوي فيه المذكور والمؤنث وقول هذا جامد وليس مؤولا بالمشتق لأنه صار عندهم اسما للفظ المستعمل كأن رجلا اسم لذكر من بني آدم ولا يقصدون أنه مؤول بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وإن كان هذا هو المعنى الأصلي وكذا المفرد صار عندهم اسما للمناء المعلوم فلم يبق على معانيها الوضي سلمنا ذلك فالمصدر ولواول بوصف بخبر به عن المذكور والمؤنث الواحد والمتعدد فهو ما يستوي فيه المذكور والمؤنث محو رجل صوم وامرأة صوم فنمذ كقول وتبعه مفرد في التذكير (قوله ثلاث لغات) جمع لغة قالوا هي الالفاظ الموضوعات للمعاني المخصوصة (وأقول) الاحسن انها استعمال الالفاظ ليظهر في قولهم كاهنا في كذا ثلاث لغات أي استعمالا ولغة تميم اهمال ما على كلامهم لا يظهر هذا إلا بكلف بان يقال في كذا ثلاث لغات أي في هذه المسألة موضوع لهذا المعنى ثلاثة ألفاظ موضوع كل لفظ منها بيئة مخصوصة ولغة تميم اهمال ما لفظهم الموضوع عندهم ما المهملة أو يقولون ان اللغة تطلق أيضا على الاستعمال كاتطلق على الالفاظ وكلاهما لا حاجة له ويقوى ما قلناه ان اللغة في الأصل مصدر لني الرجل اذا لهج في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من اطلاقه على الالفاظ ان قلت



قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من أين بل المعنى الكتب التي تبين استعمال الالفاظ في ما فيها وبها آتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال  
ملقاف يقال في هذه الكلمة ثلاث لغات أي ثلاثة استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لا يختص استعمالها بطائفة وتطلق وهو الغالب على  
الاستعمال الخاص بطائفة لا يمتداهلغيرها سواء اقتضت تلك الطائفة عليه كقولهم لغة تميم اعمال ما أو تعدته الى غير ذلك هنا فان هذه اللغات كلها تميم  
وأما أهل الحجاز فيقتصرون على الاولى (قوله وجمعهما كلم) اعلم أن ما يفرق بينهما وبين واحدته بالتاء فيه خلاف قبل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم  
جنس جمعي قال الرضى وفيه تناف لان اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هي بقطع النظر عن الافراد جمعا أو غيره وأجاب بان المراد اسم جنس وضعا  
جمعي استعمالا وحق اسم الجنس أن يصدق على القليل والكثير كما وتراب قلت والذي على حقه هو اسم الجنس الافرادى نسبوه للافراد تميزا  
بينه وبين الاول وان كان يستعمل في الجمع أيضا ثم لا توهم من كلام الرضى السابق أن اسم الجنس الجمعي مجاز دائما لمخالفته للوضع لان استعمال  
العام في أفراد حقيقة من حيث تحققه فيها أو مطلقا عند المتقدمين على ما بينته في رسالى على البسمة لافرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم مما  
سبق أنه لا يصح استعمال الجنس الجمعي في القليل لانه مخالف لاستعمال العرب اللهم إلا أن يعتبر مجازا متفرعا على الكثير من استعمال اسم الكل في  
البعض لان سماع نوع العلاقة يكفي ولا يشترط سماع شخصها ثم قولهم اسم الجنس جمعي وافرادى ليس معناه أنه لا يخلو بل المراد أنه قد وقد  
لا يكون واحدا منهما كما سد فانه قاصر على القليل أى الواحد فلا يصدق عليه افرادى لانه لا يصدق على الاقل والاكثر ولا جمعي لانه

ما اختص بالجماعة ثم اهتم  
صريحوا بان الجمع يدل على  
آحاده دلالة التكرار  
بحرف العطف فهو من باب  
الكلية واسم الجمع يدل  
عليها دلالة الكل على أجزائه  
فهو من باب الكل وهو  
الحكم على الهيئة المجتمعة  
ولم أر نصا في اسم الجنس  
الجمعي والظاهر أنه كاسم  
الجمع ويكون الفرق بينهما  
ما قالوه أن اسم الجنس  
الجمعي يفرق بينه وبين  
واحدته بالتاء في المفرد غالبا

جاء التنزيل وجمعهما كلم كنبق وكلمة على وزن سدره وكلمة على وزن تمرة وهما لغتان تميم وجمع الاولى كلم  
كسدر والثانية كلم كتمر وكذلك كل ما كان على وزن فعل نحو كبذ وكتف فانه يجوز فيه اللغات  
الثلاث فان كان الوسط حرف حلقى جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع الاول للثاني في الكسر نحو نخذ  
وشهد \* وأما معنيها فاحدهما اصطلاحى وهو ما ذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل  
وفرس بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على معنى ولكنه ليس بلفظ وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب  
زيد فانه وان كان لفظا ~~يكنه~~ لا يدل على معنى فلا يسمى شئ من ذلك ونحوه قولنا والمراد بالمفرد  
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى أن أجزاء كل منهما وهى حروفه  
اتلاتة اذا انفرد شئ منها لا يدل على شئ مما دلت عليه جماعته بخلاف قولنا غلام زيد فانه مركب لان  
كلا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد \* والمعنى الثانى  
انعوى وهو الجمل المفيدة قال الله تعالى كلا انها كلمة هو قائماها اشارة الى قول القائل رب ارجعون لعل  
أعمل صالحا فيما تركت وكلا فى العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر وبمعنى حقا وبمعنى أي  
فالاول كما في هذه الآية أى انه عن هذه المقالة فلا سبيل لك الى الرجوع والثانى نحو كلا ان الانسان  
إبطنى أى حقا اذ لم تقدم على ذلك ما يزرعنه كذا قال قوم وقد اعترض على ذلك بان حقا تفتح أن بعدها

وقد تكو في الجمع نحو كماؤكم وقد يفرق بينهما بالياء كرومى وروم وزنجى وزنجى وتركى وترك وصرى وعرى ثم الظاهر ان روم وماعه ليس اسم  
جنس جمعي يطلق على ثلاثة ففرق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعضه ولو مائة مجاز والرومى بياء النسبة اليه لكونه بعضه  
فهو من باب تميم للقبيلة المألومة وتميمى للواحد منها وليس مما نحن فيه وأما القول بان اسم الجمع مدلوله لفظ الجمع كاسم الفعل فستبعد كالقول  
بذلك في اسم المصدر (قوله على وزن فعل) يطلق الوزن على هيئة حركات الكلمة فقط كقولهم زنة مفاعيل لما يشمل قناديل ويطلق عليه مع  
مراعاة أصول الحروف وزيادتها وهو المراد فى الصرف عند الاطلاق وقناديل بهذا الوزن فما ليل (قوله اللغات الثلاث) فتح أوله مع سكون  
ثانيه أو مع كسره وكسر أوله مع سكون ثانيه (قوله اتباع الاول للثاني) لا غرابة فيه ألا ترى قراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام (قوله الثانى  
لغوى) نسبة للغة من حيث كثرة فيها لانه حقيقة لغوية اذ حقيقة الكلام واحد الكلمة والكلمة اطلاقها على الجمل من تسمية الكل بالجزء واستعارة  
بجماع شدة الارتباط (قوله حرف ردع الخ) الظاهر أنه معمول المحذوف توضيح لقوله ثلاثة أوجه والتقدير تاتي حرف ردع ويصح أنه يدل على  
تقدير وجه حرف ردع وأنه تجريد مقترن بعلمى فليتأمل ثم لا مانع من أنها اسم فعل بمعنى اتته والظاهر أنها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب  
لا دليل عليها وقد قلت فيما كتبته على المنفى الظاهر أنها دال على لازجر وليس بل لازم ذكر المزجور معه في الكلام اذ يكفي علم المخاطب به كاحوال  
الكفار ويصح توجيه الزجر به المؤمنين لان الصالح زجر ليدوم علي صلاحه ويرتقى للاكمل منه

(قوله وكذلك ألا التي بمعنى) أقول لعل الصواب وكذلك أما التي بمعناها فانه قال في المنفى ألا بفتح الهمزة والتخفيف تستعمل على خمسة أوجه ولم يعمد منها أنها تكون بمعنى حقانهم ذكر فيه أن أما بالفتح والتخفيف تأتي بمعنى حقوا وان همزة أن بفتح بعدها كما تفتح بعد حقا (قوله وتبعه جماعة) في بعض النسخ بعد هذا ولها معنى رابع تكون فيه بمعنى ألا\* وأقول يعني ألا الاستفتاحية كما ذكر في المنفى وهو حينئذ بمعنى قوله سابقا والاحسن أن يفسر بمعنى ألا التي يستفتح بها الكلام فالاحسن نسخة حذف الزيادة (قوله من يعتد به) خلافا لمن زاد ارباعا وهو اسم الفعل وسماها خلفة لانه خلف عن الفعل (قوله قالوا ودليل الحصر) يحتمل أن قصده مجرد النسبة ويحتمل أنه أراد التبري أما لكون ما ذكر اصطلاحا لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل وأما لان هذا الدليل مناقش فيه باننا لا نسلم أن المعاني ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فمن ثم جعله الخالف رابعا لا نسلم أن الاسم موضوع للذات كيف والمصادر أسماء للأحداث ولا نسلم أن الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين محوزتين في الدار على ما صرح به بعضهم وأن أمكن أن يقال في هذا أن هناك اعتبارا بالمتعلق وأما أنا فقول حروف كثيرة ليست رابطة أصلا كقد وسوف وهمزة الاستفهام وحروف التأكيد والثني والعرض وادعاء الرابطة فيها تصسف نعم حروف الجر ورباط (قوله) قال اسم ما دل على معنى في نفسه) يحتمل أن الضمير لما في سببية على حدد دخلت امرأة النار في هرة أي الاسم لفظ دل بنفسه على معنى بخلاف الحرف فانه ما يدل بشرط متعلقه ومجروره أو للمعنى أي دل على معنى في نفسه أي انه مستقل بنفسه وبالمفهومية لا يتوقف على شيء بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة جزئية غير مستقلة ٦ بالمفهومية ان قلت بعض الاسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالأبوة والبنوة وهل فرق

بين لفظ الابتداء ولفظ من مع أن كلامهم ما يتوقف على مبتدأ ومبتدأ منه قلت قالوا ان الاسماء معانيها تتوقف على أمور كلية معلومة لكل أحد فكانها مستقلة فلفظ ابتداء معناه مطلق ابتداء شيء من شيء وشيء ما يبره كل أحد بخلاف من فان معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على أمرين مخصوصين

وتلك ألا التي بمعناها فكذا ينبغي في كلا والاولي ان تفسر كلا في الآية بمعنى ألا التي يستفتح بها الكلام وتلك تكسر بعدها ان نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم والثالث قبل القسم نحو كلا والقمر معناه أي والقمر كذا قال التضر بن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا وان حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع الى المقالة وكلمة خبرها وهو قائمها جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على انها صفة لكلمة وكذا شان الجمل الخبرية بعد التكرار وأما بعد المعارف فهي أحوال كجاء زيد يضحك\* ثم قلت (وهي اسم وفعل وحرف) وأقول الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف وان الكلمة ان دلت على معنى في غيرها فهي الحرف وان دلت على معنى في نفسها فان دلت على زمان محصل فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن الحجاز ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلية والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ولكل من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الأزمنة الثلاثة

لا يعلم ان الابتداء يرجع باسمها وان شئت فقل المعنى ان لو حظ في ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالأبوة والبنوة وفي وان لو حظ حالة بين أمرين كان ذمير مستقل وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهـ ذاك كله بناء على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحضرة بكلية ولكن غير هافقولهـ م الواو لمطابق الجمع ول الاضراب معناه للجمع المطابق المخصوص والاضراب المخصوص وقس الباقي وقال السعد الحرف مستقل وضعاءهـ م موضوع الامر الكلي المطابق وعدم استعلا له في الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا في جزئي فمن ثم حكم بحرفيته وأيضا قوله علامة الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه كما وضحت في كتابة الازهرية وذهب السيد الى أن الحرف لا معنى له أصلا لانه يقول ان ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة مأخوذ من التركيب بتأمله ولفظ من وحدها لا معنى لها كأن الذات المعلومة تهـ تفاد من زيد والزاي وحدها لا معنى لها وقد زينت هذا المقام في كتابة الازهرية بتحقيقات نفيسة ذكرنا بعضها فليكن بها ان كنت من أهاليها (قوله غير مقترن باحد الأزمنة) يدخل فيه لفظ من ومساء وصباح لان مدلوله غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يقتضي شيئا آخر يقترن به وبهذا تعلم ان الافعال الناقصة ككان ليست لجزء الزمن والا كانت أسماء بل تدل على الاحداث أيضا لكن ناقصة كالكون كذا والامساء كذا الاتمامة أعني مطلق الكون كما هو عند استعمالها تامه ور بما اشتبه حينئذ الفرق بينها وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة فليتنا مل والمراد غير مقترن بالوضع الاول ولا يضر اقترانه بالزوم فدخل اسم الفاعل وقوله انه حقيقة في الحال لان من حيث وضعه لازم من الحال بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصل حقيقة الا في الزمن الحال بل هو بالزوم لا بالوضع كما أوضحته في الكتابة المذكورة وخرج أفعال الانشاء كنعم وأفعال المقاربة فانها موضوع



بالوضع الاصلى الذى هو حق جميع الافعال للزمن ونجرت عنه ان قلت احملها على انها لا لزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في الحال بل المدح مطلقا من غير نظر لزمن مخصوص ان قلت حينئذ يخرج العلم المنقول من فعل كاحد فانه مقترن في الوضع الاصلى قلت لما انتسيت آثار الفعلية بالمرء كانه لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانهما يرمان الفاعل وتلحقهما تاء التانيث ان قلت حينئذ يخرج اسم الفعل فانه مقترن بالزمن قلت قال ابن عبدالحق هو طارئ وأصل وضعها للمصادر كرويد فانه يستعمل مصدر او هيئات وان لم يستعمل مصدر فهو على زنة المصدر كقوفاة مصدر قو في اذا صوت قلت وهو لا يظهر في عليك بمعنى الزم فلا حسن أن يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل فلا زمن من مسماء فهو من باب من حرف جر من كل لفظ مسماء لفظ وأما على غير مذهب الجمهور فالفرق في العلامات الآتية (قوله وفي اللغة سمة الشيء) ميل لقول الكوفيين أصله وسم وقال البصريون من السمو فاصله سمو والتصرف عليه كسميت واسمى وسمى ولو كان محذوف الفاء لقليل وسمت وأوسام ووسيم وادعاء القلب بعيد (قوله الذى يحدثه الفاعل) يدل على ما قلت في رسالة البسملة ان الفعل حقيقة في المعنى الحاصل بالمصدر لا المصدر أى الإيجاد والتأثير وان كان خلاف ما قيل تأمل (قوله بمعنى ناس) ينبغي أنه رفع السين أي ومن ٧ الناس ناس فعنى من متعدد وأورد نظرا

في اللغة سمة الشيء أى علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كل اسمها علامة على معناه والفعل في الاصطلاح مادل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وفي اللغة نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف في الاصطلاح مادل على معنى في غيره وفي اللغة طرف الشيء كحرف الجبل وفي التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أى طرف وجانب من الدين أى لا يدخل فيه على نبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوها اطمان به وان أصابته فتنة أى شرم من مرض أو فقر أو نحوها اقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعية والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائدا على من باعتبار افظها والله نصب بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى الذى وصفه ان قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثانى موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أى متطرقا مستوفزا فان الفاء عاطفة وان حرف شرط أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمان فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها أن خسر ليس فعلا مبتدأ على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهم وفطن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خسر الدنيا والآخرة الا أن هذا اسم فاعل فلا يلبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزر الفعل فيلبس به \* ثم قلت (فالا اسم ما يقبل ال أو النداء أو الاسناد اليه) وأقول ذكرت الاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسميه \* احداها ال وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول ال اسم واللام لانه لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل والباء واللام وذلك كالرجل والكتاب والدار وقول أبى الطيب الخيل والليل والبيداء تعرفني \* والسيف والريح والقرطاس والقلم

لا لفظ كما قال أولا ولا يضبط ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس ولذا لا يقتضي أن معنى من واحد فيضارب ما قدمه والناس يطلق على الجماعة القليلة والكثيرة تأمل (قوله فالاسم ما يقبل ال الخ) أو لجرد المقابلة لان الاقسام قد تفرد لامانة جمع ألا ترى جاء الرجل فانه اجتمع فيه ال والاسناد وكذا ال والنداء في لفظ الجلالة وعلمي الجمل نحو بالمنطلق زيد نعم لا يجتمع نداء واسناد بل يقبلهما الاسم على البدل ولا مانعة خلولان أسماء الفعل لا تقبل واحدا من هذه أسماء التقبل التنوين

وهذا تعلم أن قول المصنف فيما ياتي الاسناد أنفع العلامات يعارض بالتنوين فانه ينفرد عنه في أسماء الافعال ولعله رأى ما انورد فيه الاسنادا أكثر جميع المبنيات ثم قوله ما يقبل ال إشارة الى أن العلامة القبول لا الدخول بالفعل والالزام عدم اسمية رجل هكذا موقوفان قلت يلزم اسمية على حرف جر لانها قابلة لدخول من نحو زلت من على الدابة قلت هي حال كونها حرف جر للتعدية على وجه الاستعلاء وهي اذ ذلك لا تقبل من انما تقبلها اذا كانت ظرف مكان بمعنى فوق (قوله أو النداء) أورد عليه الشارح باليت قومي ومثله في حذف المنادى أو التنبيه قولهم يا ماعلى بنى البحر وأحلى فحل تعجب وهرته قطع (قوله أو الاسناد اليه) أورد المصنف فيما سياتى تسمع بالمعيدي وأجاب بحذف أن وأجاب غيره بأن الفعل هنا ريد به مدلوله اتضمنى المستقبل وهو الحدث فصار الفعل اسما بمنزلة المصدر يعامل معاملة الاسماء وفيه اشكال نظيرف للامام بنى أو وضعت في كتابة الازهرية مع أشياء أخرى ذكرت في المثال نخر يجاسه المأر وهوان خير خبر لخذف أى وسما عك خبر ويكون تسمع جملة مستقلة (قوله وقول أبى الطيب) هو أحمد بن الحسين المتنبى ادعى النبوة بإدعية وتبعه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم فخرج اليه أمير حمص فقاتله وأمره وحبسه بالشام حتى تاب ورجع والقرطاس بفتح القاف وكسر هاو يقال له كأغد بالهال والطاء المهملة تنبى تهاك من بهاو السيف من ساف اذا هلك لانه يهلك به

(قوله الفرزدق) هو همام بن غالب التميمي البصري لقي الامام عليا و باهريه و روى عنهما وعن الحسن بن علي وابن عمر و الفرزدق قطع المجين لقبه و لان وجهه كان شديبا بها من أثر الجدري و الجدل شدة الخصومة \* و سبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير و الاخطل عند عبد الملك بن مروان فاقى اعرابي من بني عذرة فقال له عبد الملك هذا فلان و فلان و فلان فاشد الاعرابي يقول خيا لاله يا حذرة \* و أرغم أنفك يا أخطل و وجه الفرزدق اتسبه \* ردى خياشيمه الجدل فقال الفرزدق يا أرغم الله أنفانت حامله \* يا ذا الحلو مقال الزور و الخطل ما أنت بالحكم الترضي حكومته \* و لا الاصيل و لا ذي الرأي و الجدل ان الخصومة ليست في أيك و لا \* في معشر أنت منهم أيها الجبل (قوله الاخيرة) اشارة الى أن خيرا أصله أخير بدليل قوله من الله و قفلت حركة الياء للقاء الساكنة فاستغني عن همزة الوصل (قوله لان ذلك يوجب نصب كيد) أي و رفته خبرا بناء على القليل من بقاء العمل لا يصح لدخول ما هنا على الفعل (قوله ما قبل تاء التانيث الساكنة) يراد بها تدخل في ٨ ربت و ثمت لتانيث الكلمة و أوجب بان المراد التاء التي هي تانيث الفاعل و رد بخروج ليست

هذه قائمة و عست و نعت و بشت فان هذا ليست فاعل التني و الترجي و المدح و الذم و أقول المراد الفاعل الاصطلاحي و لا يخفى أن اسم الناسخ يطلق عليه فاعل مجازا كما يطلق على خبره مفعول (قوله وهو ما دل على طلب) أقول بهذا يظهر أن قولهم ان الفعل تمام معناه حدث و زمان و نسبة لا يظهر في فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحدث ان قلت بدل قول المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطالب نفسه قلت أما و لا فقالوا ان الحدث مدلول المادة و الطالب في الامر انما يستفاد من هيئته و صيغته

فإنه الكلمات السبع أسماء لدخول أل عليها (فان قلت) فكيف دخلت على الفعل المضارع في قول الفرزدق ما أنت بالحكم الترضي حكومته \* و لا الاصيل و لا ذي الرأي و الجدل (قلت) ذلك ضرورة قيحة حتى قال الجرجاني ما معناه ان استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي أنه لا يقاس عليه و أل في ذلك اسم موصول بمعنى الذي \* الثانية التداء نحو يا أيها النبي يا نوح اهبط يا لوط انا رسول ربك يا هود ما جئتنا بسنة يا صالح ائتنا يا شعيب أصولك فكل من هذه الالفاظ التي دخلت عليها يا اسم وهكذا كل منادي (فان قلت) فما تصنع في قراءة الكسائي الأيا اسجد و الله فانه يقف على الأيا ويتنقذ بأسجد و لا بالامر و قوله تعالى باليتنارد و قوله عليه الصلاة و السلام يا رب كاسية في الدنيا طارية يوم القيامة فدخل حرف التداء فيمن على ما ليس باسم (قلت) اختلف في ذلك و نحوه على مذهبين أحدهما أن المنادى محذوف أي يا هؤلاء اسجدوا و يا قوم ليتنا نرد و يا قوم رب كاسية في الدنيا و الثاني أن يافين للتبعية لا للتداء \* الثالثة الاسناد اليه وهو أن يسند اليه ماتم به الفائدة سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند و زيد اسم مسند اليه و الاسم نحو زيد أخوك فالأخ مسند و زيد اسم مسند اليه و الجملة نحو أنا نقت فقام فعل مسند الى التاء و قام و التاء جملة مسند الى أنا فان قلت فما تصنع في اسنادهم خير الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراء مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن المعنى أن تسمع و الذي حسن حذف أن الاولى ثبوت أن الثانية و قد روى أن تسمع بثبوت أن على الأصل و أن و الفعل في تاويل مصدر رأي سماعك فلاخبار في الحقيقة انما هو عن الاسم و هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم و بها تعرف اسمية ما في قوله تعالى قل ما عند الله خير من الله و من التجارة ما عندكم ينفذ و ما عند الله باقي ألا ترى أنهما قد أسندا اليها الاخبارية في الآية الاولى و الثانية و البقاء في الثالثة فلهذا حكم بأنهما فيهن اسم موصول بمعنى الذي وكذلك ما في قوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر و هي موصولة بمعنى الذي و صنعوا صاغة و العائد محذوف أي ان الذي صنعوه و كيد خبر و يجوز أن تقدرها موصولا حرفا فتكون هي و صلتها في تاويل المصدر و لا تحتاج حينئذ الى تقدير عائد و ليس لك أن تقدرها حرفا كقام مثله في قوله تعالى انما الله واحد لان ذلك يوجب نصب كيد على أنه مفعول صنعوا \* ثم قلت (و الفعل اماما مضى و هو ميقبل تاء التانيث

الساكنة

و ثانيا ما رادهم الحدث المنسوب لفاعل و ليس هو الطالب بل المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان

الامر يدل على النسبة فيقتضى أن الانشاء نسبة قلت نعم كلامية على أن في كلام بعض ما يدل على أنه خارج لكن لا تقصد المطابقة له و قد أوضحت ذلك فيما كتبت على المعوذتين ختم الازهرية فبين ان اضرب يدل على الضرب و علي نسبتة لاه مخاطب و علي طلبه أي طلب الضرب المنسوب لاه مخاطب ثم لا يخفى أن الطالب في الحال و الحدث المطلوب انما يحصل في المستقبل بد من التكلم فيصح أن الامر للحال نظر الاول و الاستقبال نظر الثاني و تبين أحدهما يحتاج لوجه و لو قبل انه دال على الاستقبال و الحال معاص في اضرب أطاب في الحال ضربك في المستقبل و من قال انه يقتضي الحال في المطلوب فقد تسمع بجعل المستقبل الفوري المتصل بالحال حالا و به فيمكن أنه لا يدل على زمن أصلا انما يدل على طلب الفعل و العقل يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل و ذلك أن الزمن يستفاد من الهيئة و لا ظن أن عتلك يقول صيغة الامر يدل على الزمن كما يدل صيغة الماضي على الزمن الماضي

(قوله أو مضارع) أقول لمشابهة الاسم في سماعه مع ربنا ونحن أسراء السمع فلا تسكلف وجه المشابهة الذي يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ومنه أن يقال شابه الاسم في احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن مع ماسبق أن الاسم لا يقتزن زماناً وأيضاً سبق أن الأمر يحتمل الحال والاستقبال (وافتتاحه) مبتدأ وقوله بحرف خبر وقوله مضموم صفة لحرف (قوله ألت) أي أتت وأقبلت وقوله فحث أي سلمت بالتحية ويحتمل جعلتني حياً بجيشها فيكون في مقابلة قوله \* فلما تولت كادت النفس تزهرق \* ولا يذهب لذو الاجتماع الألف الفراق وبالعكس وفيه إشارة إلى أن الألف الكامل إنما هو بعد التولي لا عند الوداع وهو مشاهد (قوله الجنة) البستان يحسن أي يستراهله ٩ والجين يحنون في الرحم أي مستور فيه

وجن عقله استتر وخفي  
والاماني والماني واحد والمنة  
النعمة (قوله أما المتحركة  
نخاسة بالاسماء) يعني أن  
كانت حركتها أصراً  
والاوجدت في الثلاث نحو  
لاحول ولا قوة وربت ونمت  
على فتحه وتضرب هند  
(قوله اذا قالت هاتي الخ)  
هذا اليت لامرئ القيس  
وهاتي فعل أمر مبني على  
حذف النون كما هو قاعدة  
فعل الأمر انسند للمخاطبة  
حمله على مضارع ولو  
تقدير اكما هنا اذها  
لامضارع له والياء الاولي  
التي يبنى على حذفها عند  
اسناده للواحد حذف هنا  
لالتقاء ساكنة مع ياء  
المخاطبة كرمي وكذا  
تقول في تعالى وهاتي  
كضارب أمر وتعالى  
كتضارب أمر تأمل وقوله  
هضم الكشح أي رقيق  
الخصر وهو يتنازع هاتي  
ونولين وقوله تمنايات

الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبش وعسي وليس أو أمر وهو ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومي ومنه هات وتعال أو مضارع وهو ما يقبل لم كلف لم كلفم وقم وافتتاحه بحرف من نابت مضموم أن كان الماضي رباعياً كأدحرج وأجيب ومفتوح في غيره كأضرب وأستخرج) وأقول أنواع الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع ولكل منها علامة تدل عليه فعلاية الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر  
ألت فحث ثم قامت فودعت \* فلما تولت كادت لتنفس تزهرق  
وبذلك استدلى على أن عسي وليس لبساحرفين كما قال ابن السراج وتعلب في عسي وكما قال الفارسي في ليس وعلى أن نعم وبش ليستا اسمين كما يقول الفراء ومن واقع بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هند ظالمة فمست أن تغلغ وقوله عليه الصلاة والسلام من تواضعا يوم الجمعة فيها ونمت وقول الشاعر

نمت جزاء المتقين الجنة \* دار الاماني والماني والمنة

واحتزرت بالساكنة عن المتحركة أما المتحركة فانها خاصة بالاسماء كقائمة وقاعدة وعلامة الأمر مجموع شيتين لا بد منهما أحدهما أن يدل على الطلب والثاني أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى فكلني واشربي وقرى عينا ومنه هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام خلافاً لزمخشرى في زعمه أنها من أسماء الأفعال ولنا أنه ما يدل أن على الطلب ويقبلان الياء تقول هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام قال الشاعر

اذا قلت هاتي نولين تمنايات \* على هضم الكشح ربا للخلخل

والعامة تقول تعالى بكسر اللام وعليه قول بعض المحدثين \* تعالى أقاسمك اللهم تعالى \* والصواب الفتح كما يقال أخشى واسمي فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقعدين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو ترال يا هند بمعنى انزلي فليست بفعل أمر وعلاية المضارع أن يقبل دخول لم كقولك لم يقوم ولم يقعد ولا بد من كونه مفتوحاً بحرف من أحرف قولك نأيت نحو تقوم وأقوم ويقوم زيد وتقوم يا زيد ويجب فتح هذه الأحرف أن كان الماضي غير رباعي سواء نقص عنها كما مثلنا أو زاد عليها نحو ينطلق ويستخرج وضمها أن كان رباعياً سواء كان كله أصولاً نحو أدحرج أو أحدهم من أحرفه زائد نحو أجاب ويحب وذلك لأن أجاب وزنه أفعول وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير وأول تلك الأربعة همزة فاحكم بانها زائدة نحو أحمداً وصابع وأحمد ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً تقول يقوم زيد فيكون الفعل رفوعاً علوه عن الناصب والجازم ومحملاً للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبه إلى معنى الماضي وفي الفعل الاول ضمير مستتر رفوع على الفاعلية وفي الثاني ضمير مستتر رفوع لثباته مثاب الفاعل ولا ضمير في الثالث لأنه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم

(٢ - شذور) اعتراض والري من الرواء بالضم هو البهجة والحسن والخلخل الساق محل الخلخال (قوله المحدثين) هم

الشعراء المتأخرون كالإبلايين وهو بصيغة اسم المفعول الرباعي كالمولدين للمتولد من العرب وغيرهم واليت لابي نواس بضم النون وفتح الواو بلا همز هو الحسن بن هاني البصري لقب بذلك لذو ابنتين كانتا توسان على طاقه أي تعمر كان أمر بالروم فسمع حماسة تتوح جنبه فانشد يقول أقول وقد ناحت بقرني حماسة \* أيا جارتاهل تعلمين بحالي أيا جارتاهل أنصف الدهر يبتنا \* تعالى أقاسمك اللهم تعالى وأقاسمك جزم في جواب تعالى والضمير في يبتنا هما ولني تالسا منه أو ان فيه حذف العاطف والمطوف



(قوله لمية الخ) اليت لكثير غرة ومية اسم امرأة وموحشاً لأنيس به والطلل بفتح المهملة واللام ما شخص أي ارتفع من آثار الديار ويلوح يلمع  
 وخال بكسر المعجمة جمع خلة بالكسر بطانة منقوشة بالذهب يغطي بها السيوف وسيور تلبس ظهور القسي وموحش حال من طلال بناء على قول  
 سيويه بالحال من المبتدأ والافن ضمير الخبر (قوله ما يدخل على الاسماء والافعال كهل) ولكن هي بالافعال أولى قيل لأن أصلها قد فن ثم يرب  
 زيد في هل زيد قام فاعلا بما يفسره المذكور لا مبتدأ مفرد (قوله بين ياء مفتوحة) أما إذا كانت مضمومة كيوعد من أوعد فلا تحذف كراهة  
 الانتقال من ضم إلى كسر خصوصاً والضم على الياء ثقیل فتبقى الواو ليحمل الضم لمناسبتها وأيضاً التنافر بين الياء والواو يجنب بضم الياء (قوله  
 والكلام قول) يحتمل أنه عطف على الكلمة قول مفرد ويحتمل أنه استئناف وسبق أن القول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه قد تضمن ذكر القول  
 ذكر الوضع بناء على التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النومي فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي  
 لا التركيب مخصوص والقول بأنه مفيد بما نقل ١٠ بعدمعنى فوضع مفرداته الشخصي مردود ثم أثبات الوضع النومي وحيه ان قلنا الواضع

يكن وكفوا خبرها وجوزوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لا حد ولت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على  
 الحال كقوله

لمية موحشاً طلل \* يلوح كأنه خلل

أصله لمية طلل موحش وعلى هذا فالحجر الجار والمجرور والظاهر الأول وعليه العمل في الآية دليل على جواز  
 الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو كان في الدار زيد  
 جالساً وكان عندك عمرو جالساً وهذا لا خلاف فيه \* ثم قلت (والحرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم) وأقول  
 يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الأسماء  
 والافعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى  
 وهل أتاك نبأ الخصم وما يختص بالأسماء كفي في قوله تعالى وفي السماء رزقكم وما تعدون وما يختص بالافعال  
 كأم في قوله تعالى لم يلد ولم يولد \* (ثم اعلم) \* أن المنفي به تارة يكون انتفاؤه منقطعاً وتارة يكون متصلاً  
 بالحال وتارة يكون مستمراً أبداً فالأول نحو قوله تعالى لم يكن شيئاً مذكوراً أي لم يكن شيئاً مذكوراً في الماضي ولم  
 أكن بدعائك رب شقياً والثالث نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد (وهنا تنبيه) وهو أن القاعدة أن الواو  
 إذا وقعت بين ياء مقترحة وكسرة حذفت كقوله في وعديده وفي وزن يزن وبهذا تعلم لا شيء حذفت في يلد  
 وثبتت في يولد \* ثم قلت (والكلام قول مفيد مقصود) وأقول لا كلام معنيين اصطلاحاً ولغوى فاما معناه في  
 الاصطلاح فهو القول المفيد وقدم في تفسير القول وأما المفيد فهو الدال على معنى بحسن السكوت عليه نحو زيد  
 قائم وقام أخوك بخلاف نحو زيد ونحو غلام زيد ونحو الذي قام أبوه فلا يسمى شيء منها مفيداً لأنه لا يحسن السكوت  
 عليه فلا يسمى كلاماً أو مامعناً في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور أحدها الحدث الذي هو التكليم تقول أعجبتني  
 كلامك زيد أي تكليمك إياه وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كفي هذا المثال وكقوله  
 قالوا اكلامك هندا وهي مصغية \* يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

غير الله لأنه لا يحيط بجميع  
 جزئيات المركب أما قلنا  
 الواضع هو الله فلا مانع من  
 أنه وضع جزئياً جزئياً ثم  
 ألهمنا معناه (قوله مفيد)  
 يستلزم التركيب وقول ابن  
 طلحة أن نعم كلام مفرد  
 مفيد مردوداً عما هي دليل  
 على كلام محذوف بعدها  
 (قوله مقصود) خرج  
 جملة الخبر نحو زيد قام أبوه  
 فان قام أبوه وان كانت في  
 ذاتها تفيداً لكنها غير  
 مقصودة بالافادة لأن  
 القصد الاخبار بان زيدا  
 قام أبوه لابان أبازيد قام  
 وان تلازما لأن المبحث  
 المعلوم في الأول زيد وفي  
 الثاني الأب وكذا خرج  
 جملة الصلة نحو جاء الذي

قام أبوه فان القصد الاخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الاخبار بان أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيداً وهي  
 وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر  
 للتقيد والقسم للتأكيد اختار السيد القسم الثاني واختار أن جملة الشرط والجواب هي الكلام لأن الفائدة المقصودة وهي تعليق هذا على هذا انما  
 تؤخذ منهما وهل يشترط تجدد الفائدة أو لا خلاف اختار بعض المحققين أن الشرط انما هو أن يكون الشأن تجدد الفائدة ولو كانت حاصلة عند  
 المخاطب لوجود ثمرة لازم الفائدة وهي علم المخاطب بأن المتكلم عالم أيضاً بخلاف ما إذا كان الشأن حصول الفائدة لكل أحد كالسما فوق قال انتفاء  
 مجدد لازم الفائدة حينئذ إذا المخاطب يعلم من قبل أن المتكلم عالم وأنا قول الظاهر أنه كلام مطلقاً لأن النحاة انما يحتجون عن اللفظ فكل مركب وافق  
 را كيب العربية في الدلالة على المعاني كالابتداء وخبر المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى ولا عدمه (قوله يطلق على  
 ثلاثة أمور) له معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فبين أنك ان نطق به كان كلاماً لغة وان رسمته فلا لانه حيث نطق به ولا مفيداً  
 والكلام لغة عبارة عن القول أو ما أفاد وقوله يطلق يشمل الحقيقة والمجاز والظاهر أنه في المفيد غير اللفظ كالإشارة مجاز وعن الأشعرى أنه مشترك بين

أى تكليمك هنداً فكلما لم مبتدأ أو مضاف إليه وهنداً مفعول وقوله وهي مصغرة جملة اسمية في موضع نصب على الحال ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على أنها خبر والثاني ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيداً وقدم مر وومحذوف فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً بالخطأ لا يجيبك من خطيب خطبة \* حتى يكون مع الكلام أصيلاً ان الكلام في الفؤاد وإنما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

والثالث ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأ أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال والدليل على ذلك في الخط قول العرب القلم أحد اللسانين وتسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا فاستثنى الرمزا من الكلام والاصل في الاستثناء الاتصال وأما قوله أشارت بطرف العين خيفة أهلها \* إشارة محزون ولم تسكلم فاقنت أن الطرف قد قال مرحباً \* وأهلاً وسهلاً بالحبيب التيم

فإنما نفي الكلام اللفظي لا مطلق الكلام ولو أراد بقوله ولم تسكلم نفي غير الكلام اللفظي لا تنقض بقوله فاقنت أن الطرف قد قال مرحباً لأنه أثبت للطرف قولاً بعد أن نفي الكلام والمراد نفي الكلام اللفظي وإثبات الكلام اللغوي والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب فاعجوا فاقنوا بالذي أنت أهله \* ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق

وقال الله تعالى قالتا أينا أطا ثمين فزعم قوم من العلماء أنهم ما تكلمنا حقيقة وقال آخرون أنهم لما اتقادا لا مراقة عز وجل نزل ذلك منزلة القول وفي الآية شاهدان علي إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل إذا نسب إليه ما ينسب إلى العقلاء لا ترى أن طائفة جمع بالياء والتون لما نسب إليه وصفه القول وشاهد ثالث على أن النسب في محو جاء زيد ركضاً على الحال وتأويل ركضاً ركضاً أعلًى أنه مصدر لفعل محذوف أى ركض ركضاً ولا على أنه مصدر لفعل المذكور خلافاً لزمي ذلك ووجه الدليل أن طائمين حال وهو في مقابلة طوطاً وكره ما فيدل على أن المراد طائمين أو مكرهين \* ثم قلت (وهو خبر وطلب وإنشاء) وأقول كما قسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك ينقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع خبر وطلب وإنشاء وبذلك أنه ما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا فإن احتملها فهو الخبر نحو قال زيد وما قام زيد وان لم يحتملها فاماً أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقر نفاً نأخر عنه فهو الطلب نحو اضرب ولا تضرب وهل جاءك زيد وان اقترنا فهو إنشاء كقولك لبيدك أنت حر وقولك لمن أوجب لك التكاح قبلت هذا التكاح وهذا التقسيم تبع فيه بعضهم والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط وأن الطلب من أقسام الإنشاء وأن مدلول قم حاصل عند اللفظ لا يتأخر عنه وإنما يتأخر عنه الامتنال وهو خارج عن مدلول اللفظ لما اختص هذا النوع بان إيجاد لفظه إيجاداً لمعناه سمي إنشاء قال الله تعالى أن أنشأناهم إنشاء أي أوجدناهم إيجاداً أنا أن واسمها والاصل اتأخذت التوف الثانية تخفيفاً لأنشأناهم فعل ماض وفاعل ومفعول والجملة في موضع رفع على أنها خبر إن إنشاء مصدره مؤكدة والضمير في أنشأناهم قال قتادة راجع إلى الحور العين المذكورات قبل وفيه بعد لأن تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة طائد على غير مذكور من ذلك حتى توارت بالحجاب والذي حسن ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى وفرش مرفوعة على المعنى المراد وقيل طائد على الفرش على أن المراد الأزواج وهن مرفوعات على الأرائك بدليل هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا \* ثم قلت

لفظ النفس الذي تستحضره النفس دال على المعنى كاللفظ (قوله الاخطل) هو غياث ابن الفيث التغلبي وقيل غويث بن غوث سكان نصرانيا لقب بالاخطل لكبراذنيه وقيل لبذاءه لسانه من الخطل والخطبة من الخطب وهو الامر العظيم لان مادتهم يأتون بهافيه (قوله أحد اللسانين) أي واللسان به الكلام فأنشج المراد (قوله الارمزا) أي والاصل في الاستثناء الاتصال (قوله نصيب) بالتصغير (قوله فاعجوا) انتفعوا منك والحقائب جمع حقيبة ما احتملوه منه من النعم (قوله وان اقترنا فهو الانشاء) هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو مقارن والشارح التفت لذات الضرب فالحق أنهم ما قيمان (قوله قصة قد انقضت) هي قصة المقرين وهذه قصة أصحاب اليمن فالاحسن أنه راجع لحور مفهومين من فرش لأنهم يجلسون معهن عليها كما قال (قوله يجلبه العامل) أقول في يجلبه تجوز أي تجلبه العرب عنده وكذا في العامل أي

أن العرب تعمل عنده عملاً مخصوصاً رافعاً أو نصباً الخ ثم صار حقيقة صرفية وبهذا تسلم أنه لا مانع من أن يكون عديماً كالتجرد في المضارع فإن العرب تعمل عنده الرفع ولا يحتاج إلى تكلف بدو الدين بن مالك أنه وجودي أي الأتيان بالمضارع على أول أحواله

(قوله في آخر الاسم المتمكن) أقول هذا لا يظهر الا في السكون فإنه وصف في الآخر وهو اشتفاء الحركة عنه وأما الحروف والحركات فليست في الآخر بل الحروف نفس الآخر حقيقة كالاسماء الستة أو حكما كالنفي والجمع لان نونهما كالتون في نية الانفصال ألا ترى أنها محذوفان الاضافة اللهم الآن يراد بالآخر المحل المجازي الذي لا يحرف الاخير وأما الحركات فخروف صغيرة ملتصقة بالآخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء ألف والكسرة ياء صغيرة فمن ثم اذا مددت الصوت فيها تمت وكنت نص عليه الرضى وليست قبل الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل واحد بلفظين معان قلت لو لم تكن معه كان ساكنا فلا يتدأ به قلنا ممنوع بل السكون يضم محل بلاصقتها ان قلت قولهم في يوعود وقت الواو بين عدوتها الياء والكسرة يعارض ما قلته اذ مقتضاهما أنهما بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة - وغتهم تسم حافي هذا ثم لا يصفون أجزاء الحروف بسكون الا كانت الحركة ساكنة فوصف الحرف بالحركة اصطلاحا والافعال عرض لا يقوم بالعرض ثم قوله يجعله العامل المراد ان حصوله انما هو لحصول العامل وليس بلازم أن يحدث العامل فيجلبه بمد عدم لاننا نقول الفعل المضارع ليس له حالة وقف لانه متى نطق به فهو مرفوع بالتجريد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت مثله الاسم باعتبار ١٢ الابتداء قلت ممنوع لان الابتداء جملة أو لاثان على ما هو موضح في محله فهو أمر زائد على

(باب الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول للاعراب معنيان لغوي وصناعي فعناء لغوي الابانة يقال أعرب الرجل عسافي نفسه اذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستامر وأذنهما صامتا والايام تعرب عن نفسها أي تبين رضاها بصريح النطق ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيد او مررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأيت والباء ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو الفتي من قولك جاء الفتي ورأيت الفتي ومررت بالفتي فانك تقدر في آخره في المثال الاول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة اعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد اعراب وخرج بقولى يجلبه العامل نحو الضمة في النون من قوله تعالى فمن أوتى كتابه بيمينه في قراءة ورش بنقل حركة همزة أو قى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتحة في دال قد أفلح على قراءة أيضاً بالنقل والكسرة في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة في آخر الكلمة لكنهما لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولى في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها (فان قلت) بلى قد وجد ذلك في امرئ وابنه ألا ترى أنه ما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنه واذا دخل عليهما الناصب فتحتهما فتقول رأيت امرأ وابنه واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنه قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يفنيه (قلت) اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون أنهم معايران من مكانين واذا فرغنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون

وجوده على أول أحواله فليفهم ثم قولهم يجلبه العامل حقيقة أو اعتبارا فان الظاهر أن المثني والجمع على حده وقفهما كرفعهما على ما وضعناه في كتابة الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان ومجى نظيره وقيد الاسم بالتمكن لان المبني اسما وماضيا لا اعراب له واعرابه المحلى ليس له انما هو لبيان ما يستحقه المحل اذا حل فيه معرب كما أوضحته في الكتابة المذكورة أيضا في قولهم في محل رفع مثلا ولم يقيد

المضارع بالحل من التوئين لشهرته ثم الظاهر أن المضارع ان قرن بهما ودخل عليه ناصب أو جازم قيل في وهو محل نصب أو جزم وأما عند التجرد فلا يقال أنه في محل رفع وذلك أن المحل للاولين لعامل النصب والجزم وهو لا يختص بمضارع مخصوص لانه حامل لصورة مستقلة فين ما يستحقه في غير هذا المضارع وأما التجرد فهو وصف ولكل مضارع تجرد يقو به فتجرد يضرب غير تجرد يقوم فاذا منع تجرد فعل من عمل الرفع لما منع وهو أحد التوئين فلامعنى لان يبين ما يستحقه في محله لانه لا يكون الا في هذا الفعل وقد منعه اللهم الآن يقال يبين ما يستحقه على تقدير خلو فعله من النون لكن يقال هو تجرد مضاف للمتصل بالنون وأما ما قلته في كتابة الازهرية ان التجرد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل محلا فرود برفع المبني بالابتداء محلا الآن يقال الابتداء قوة حيث استلزم خبرا عن موصوفه بخلاف التجرد وان أيت ما تلونا عليك فقل انه في محل رفع ومر على الظاهر والظاهر المنفى عن التكافى انه في محل رفع أيضا (قوله بل يجب ادخالهما في الحد) أي فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع اى بالنظر للغالب لكن يقال الحد يجب شموله لجميع الافراد فكان الصواب على هذا حذف قوله في آخره وبالجملة فجوابه لا يحسم مادة الاعتراض



(قوله وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد) أي فالتقدير حينئذ لا حذر از أوليان الواقع وتقول المراد بجمله أو لا وبالذات لا بالاتباع وهذا التماس يكون في الآخر أن قلت بل قد يجلب العامل في الأول كفتح همزة أن قلت كلا من في الاسم ١٣ والفعل المضارع وهذا حرف (قوله وجز

في اسم كزيد وجزم في فعل) أقول ليس هذا إلا بالسمع وأما ما ذكره من الحكم فهو تخمين ولا فهم منقوضة كما يشتهر في كتابه الأزهرية (قوله في صفة السيف) أي في قوله فلولا الغمد والرعب الخوف والعصب السيف القاطع ولا يخفى ما في هذا البيت من الحسن (قوله فآثر ذكر الخبر) يعني اختاره على حذفه ويقيد هذا إجماعاً وإن هو قول غير الجمهور أن كان الخبر عاماً وجب حذفه والأقان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه كما هنا إذ معلوم أن الغمد بمسك السيف والا وجب ذكره وقال الجمهور لا يكون إلا كونا مطلقاً ويجعلون الخاص بدلاً من المبتدأ على حذف الحرف المصدرى والخبر محذوف (قوله ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف الخ) ظاهره أنه إذا أضيف أو كان بال كان باقياً على منع صرفه وهو قول وقيل مصروف مطلقاً وشرط تأثير العائتين في المنع عدم معارض لشبه

وهو الصواب أن الحركة الأخيرة هي الأعراب وأن ما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد وارتفع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير أن هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور خلافاً للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية واتصافه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في الآية الثالثة بالإضافة \* ثم قلت (وأناؤه رفع ونصب في اسم وفعل كزيد يقوم وإن زيد الن يقوم وجزم في اسم كزيد وجزم في فعل كأم يقوم والاصل كون الرفع بالضمه والنصب بالفتحة والخبر بالكسرة والجزم بالسكون) وأقول أنواع الأعراب أربعة رفع ونصب وجزم وعن بعضهم أن الجزم ليس بأعراب وليس بشيء وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام \* ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيهما زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة ويقوم مرفوع لأنه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه أيضاً الضمة ومثال دخول النصب فيهما أن زيد الن يقوم فزيد الاسم منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة ويقوم فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه أيضاً الفتحة \* وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو زيد فزيد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة \* وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو لم يقوم فقام فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه حذف الحركة والاصل في هذه الأنواع الأربعة أن يدل على رفعها بالضمه وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرها بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد يثبت ذلك كله في الأمثلة المذكورة وقال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض أعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره تقول لولا زيد لا كرمك تريد بذلك أن الأكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالضمه واسم الله مضاف إليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحل مرفوع لأنه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع لأنه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك فإنه يعمل عمل الفعل أي ولولا أن دفع الله الناس وبعضهم بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجواباً وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجود والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لفسدوا وبطلت مصالح الأرض وقال أبو العلاء المعري في صفة السيف

يذيب الرعب منه كل عصب \* فلولا الغمد بمسكه لسالا

فآثر ذكر الخبر وهو بمسكه \* ثم قلت (وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أحدها ما لا ينصرف فإنه مجرور بالفتحة نحو بأفضل منه إلا أن أضيف أو دخلته أل نحو بأفضلكم وبالأفضل) وأقول الأصل في علامات الأعراب ما ذكرناه وقد خرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب الباب الأول باب ما لا ينصرف وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين وهما أنه يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويخالف في أمرين وهما أنه لا يبنون وأنه مجرور بالفتحة نحو جاءني أفضل منه ورأيت أفضل منه ومررت بأفضل منه وقال الله تعالى فخيروا أحسن منها يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف مستثنان مجرور فيهما بالكسرة على الأصل أحدهما أن يضاف والثانية أن تصحبه الألف واللام تقول مررت بأفضل القوم وبالأفضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى والذين والزيتون وما بعدهما وقد لها أربعة معان وذلك أنها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتحقيق تدخل على

الفعل من أب أو بالإضافة وقيل إن بقيت اللفظة ممنوع والأفصح وكما يتبع للعلمية فإنه لا يضاف إلا إذا قصد تنكيره (قوله في قوله تعالى والذين) أن قلت كيف هذا مع أنه لا حلف إلا بالله قلت هذا ليس المقصد منه الحلف بل تأكيد الخبر ومنه قولهم لعمرى أو أن لدولى أن يفعل ما يشاء وأما ما قيل أنه على عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا فالقمر أن لا يأتي على عادة فاسدة

(قوله المؤذن) مراده الغوي أي الملم فيشمل المقيم (قوله قد قامت الصلاة) يحتمل أن قد هنا التحقيق والمراد قام الناس لها أي تهيؤوا فيه ومجاز عقل أو أن قامت نفسه بمعنى قرب مجاز أو قد لتحقيق القرب (قوله ولذا يحسن وقوع الماضي موقع الحال الخ) أي لاها تقربه من الحال ونوقش هذا بان الحال النحوية مقارنة لما ملها مضيا واستقبالا وحالا وقد تقربه من حال التكلم وأين هذا من هذا وأوجب بانهم رأوا المناسبة في مطلق الحال واجاب بعض المحققين بأن مضى الحال النحوي واستقباله وحاليته بالنظر لعامله فاذا قلت رأيت زيدا قد سرق فسرقت ماض بالنسبة لرأيت وقد تقربه من الحال بالنسبة له فكانه مقارن له ثم قوله ولذلك يحسن الخ يجب أن المراد ولو لكونه المطلق التقريب والافتد قامت ليس من تقرب الماضي والذي يحسن كون الماضي حالا تقرب الماضي تأمل (قوله قد يصدق الكذب) كنت اعترضت هذا في كتابة الازهرية بان التقليل لقرينة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا والظاهر ١٤ أنه لا رد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا للتحقيق ولا غير وهو هكذا كل لفظ مشترك يحتاج

لقرينة تصرفه لاحد معانيه  
لعم لوقيل أن يصدق ملاحظا  
فيه القلة وقد لتحقيقها دفعا  
لثوهم انكارها الصح (قوله  
والتي للتوقع الخ) حاصله  
ان المراد توقع المخاطب ولا  
دليل على هذا بل نحن  
نأبون الائمة وما المانع  
أهنا للتحقيق كأنه يقول هذا  
الامر الذي تنتظره قد  
تحقق وذكر ابن سبيده ان  
قد تأتي للفي في نصب المضارع  
في جوابها وسكني قد كنت  
في خير فتعرفه ورده ابن  
مالك بأنه ينصب في الاثبات  
كقوله سارك منزلي لبني  
نميم \* وألحق بالحجاز  
قاسم ترحا ذكره في المغني  
قلت هذا الرد ظاهر ان  
كان ابن سبيده تمسك بمجرد

الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أي يعلم ما أنتم عليه حقا قد ترى قلب وجهك في السماء وعلي الماضي نحو لقد  
خافنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت بعد اللام فهي للتحقيق والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن  
قد قامت الصلاة أي قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال اذا كان معه قد كقولك رأيت زيدا  
قد عزم علي الخروج أي عازما عليه والتي للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذب وقد يمتز الجواد أي  
ربما صدق الكذب وربما عثر الجواد والتي للتوقع تختص بالماضي قال سيدي به رحمه الله تعالى وأما قد فعل  
فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب أي يتوقمه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد أن  
الانسان اذا سئل عن فعل أو علم أنه يتوقع ان يخبره قيل قد فعل واذا كان الخبر مبتدأ قال فعل كذا وكذا ولم يأت  
بقدر فاعرفه \* ثم قلت (الثاني ما جمع بالف وتاء مزيدتين كهندات فانه ينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات  
فانقر واثبات بخلاف نحو كنتم أمواتا ورأيت قضاة والحق به اولات) وأقول الباب الثاني مما خرج عن الاصل  
ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا للمؤنث نحو هندات وزينبات أو جمعا لذكر نحو اصطبلات وحمامات  
وسواء كان سالما كمثلنا أو ذا نكير كسجدات بفتح الجيم وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الهمزة  
وفتحها فهذه كلها ترفع بالضمة ونجر بالكسرة على الاصل وتنصب بالكسرة على خلاف الاصل تقول جاءت  
الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات وخلق الله السموات خلق فعل ماض والله فاعل والسموات مفعول  
به والمفعول منصوب وعلامة نصب الكسرة نيابة عن الفتحة وقال الله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان كذلك  
يريه الله أعمالهم حسرات عليهم ان الحسنات يذهبن السيئات ونظائر ذلك كثيرة وألحق بهذا الجمع اولات  
فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وان لم يكن جمعا وانما هو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه حمل علي جمع  
المؤنث كما حمل اولو على جمع المذكر كإسائتي قال الله تعالى وان كن اولات حمل كن كان واسمها واولات خبرها  
وعلمة نصبه الكسرة \* ثم قلت (الثالث ذو بمعنى صاحب وما أضيف لغير الباء من أب وأخ وحم وهن وفم وغير  
ميم فانها ترفع بالواو والالف والياء) وأقول الباب الثالث مما خرج عن الاصل الاسماء الستة المتعلقة المضافة الى  
غيرها المتكلم فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالف نيابة عن الفتحة وتخضع بالياء نيابة عن الكسرة  
وشرط الاول منها هو ذو وأن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ورأيت ذامال ومررت بذى مال قال الله

لقرينة تصرفه لاحد معانيه  
لعم لوقيل أن يصدق ملاحظا  
فيه القلة وقد لتحقيقها دفعا  
لثوهم انكارها الصح (قوله  
والتي للتوقع الخ) حاصله  
ان المراد توقع المخاطب ولا  
دليل على هذا بل نحن  
نأبون الائمة وما المانع  
أهنا للتحقيق كأنه يقول هذا  
الامر الذي تنتظره قد  
تحقق وذكر ابن سبيده ان  
قد تأتي للفي في نصب المضارع  
في جوابها وسكني قد كنت  
في خير فتعرفه ورده ابن  
مالك بأنه ينصب في الاثبات  
كقوله سارك منزلي لبني  
نميم \* وألحق بالحجاز  
قاسم ترحا ذكره في المغني  
قلت هذا الرد ظاهر ان  
كان ابن سبيده تمسك بمجرد

النصب اما ان كان قام له قرينة على التي كما هو الظن به فلا (قوله ما) اي جمع جمع اي تحفة جمعيته القائمة به فلا يلزم تحصيل تعالى  
الحاصل وان أردت ما يطرده جمعه بالف وتاء وبسطا المقام فليك بكتابة الازهرية (قوله لانه لا واحد له من لفظه) اعلم ان اسم الجمع قد يكون له  
واحد من لفظه كركب وراكب ومحب وصاحب انما الفرق بينهما ما سلف في كلم وكلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كل قيل حمل نصب جمع  
المؤنث على جبره لئلا يلزم منزيته على اصله جمع المذكر وهو مجر وتحسين فلا ينقض بمزيته باعرابه بالحركات وذلك بالحروف (قوله المتعلقة المضافة)  
أقول الاولى تأخير المتعلقة عن المضافة لان ذكر المضافة بعد الاعلال مستدرك اذ ختمها بحروف العلة الثلاثة انما يكون عند المضافة فتأمل (قوله  
بمعنى صاحب) لكن ذواتنا في مقام التعظيم والشرف ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل  
التعبير بها في ذواتها اذ ذهب الآلة انما مقام مدح وذكر مفاخر وتعظيم وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحوت الآية لم انما ليس المقصد  
فيها مدحه بذلك

(قوله على ان بعضهم يحجري بها الخ) على امال الاستعلاء اي والتحقيق على ان الخ اوانها للاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشئ كما حققناه في كتابة الازهرية في قوله بكل تدواي نال شرف ما بنا \* على ان قرب الدار خير من البعد ١٥ على ان قرب الدار ليس بنافع \* اذا كان من

ته الى وان ربك لذو مغفرة وقال تعالى ان كان ذامال وقال تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب فوق ذوفي الاول خبرا لان فرغ بالو او في الثاني خبر الكان ف نصب بالالف وفي الثالث صفة لظل خبر بالياء لان الالف تتبع الموصوف واذا لم يكن ذو بمعنى صاحب كان بمعنى الذي وكان مبنيا على سكون الواو تقول جاءني ذو قام ومررت بذو قام ورأيت ذو قام وهي لغة طي على ان بعضهم يحجري بها محجري التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والالف والياء فيقول جاءني ذو قام ورأيت ذاقام ومررت بذى قام الا ان ذلك شاذو المشهور ما قد مناه وسمع من كلامهم لاوذوفي السماء عرشه فذو موصولة بمعنى الذي وما بعد هاصلة فلو كانت مرة لجرت بواو القسم \* والخمسة الباقية شرطها ان تكون مضافة الى غير ياء المتكلم كقوله تعالى وابونا شيخ كبير وقوله تعالى ان ابانا في ضلال مبين وقوله تعالى ارجعوا الي ابيكم فوق الاب في الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفي الآية الثانية منصوبان وفي الآية الثالثة مخفوضا بالياء وهو في جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول في الباقي فلو أضيفت هذه الاسماء الى ياء المتكلم كسرت أو اخرها لمناسبة الياء وكان اعراها بحركات مقدرة قبل الياء تقول هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما فعل ذلك في نحو غلامي وقد تكون في الموضع الواحد محتملة لوجهين أو وجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فيحتمل أخي وجهين أحدهما ان يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا لان البدل يتبع المبدل منه فكانه قال ان أخي والثاني ان يكون خبرا فيكون مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نعجة خبر ثان على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الاول \* والثاني كقوله تعالى قال رب اني لأملك الانفسي وأخي فيحتمل أخي ثلاثة أوجه \* أحدها ان يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه \* أحدها ان يكون عطفا على الضمير في أملك ذكره الزمخشري وفيه نظر لان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به (فان قلت) وأيضا كيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيده كما في قوله تعالى لقد كنتم ائمة وآبأؤكم في ضلال مبين (قلت) الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيده الثاني ان يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير وأخي كذلك والثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي كذلك والفرق بين الوجهين ان المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمر اذا ذهب وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمر اذا ذهب \* الثاني ان يكون منصوبا وذلك من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي والثالث ان يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يميزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض \* ثم قلت (والافصح في الهمن النقص) وأقول الهمن يخالف الاب والاخ والحمن من جهة انها اذا أفردت قصصت أو اخرها وصارت على حرفين واذا أضيفت فتصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أب بجذف اللام وأصله أبو فاذا أضفته قلت هذا أبوك وكذا الباقي وأما الهمن فاذا استعمل مفردا نقص واذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نفسه تقول هذا من وهذا منك فيكون في الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما في حالة الاضافة فيقول هذا منك ورأيت هناك ومررت بهنك وهي لغة قليلة وقلتها لم يطعم عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادعيان الاسماء العربية بالحروف خمسة لاستة \* واعلم \* أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هي أفصح قياسا وذلك لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نفسه في الاضافة وذلك نحو بدأ أصلها يدي فحذفوا لامها في الافراد وهي الياء وجعلوا الاعراب على ما قبلها فقالوا هذه يد ثم لما أضافوها بقوها

ابن مالك على حد ما فيها غيره وقرسه وقرأه حمزة تساءلون به والارحام (قوله يدا الله فوق ايديهم) كناية عن ان عهدهم في الحقيقة مع الله فهو تاييد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلميح الى ان الفضل انما هو لله



(قوله لن بسطت الى يدك لتقتلني) ما أنا بياسط يدي اليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين اني اريد ان تبوء باثمي واتملك فتكون من أصحابك الثاقل وذلك جزاء الظالمين قوله اني اخاف الله رب العالمين استئناف بياني كانه قيل لم لا تبسط يدك انت وقوله اني اريد الخ يقال حب المعصية لا يجوز ومحاب بانه لعله جائز عندهم حبها لا خصم للضرر به كالدهاء عليه لا من حيث انها معصية لله او يقال هذا الكلام القصد منه مجرد قصر الخصم كانه يقول لا اياي بل هذا الذي تفعله بل أنا حبه لانه ضررك وحدك ١٦ ونواب لي ورميما كان هذا حاملا للخصم على الانفكاك تأمل (قوله وهي دالة على

جواب الشرط المحذوف)

اي لانه عند اجتماع القسم والشرط يحذف المتأخر

ومحذوف المتأخر

والمحذوف هو متعلق بمحذوف هو الخبر أي كأنه فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت اليه

التي كانت في المفرد محذوفة لان التكسير يراد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدرا أي والله لن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل

ماض وفاعل والي جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلني لام التعليل وهي

حرف جر والفعل منصوب بان مضمره بعد ما جواز الابهان نفسها خلافا للكوفيين وان المضمره والفعل في تأويل

مصدر مخفوض باللام أي للقتل وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تيمية والباء

زائدة فلا تتعلق بشي وكذا جميع حروف الجر الزائدة وبسطت خبر ما فيكون في موضع نصب أو خبر المبتدأ

فيكون في موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهي دالة على جواب الشرط المحذوف

والتقدير والله ما أنا بياسط يدي اليك لاقتلك ان بسطت الى يدك لتقتلني فأناب بياسط يدي اليك لاقتلك وأما

الآية الثالثة فواضحة والضمث قبضة من حبش مشحولة الرطب باليابس \* ثم قات (الرابع المثنى كان زيدان

والهندان فانه يرفع بالالف ويجري وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وأقول الباب الرابع بما خرج

عن الاصل المثنى وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصار اللمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان اذ كل منهما

دال على اثنين والاصل فيهما زيدا وزيدا وهندو وهند كما قال الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم ولكنهم عدلوا عن ذلك

كراهية منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة وأن يجري وينصب بالياء المفتوح

ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزيدان ورأت الزيدان ومررت بالزيدين وكذلك

تقول في الهندان وانما منات بالزيدان والهندان ليعلم أن ثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء بخلاف جمعهما

السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل

والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الف نيابة عن الضمة لانه مثنى ومعمول يخافون محذوف أي يخافون الله

وجملة أنعم الله عليهما محتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان

موصوفان بانهم امن الذين يخافون وبانهم أنعم الله عليهما بالايمن وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك

جاءني زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله في الاعتراض

بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها \* قد احوجت سمي الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات في يومين

قد كلكم آية في فتيين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أنزلنا الذين أضلانا ربنا منادي مضاف حذف قبله حرف

من آل فرعون يهكم

ايماه (قوله وبلغتها) بفتح التاء دعاء لاه مخاطب بطول عمره وقوله يا ابن الذي دانت له المشرقان \*

طراوقد ذات له المغربان قالها عوف بن محم الخراعي يعتذر لابي العباس بن طاهر عن وقر في اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يرد عليه

والترجمان المبلغ بضم الجيم مع فتح التاء وضمها وزاد في القاموس ائمة ثلاثة فتحهما كزعفران (قوله على رجل من القريتين عظيم) هذا خلاف

الاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف يحتمل الجملة فجعله التاخير

محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لن بسطت الى يدك لتقتلني وقال تعالى وخذ يدك  
ضغنا فاما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمة والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان  
منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أي كأنه فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت اليه  
التي كانت في المفرد محذوفة لان التكسير يراد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدرا أي  
والله لن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل  
ماض وفاعل والي جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلني لام التعليل وهي  
حرف جر والفعل منصوب بان مضمره بعد ما جواز الابهان نفسها خلافا للكوفيين وان المضمره والفعل في تأويل  
مصدر مخفوض باللام أي للقتل وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تيمية والباء  
زائدة فلا تتعلق بشي وكذا جميع حروف الجر الزائدة وبسطت خبر ما فيكون في موضع نصب أو خبر المبتدأ  
فيكون في موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهي دالة على جواب الشرط المحذوف  
والتقدير والله ما أنا بياسط يدي اليك لاقتلك ان بسطت الى يدك لتقتلني فأناب بياسط يدي اليك لاقتلك وأما  
الآية الثالثة فواضحة والضمث قبضة من حبش مشحولة الرطب باليابس \* ثم قات (الرابع المثنى كان زيدان  
والهندان فانه يرفع بالالف ويجري وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وأقول الباب الرابع بما خرج  
عن الاصل المثنى وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصار اللمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان اذ كل منهما  
دال على اثنين والاصل فيهما زيدا وزيدا وهندو وهند كما قال الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم ولكنهم عدلوا عن ذلك  
كراهية منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة وأن يجري وينصب بالياء المفتوح  
ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزيدان ورأت الزيدان ومررت بالزيدين وكذلك  
تقول في الهندان وانما منات بالزيدان والهندان ليعلم أن ثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء بخلاف جمعهما  
السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل  
والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الف نيابة عن الضمة لانه مثنى ومعمول يخافون محذوف أي يخافون الله  
وجملة أنعم الله عليهما محتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان  
موصوفان بانهم امن الذين يخافون وبانهم أنعم الله عليهما بالايمن وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك  
جاءني زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله في الاعتراض  
بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها \* قد احوجت سمي الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات في يومين  
قد كلكم آية في فتيين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أنزلنا الذين أضلانا ربنا منادي مضاف حذف قبله حرف

التداء

بفتح التاء دعاء لاه مخاطب بطول عمره وقوله يا ابن الذي دانت له المشرقان \*

طراوقد ذات له المغربان قالها عوف بن محم الخراعي يعتذر لابي العباس بن طاهر عن وقر في اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يرد عليه  
والترجمان المبلغ بضم الجيم مع فتح التاء وضمها وزاد في القاموس ائمة ثلاثة فتحهما كزعفران (قوله على رجل من القريتين عظيم) هذا خلاف  
الاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف يحتمل الجملة فجعله التاخير

(قوله والذين مفعول ثان) وهو امان الرؤية البصرية والعلمية التي بمعنى علم خرفان فتعدي لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل عذبت لامين ولم يجعلها من الرؤية القلبية التي تصب المفعولين لان هذه تعدي بالهمزة الى ثلاثة ثم ظاهر عبارته ان الذين مني لان كلامه هنا فيه لافي الملحق به وهو على تمر يفه سابقا لانه دل على اتين وأغنى عن قولك الذي والذي والجمهور على أن شرط المنى أن يكون معرفا وان جميع الموصولات مبنية للاقتدار اتصال الجملة الصلة وأن الذين مبني وضع على صورة المنى في الاحوال الثلاثة فاصراه محلي (قوله وهي جارية على سنن العربية) أي أي جر ياترها والافغير هاجرا أيضا كياتي لكن بالتأويل (قوله وأهملت كما هو الاكثر) أي واللام لام الابتداء فراقينها وبين النافية كما قال ابن مالك \* وتلزم اللام اذا متهمل \* ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الاوان قبلها نافية واستندلوا على محي اللام الاعتناء بقوله أمسي أبان ذليل بعد عزته \* وما أبان لمن أعلاج سودان والعلاج جمع علاج الكثير من كفار المعجم (قوله بلحراث) رسمه والمسموع في لفظه بيا متصلة باللام وأصله بنى الحراث والقياس أن يرسم ألف بين الباء واللام كما ترسم بعد ياء الجر وكافه ذكره السخاوي ووجد بخط الزمخشري ما يقويه في قوله \* ولكن طفت عالماء غرلة خالدة \* كافي وماد المغنى (قوله ان أباه الخ) لابي النجم الفضل بن قدامة (قوله غايتها) هو الشاهد والضمير للمجدوانت باعتبار انه صفة وقبله واهل رايهم واهواها \* هي المنى لو اتنا لتناها ياليت عيناها لتاوقاها \* بضمن رضى به مولاه (قوله ان ان بمعنى نعم) أثبتة جماعة وأنكره أبو عبيدة قال في المغنى استدلل المثلثون ١٧ بقوله ويقلن شيب قدعلا \* ك وقد

كبرت فقلت انه ورد بان  
لا نسلم أن الهاء للسكت  
بل هي ضمير منصوب  
والخبر محذوف أي أنه  
كذلك والحيد الاستدلال  
بكلام ابن الزبير قلت ومن  
جعلها في هذا البيت لا سكت  
استند لان البيت الاول  
آخره هاء السكت لان قبله  
بكر المواصل في الصوب \* ح  
يلغنى وألومهنه ويلقن  
الخ وبكر بالتخفيف  
ومراذه بالصوب وشرب  
الحر أول النهار (قوله فيما  
حكى الخ) قيل ان سيدنا

النداء والتقدير يارب بنا وأر فعل دعاء ولا تقل فعل أمر تأدبا والفاعل مستتر ونامفعول أول والذين مفعول ثان  
وعلامه نصبه الياء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف في قوله تعالى ان هذين لساحران وفي  
هذا الموضع قرأت احداها هذه وهي تشديد التثنية من ان وهذين بالياء وهي قراءة أبي عمر وهي جارية على  
سنن العربية فان ان تصب الهمزة وترفع الخبر وهذين اسمها فيجب نصبه بالياء لانه مني وساحران خبرها فرمه  
بالالف والثانية ان بالتخفيف هذان بالالف وتوجيهها ان الاصل ان هذين تخففت ان بحذف التثنية وأهملت  
كما هو الاكثر فيها اذا خففت وارفع ما بعدها بالابتداء والخبر مخفي بالالف ونظيره انك تقول ان زيد قائم فاذا  
خففت فالافصح ان تقول ان زيد قائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ والثانية  
ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان التشديد فيجب اعماله فكان الظاهر الاثبات بالياء كافي القراءة  
الاولى وقد احيب عنها باوجه احدها ان لغة بلحراث بن كعب وختم وزيد وكنانة وآخرين استعمال المنى  
بالالف دائما تقول جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال \* تزود منا بين أذناه طمعة \* وقال  
الآخر  
ان أباهوا أباهما \* قد بلغنا في المجد غايتها

فهذا مثال محي المنصوب بالالف وذلك مثال محي المجرور بالالف والثاني ان ان بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلا  
سأل ابن الزبير شيئا فلم يعطه فقال لمن الله ناقة حملتي اليك فقال ان ورا كها أي نعم ولعن الله را كها وان التي بمعنى نعم  
لا تعمل شيئا كما ان نعم كذلك فهو هذان مبتدأ مرفوع بالالف وساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران

(٣ - شذور) عبد الله بن الزبير بضم الزاي أنه رجل يقال له فضالة بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير بفتح الزاي  
فقال ان نأقي تعب فقال أمرجهما فقال الطريق فقال اسقهما فقال الرجل ما جئتكم مستطبا وإنما جئتكم مستمنحا لمن الله ناقة حملتي  
اليك فقال ان ورا كها لكونه رأي عدم استحقاقه فليست ان هنا نسخة بأن يقال التقدير ان الله لعنها وأنها ملعونة ورا كها لا يجوز حذف الاسم  
والخبر جميعا بل هي حرف جواب ورا كها عطف على محذوف أي نعم لعنها الله ورا كها واعترضه الدماميني بأن نعم مرادها انها لا تقع في جواب  
الدعاء ورأيت بطرته جوابين الاول انها وقعت نظر الصورة والخبرية الثانية انه استلزم خبرا أي استحققت ناقة حملتي اليك الالفنة ثم ان كون ان في  
الآية بمعنى نعم كلام المبرور وعليه أبو علي الفارسي بأنه لم يقدّم ما يجاب بنعم وأجاب الشنقي على المغنى بأن التنازع فيما بينهم واسرار التجوى  
يتضمن استخبار بعضهم من بعض فهو جواب الاستخبار الضمني قلت وهو بعيد فاف اسرار التجوى فيما بينهم ليس في الاستخبار عن  
كونهم ساحرين أو لا بل هم جزموه بالسحر فقالوا أجبنا لتخرجننا من أرضنا بسحرك الخ ثم أسر والتجوى فيما قبلان به موسى الآن يقال  
محط الجواب قوله فاجموا كيد الخ وما قبله توطئة ثم ان المصنف رد في المغنى هذا التخريج بان محي ان بمعنى نعم شاذ حتى نقاه بعضهم ومنعه

الدماميني بأن سيئوه هو الخذاق حكوه عن الفصحاء

(قوله لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا) أي لان لها الصدر فلا تدخل الأعلى المبتدأ نفسه نعم ثم حلق مع ان فتدخل على خبرها كراهة  
افتتاح الكلام بمؤ كدين وأجيب بان اللام هنا زائدة وهي لا تستحق الصدرة ورد بان ز يادتها خاصة بالشعر كقوله مروا عجلي فقالوا أين  
سيدكم \* فقال من سئلوا أمسى لجهودا وقيل دخلت مع ان التي بمعنى نعم لشبهها بالمو كدة لفظا كما زادوا ان بعدما المصدرية في قوله \* ورج  
الفتي لا خير ما أن رأيت \* لشبهها ١٨ بالنافية في قوله ما ان أنتم ذهب (قوله ثم حذف المبتدا) وهو بمارده في المنفى بأن اللام

للتأكيد والحذف ينافيه  
لان التأكيد في مقام البسط  
والحذف في مقام الاختصار  
قال المحقق الدمايني وهذا  
مردود فقد سال سيبويه  
الخليل كيف ينطق  
بالتأكيد من نحو مررت  
يزيد وجاءني أخوه  
أنفسهما فقال انه يرفع  
بتقدير هما صاحباي  
أنفسهما وينصب بتقدير  
أقصد هما أنفسهما وهو  
جمع بين التأكيد والحذف  
(قوله ومن قدر العكس  
لم يغير) ثم احتمل على هذا  
أن يقدر الاعراب على  
ألف هذا كلفي أو أنه يقدر  
حرف التثنية في الاعراب  
وان المحذوف لعل كالتأنيث  
(قوله تنية اسم ثلاثي) أي  
لان ال في الذي كلمة أخرى  
كان هالتنية في هذا  
كذلك (قوله فكيف  
يقرون اللحن) يفيد هذا  
ان اللحن من أشد المنكرات  
شرطا وهو كذلك وفي  
الحقيقة الثاني والرابع  
كالدليل الاول والرابع

والجملة خبر هذان ولا يكون لساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا والثالث ان الاصل انه  
هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبر والجملة في موضع رفع على انها خبر ان ثم حذف  
المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة  
المصورون ومن قول بعض العرب ان بك زيد مأخوذ الرابع أنه لما نفي هذا اجتمع ألفان ألف هذا وألف  
التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها في الجبر  
والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها والخامس أنه لما كان الاعراب لا يظهر في الواحد وهو  
هذا جمل كذلك في التثنية ليكون المثني كالمر د لانه فرع عليه واختار هذا القول الامام العلامة تقي الدين أبو  
العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى وزعم ان بناء المثني اذا كان مفردة مبنيا أفصح من اعرابه قال وقد تظن لذلك  
غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه بامرين أحدهما أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى احدى  
ابنتي هاتين مع أن هاتين تثنية هاتان وهو مبنى والثاني أن الذي مبنى وقد قالوا في تثنية اللذين في الجر والنصب وهي اغة  
القرآن كقوله تعالى ربنا أنزال اللذين أضلانا وأجاب عن الاول بأنه انما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب المناسبة  
ابنتي قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لاجل المناسبة كما أن البناء في هذان لساحران أفصح من الاعراب  
المناسبة الألف في هذان للألف في ساحران وأجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان وهذان بان اللذان تنية اسم  
ثلاثي فهو شبيه بالزيدان وهذان تنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف قال رحمه الله تعالى وقد  
زعم قوم أن قراءة من قرأ ان هذان لحن وان عثمان رضى الله عنه قال ان في المصحف لحن واستقيم العرب بالسنتها  
وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات  
فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته والثاني أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية  
الاستقبح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف والثالث أن الاحتجاج بأن العرب استقيمت بالسنتها  
غير مستقيم لان المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي والرابع أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت  
أراد أن يكتب التابوت بالهاء على اغة الانصار فنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان رضى الله عنهم فامرهم أن يكتبوه  
بالتاء على لغة قريش ولما بلغ عمر رضى الله عنه أن ابن مسعود رضى الله عنه قرأ عتي حين على لغة هذيل أنكر  
ذلك عليه وقال أقرئ الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل انتهى كلامه ما مضى وقال  
المهدوي في شرح الهداية وما روى عن عائشة رضى الله عنها من قولها ان في القرآن لحن واستقيم العرب بالسنتها  
لم يصح ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد الاوله وجه صحيح في العربية وقد قال الله تعالى لا يأتيه الباطل  
من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والثقصان انتهى وهذا  
الاثرا نما هو مشهور عن عثمان رضى الله تعالى عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لانه عائشة رضى الله عنها  
كاذبة المهدوي وانما المروى عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضى

الله  
دليل لقوله كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات والثاني دليل لكون اللحن في القرآن  
من الأشد (قوله عند الكلام على الجمع) بعد ورقه ويسير (قوله اثنتا عشرة) قالوا عشرة هنا لعل لها من الاعراب لانه بمنزلة النون  
في اثنتا عشر قلت وكأهم لم يحمله على غلام زيد لانه ليس القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم اتين منسو بين لامشرة بل مجموع العشرة  
والاثنين فمن ثم يقولون النون حذفت لاجل الاضافة لا للاضافة



(قوله ليست اختصارا للمتألفين) أي الذين من مادة المتنى فخرج واحد واحد (قوله وذلك على أن الأصل شهادة ينسبكم شهادة اثنين) أقول أو الأصل ذو شهادة ينسبكم اثنان وكان الشيخ رأى أن الأصل بقاء الأول على حاله ويرد ما خلفه إليه (قوله أو مشبهاه بالخ) مبنى على قول الجمهور أن الأصل باق على معناه الحقيقي وأنه من التشبيه البليغ بحذف الاداة والحمل مبالغة وقال السلامة التفتازاني أنه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لأن الأصل مستعار لخصوص زيد بل لمطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الأول أو المراد بالشجاع عين زيد ومعنى قولهم المبتدعين الخبر أنه نفسه بحسب المراد ضرورة الأخبار أن أحدهما هو الآخر فلا ينافي اختلافهما فهو ما وأنه لا يستفاد أن هذا عين هذا من ذاتهما بل حتى يركب تركيب الأخبار والالزم حمل الشيء على نفسه وهو لا يفيد فن ١٩ ثم أولوا أبو النجم وشعري الثاني

في نحو أنا أبو النجم وشعري شعري بالرجل المشهور بالوصف الجميلة والنظم المعروف بالبلاغة واختلاف المفهوم لا يمنع من الحمل إنما يمنع منه التباين الكلي وهذا تحقيق المقام وقيل ثانياً فيه كلام مع غير واحد ثم إن السعد استدل بأنه لو كان أسد باقياً على حقيقته كما قالوا لكان جامداً فلا يتعلق به الجار والمجرور وفي قوله \* أسد على وفي الحروب نامة \* وفي قوله والطير أغربة عليه وأجبناعه بأنه يتعلق بالشجاعة والبكاء المستفادين من أسد وأغربة من حيث أنهما يدلان على حذفهما أي أسد مجتزئ على وأغربة تنوح عليه أو بمعنى التشبيه أي شبيه على أي بالنسبة إلى وكذا الثاني لكن الحق أنه بعيد (قوله) وفائدة إعادة ذلك التوكيد أي فهذا الشرط توكيد

الله عنها سلت عن قوله تعالى في سورة النساء والمقيمين الصلاة بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى في المائدة أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وعن قوله تعالى في طه أن هذان لساحران فقالت يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب روى هذه القصة الثعلبي وغيره من المفسرين وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها فإن هذه القراءة آتت كلها موجهة كما في هذه الآية وكما سيأتي إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع وهي قراءة جميع السبعة في المقيمين والصابئون وقراءة إلا كثرة في أن هذان فلا يتجه القول بأنها خطأ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل \* ثم قلت (والحق به) اثنان واثنان وثنان مطلقاً وكلاً وكتلاً مضافين إلى مضمرة (أقول الحق بالمتنى خمسة ألفاظ وهي اثنان للمذكرين واثنان للمؤنثين في لغة الحجاز وثنان لهما في لغة نعيم وهذه الثلاثة مجرى مجرى المتنى في إعرابه دائماً من غير شرط وإنما لم يسـمها مثلاً لأنها ليست اختصاراً للمتألفين إذ لا مفرد لها لا يقال أن ولا اتنة ولا ثنت ومن شـ. وأهدر فمها بألف قوله تعالى فافجرت منه اثنتا عشرة عينا فانتفاً على بانفجرت وقوله تعالى شهادة ينسبكم إذا حضر أحدكم الموت جين الوصية اثنان فانتان مرفوعاً ما على أنه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على أن الأصل شهادة ينسبكم شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وإنما قدرنا هذا المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك أو مشبهاً به نحو زيد أسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما وأما على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير مما فرض عليكم أن يشهد ينسبكم اثنان ومن شـ. وهذا التصب قوله تعالى إذا رسلنا إليهم اثنين قالوا ربنا أمنا اثنان مفعول به واثنان مفعول مطلق أي امانتين وكذلك وأحييتنا اثنين ومنه أيضاً قوله تعالى وبستانهم اثني عشر قبيلاً فإثنى مفعول به ثنا وعلامة نصبه الياء والكلماتان الرابعة والخامسة كلاهما مفعولان وشرط اجرائهما مجرى المتنى إضافة لهما إلى الضمير تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذا في كلاً قال الله تعالى أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فأحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والألف علامة لرفعه لأنه مضاف إلى الضمير ويقرأ أما يبلغن بالألف فالألف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف تقديره أن يبلغه أحدهما أو كلاهما وفائدة إعادة ذلك التوكيد وقيل أن أحدهما بدل من الألف أو فاعل يبلغن على أن الألف علامة وليسا بشئ \* فأمل ذلك فإن أضيف إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال وكان إعرابهما حيثما بحركات مقدرة في تلك الألف قال الله تعالى كلاً الجنة آتت أكلهما أي كل واحد من الجنة أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً فكلاً مبتدأ وآتت أكلهما فاعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف إليه والجملة خبر وعـ. علامة الرفع في كلاً ضميمة مقدرة على الألف لأنفس الألف فانه مضاف للظاهر \* ثم قلت

لأول فلا يحتاج لجواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل (أقول) وللإعادة هنا أيضاً فائدة هي أنه لا فرق بين الواحد والاثنين نصوصاً كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قيل بالأولى (قوله وليسا بشئ) أما الثاني فلأن لغة أكلوني البراغيث ضمنية ومع ذلك فعلامة التشبيه إنما تصح لو كان الفاعل متنى جزءاً من الأول وهو أحدهما مفرد لا يصح إسناد علامة التشبيه له وأما الأول فلأن البديل هو المقصود بالحكم لكونه غير الأول أما ذاتا كبدل الأضراب والنسيان والقلط كرايت زيدا الفرس والاشتال كنفعي ز يدعلمه وأما بالكلية والجزئية نحو أكلت الرغيف ثلثه وأما باحتـ. لاف الوصف والنون كجاء زيد أخوك ولا يحسن قصد واحد هنا أي المراد التاكيد والتعميم فليتناه

(قوله الخامس جمع المذكر السالم) انما ينقاس في علم أو صفة وإذا جمع العلم قصد تكثيره فلذا تدخل عليه أل نحو الزيدون فمن ثم قال الدماميني  
و يسئل ما شئ شرطه وجوده \* لأمرفه تقض النجاة برده فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا \* أيتم ثبوت الحكم الابقده (ان قلت) ما حجة  
كلامه ما المانع من أن يجمع باقيا على علميته ولا تزول الا اذا أتت ال كما يفضل بالعلم المفرد ان دخلت عليه أل أو أضيف نحو \* علازيدنا يوم التقا  
رأس زيدكم \* ليلاي منكن (قلت) أنت خير بأن زيدون لا يفيد تميना بدأ فقد زالت علميته ان قلت لم جمعوا التكررة تأو يلاعن العلم  
المقصود تكثيره وامتصوا من جمع التكررة الاصلية قلت لان حق لحوق هلامه الجمع أن يكون للوصف لشبهة بالفعل في يضر بون واللم يؤول بالمسمى  
غير جيع للوصف بخلاف التكررة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله أيضا بالحرف المصدرى فان شرط سبك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند  
سبكه فلا يظهر له أثر ثم هذا عندهم يسمى بالمهي كما حققه القطب الرازي في شرح الرسالة الشمسية ثم لا بد أن يكون معر باذا المليات لاحظها  
في الجمع بل يجمع ذو في المذكر وذات في المؤنث و يضافان للاسم مراداً منه لفظه نحو جاء ذو وسيبو يه أو ذوات حذام أي أصحاب هذا الاسم  
الموضوع لهم وكذلك المذكر ام رجي أما الاضافي فيجمع صدره و يضاف لمعجزه والكوفيون بجوزون جمع الجزأين كذا ذكره مواد الازهرية  
قلت واطلاق المذهبين لا يحسن ٢٠ بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو جاء عبيد زيد

أما ان كان كل منهما متعددا  
بأن كان عبيد زيدا مصرى  
وعبيد زيدا مكى وعبيد زيد  
الشامي فالوجه جمعها نحو  
عبيد الزيدود ولا يجمع بالواو  
والنون الا العاقل فان سمع  
غيره فالحق ولا يجمع فعلا  
فعلى ولا أفعل فعلاء ولا  
ما يستوى فيه المذكر والمؤنث  
ولا مذكر لا مؤنث له كآدر  
وأكرم لمظيم الادرة والكفرة  
والى ذلك أشرت بقولى \*  
ويجمع تصحيحا مذكر عاقل  
\* بناءه من جيا مع التاء قد  
عدم وفعلان فعلى مثله أفعل  
لها \* فجمعها التصحیح بأباه

(الخامس جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجرو ينصب بالياء المكسور ما قبله المفتوح  
مابعدا) وأقول الباب الخامس مما خرج عن الأصل جمع المذكر السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث  
كهندات وزينبات و بالسالم عن المكسر ككلمان وزيدود وحكم هذا الجمع أنه يرفع بالواو زيادة عن الضمة ويجر  
وينصب بالياء المكسور ما قبله المفتوح مابعدا نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزيدون والمسلمون  
ومررت بالزيدين والمسلمين ورايت الزيدين والمسلمين وانما مثلك بالتالين ليعلم ان هذا الجمع يكون في اعلام  
العقلاء وصفاتهم \* (فان قلت) \* فتاصنع في المقيمين من قوله تعالى في سورة النساء لكن الراسخون في العلم  
منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة فانه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس  
ما ذكرت أن يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع  
بالواو وكاذ كرت وما تصنع بالصائبون من قوله تعالى في السورة التي تليها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون  
فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت ان يكون والصابئين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف  
على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت (قلت) أما الآية الاولى ففيها أوجه أرجحها  
وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على المدح وتقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت  
هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرهما وانهم آمنوا مخفوض لانه معطوف على ما في قوله تعالى  
بما أنزل اليك اي يؤمنون بالكتب والمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفي مصحف عبد الله والمقيمون بالواو  
وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى القني ولا اشكال فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه

من علم وان تستوي أن في لفظ مع الذكر \* أو انعدم التانيث فالجمع منعدم وذو مثل ذات يجمعان وضمهما \* الى ما بنى أرجحها  
أو ركبوه من الكلم بصدر مضاف جمعه وهو فيها \* يجوز الكوفي بشرى لمن فهم هذه او عبد الله علميا ينقاس جمع صدره بالواو والنون لانه  
علم العاقل اذ جزء العلم له حكم العلم كما منحوا هريفة في أبي هريفة للعلمية والتأنيث (قوله المكسور ما قبلها) أي ولوة تقدير نحو المصطفين فان أصله  
المصطفين قلبت الياء الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لالتقاء الساكنة مع الياء الثانية (قوله المفتوح مابعدا) أي وقل من بكسره نطق  
وعليه \* وقد جاوزت حد الاربعين \* ويحتمل أنه على اجرائه مجرى حين (قوله السالم) قيل هو وصف سببي لا يجمع لان السالم من التغير  
بناء المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سلم من تغييره عن بناء واحدة (قوله لبيان فضل الصلاة النخ) ان قلت مسلم في الزكاة لا الرسوخ في العلم قلت علم بلا  
عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع في الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزيادة (قوله والمقيمين الصلاة وهم الانبياء) فيه أنه يقال لا  
معنى للايمان بما أنزل لما قبله من الانبياء الامع الايمان بنبوتهم فهذا مأخوذ مما قبله الا أن يحجب بأن المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم شئ بل مرسلون  
بشرع من قبلهم كالنبياء بنى اسرائيل بهدموسي ولا يحمل على الانبياء غير المرسلين لانهم لا يجب الايمان بهم لعدم أمرهم بالتبليغ قال الله تعالى وما كنا  
معهذين حتى نبعث رسولا قيل المقيمين عطف على الضمير في منهم وهو بعيد ويحتمل أنه عطف على الضمير في اليك والكتاب أنزل لاني ولاتباعه  
قال الله تعالى يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم (قوله وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه) اقول من جملة الأوجه المحتملة أن يكون الصائبون

عطفًا على ضمير آمنوا وقد فصل بفصل ما (قوله والنصارى عطفًا عليه) أقول الذين هادوا والنصارى امرًا بهما غير ظاهر لان الاول محلى والثاني تقديرى فيكون كل منهما عطفًا على الذين آمنوا والمقطوع عن العطف هو الصابئون وحده كإقطع في الآية السابقة المقيمين (قوله عما في حيزان مع اسمها وخبرها) لو حذف قوله مع اسمها وخبرها كان أوضح لانهم في حيزان (قوله ان الذين آمنوا بالسنتهم من آمن منهم أي بقلبه) أو المراد من استمر على إيمانه وكل هذا أتى بجمل الذين هادوا ومقطوعا عن العطف أما أن جعل معطوفا كالنصارى فالعنى من آمن من مجموع الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ومصدق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى (قوله ٢١ وطالون) قيل هو ليس

أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا أمرًا تفعا بالابتداء والصابئون والنصارى عطفًا عليه والخبر محذوف والجملة في لية التأخير عمرًا في حيزان مع اسمها وخبرها كأنه قيل ان الذين آمنوا بالسنتهم من آمن منهم أي بقلبه بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك والثاني أن يكون الأمر على ما ذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفًا عليه ولكن الخبر المذكور له ويكون خبران محذوفًا مبدلوا عليه بخبر المبتدأ كأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبى بن كعب والصائين بالياء وهى مروية عن ابن كثير ولا اشكال فيها \* ثم قلت (والحق به أولو وطالون وأرضون وستون وعشرون وباهما وأهلون وعليون ونحوه) وأقول الحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذو ومن شواهد قوله تعالى ولا يأتى أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى لانه لا نهاية يأتى فمل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله يأتى ومعناه يخلف وهو يقتل من الآلية وهى اليمين أو من قولهم ما أوت جهدا أى ما قصرت وعلى الاول فاصل أن يؤتوا على أن لا يؤتوا وحذفت على ولا كما قال الله تعالى بين الله لكم أن تفضلوا أى لان لا تفضلوا وعلى الثانى فاصله فى أن يؤتوا وحذفت فى خاصة وقرئ ولا يأتى وأصله يأتى وهو يتفضل من الآلية وأولو فاعل يأتى وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول يؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان فى ذلك لذكرى لأولى الابواب فهذا مثال الجبرور وذلك ما لا المرفوع والمنصوب ومنها عالون وعشرون. بابه الى التسعين فانها أسماء جوع أيضا لا واحد لها من لفظها ومنها أرضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لان مفردة أرض ساكن الراء والارض مؤنثة بدليل وأخرجت الارض أنقالها وهى مما لا يعقل قطعا وانما حق هذا الاعراب أى الذى يجمع بالواو والتون أن يكون فى جميع تصحيحه لذكر عاقل تقول هذه أرضون ورأيت أرضين ومررت بأرضين وفى الحديث من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الراء فى الضرورة

كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى \* هذا خطيب فوق أعواد منبر

ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وستون مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سنو أو سنه بدليل قولهم فى جمعه بالالف والتاء سنوات وسنات وقولهم فى اشتقاق الفعل منه سائت وسائت وأصل سائت سائت فقلوا الواو ياء حين تجاوزت متطرة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبنوا فى كهفهم ثلثة سنين تقرأ ثمانية على وجهين منونة وغير منونة فنونها سنين بدل من ثلاث فهى منصوبة والياء

مكان فى الجنة وما ذكره فى المسمى به هو أحد أو جه مشهورة وقد يلزم المنع من الصرف كهر ون والظاهر انه لامعية وشبه العجمة أو يلزم الياء مع ببحر كات على التون كحين (قوله على ان لا يؤتوا) لان الحالف يتعدى يعلى والمحلوف عليه هو جواب القسم وهو هنا عديم الايتاء لا الايتاء (قوله لان لا تفضلوا) بحتمل أن التقدير مخافة أن تفضلوا ولا حذف أى بين لكم ضلالكم أى ما فيه ضلالكم اتجنبوه (قوله فانها أسماء جوع) ظاهره أن أسماء العدد أسماء جوع كعشرين وعليه ففردتها الذى من معناها لان لفظها واحد (أقول) والظاهر ان أسماء العدد لا تعد أسماء جوع انما أسماء الجوع ما وضعت لجماعة غير الدالة على كيتها كالخيش والركب (قوله منبر) من نبر اذا ارتفع قاله الجوهري (قوله سنون) فى طرة عن شن بسكون التون وعليها ففتحها فى سنة لمناسبة التاء (قوله وأصل سائت سائت) لم يجعلوا ياءا أصالة لانه سمع سنوات ولم يسمع سليات والتكسير يرد

الاشياء الى اصولها (قوله مع بقاء المعنى) أى دلوا احتمالا كما في جملة بدلا من ثلاث فانه لو قيل لبثوا في كهفهم سنين احتمل ثمانية فلم يذهب المعنى بالكتابة ثم مراده مع بقاء المعنى المراد الاخبار به فدخل بدل البعض لانك اذا قلت اكلت الرغيف ثلثة فاسنادك ألاكل للرغيف أولا ليس من حيث وقوعه على كل جزء من أجزائه والا كان كذباً بل من حيث تعلقه به على سبيل الاجمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولا شك انه يحصل باحلال البدل محل المبدل منه (قوله ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه) ويكون على القليل كما قال ابن مالك ومائة والالف للفرء أضف \* ومائة لاجمع زرا قد ردف (قوله ثم ٢٢ انقضت الخ) قبله قضيت سنين بالوصال بالهنا \* فكأنها من قصرها أيام ثم اثنت أيام هجر بعدها \*

علامة النصب قيل أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر لصحته احلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين احتل المعنى كما ترى ومن لم ينو هافسنيين مضاف اليه فهم مخفوضاً والياء علامة الخفض ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثاله قول القائل

ثم انقضت تلك السنون وأهلها \* فكأنها وكأنهم أحلام  
وأشرت بقولي وبأهلها إلى أن كل ما كان كسنيين في كونه جمعا لثلاثي حذف لامة وعوض عنها هاء التأنيث  
فانه يرب هذا الاعراب وذلك كقلة وقلين وعزرة وعزير وعضة وعضين قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال  
عزيرين أي فرقا شق لان كل فرقة تمتاز إلى غير من تمتاز إلى الفرقة الأخرى واتصبا بها على أنها صفة لمطمين  
بمعنى مسرعين واتصبا بمطمين على الحال وقال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعل  
منصوب بالياء وهي جمع عضه واختلاف فيها فليل أصلها عضون من قولهم عضيته تعضيه إذا فرقه قال رؤبة وليس  
دين الله بالمعصية \* يعني بالفرق أي جعلوا القرآن أعضاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة \* وقال بعضهم  
أساطير الأولين وقيل أصلها عضه من المعص وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعصه بعضكم بعضا \* ثم  
قلت (السادس) يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون فأنها ترفع بثبوت النون وتصب وتجزم بحذفها  
وأما نحو اتحاجوني فالحذف نون الوقاية وأما الآن يعفون قالوا أو أضل والفعل مبني بخلاف وأن تعفوا قرب  
للتقوى) وأقول الباب السادس ما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين  
وواو جمع أو يا مخاطبة وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة  
والسكون مثال الرفع قوله تعالى فيهما عيثان يجران وأتم تعلمون وأتم تشهدون فهم لا يشعرون فالمضارع في  
ذلك كله مرفوع الخوف عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال الجزم والنصب قوله تعالى فان  
تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا جازم ومجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون  
فان قلت فما تصنع في قوله تعالى الآن يفهم فان أن ناصبة والنون ثابتة معه قلت ليست الواو هنا واول الجماعة  
رأى ما هي لام الكلمة التي في قولك زيد يعفو وليست النون هنا نون الرفع وإنما هي اسم مضمرة عائدة على المطلقات  
مثلا في والمطلقات يتر بصن والفعل مبني لاتصاله بنون النسوة و زن يعفون على هذا يفعلن كما أنك إذا قلت  
نفسوة يخرجن أو يكتبن كان ذلك وزنه وأما إذا قلت الرجال يعفون قالوا واول الجماعة والنون علامة الرفع  
الأصل يعفون وبنواوين أو لا هم لام الكلمة والثانية واول الجماعة فاستثقلت الضمة على واول قبلها ضمة وبمدها  
أو ساكنة وهي الواو الأولى فحذفت الضمة فالتى ساكنان وهما الواو الأولى فحذفت الأولى وإنما خضت بالحذف  
ون الثانية لثلاثة أمور أحدها أن الأولى جزء كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثاني أن

فكأنها من طولها أعوام  
ثم انقضت الخ (قوله كقمة)  
أعواد يلعب بها الصبيان  
(قوله اذا فرقته) بناء  
الحطاب فالاحسن فتح التاء  
في قوله من قولهم عضيته  
أى من قولهم لك أنت  
عضيته (قوله وأمانحو  
أتحاجوني) بتخفيف  
النون واردة على قوله ترفع  
بثبوت النون وأما ان شددت  
التون فالتونان ثابتان (قوله  
الامثلة الخمسة) انما قال  
الامثلة لانها لا تقصر على  
مادة مخصوصة فيفعلان  
المراد منه كل فعل اتصل به  
ألف اتين كما قال بعدولو  
كان على وزن يستخرجان  
أو ينصران الى غير ذلك  
(قوله اتصل به ألف اتين)  
اختاره على أسند ليسمى  
الحرف الامة على لغة  
أكلوني البراغيث (قوله  
ترفع بثبوت النون الخ) هو  
مذهب الجمهور وقيل  
بحركات مقدرة على لاماتها

منع منها حركة المناسبة فتجزم بحذف تلك الحركات فهو سكن مقدّر والنون تحذف عند الجازم لابه وعلى مذهب الجمهور لنا الأولى أن نلغز ونقول أيماء اعراب لفظ فصل منه بمعموله بل شرطه أن يفصل وظاهر أن التون اعراب الافعال انما تكون عند الاسناد للضمير المعمول للفعل ونظمتها ولم أر من ذكره الا يا امام النحو لازت عجز جا \* فنافس درمن عميق المسائل أرى عندي معمولا وقد جاء فاصلا \* لنا بين عامل واعراب عامل \* وزاد اريابي ان ذا الفصل عندهم هو الشرط في الاعراب دون مجادل فقل لي فداك انفس ما هو معرب \* لاعرابه شرط اقتتان بفصل (جوابه من البحر والروي) بحمد الهي بدقولي وبعده \* صلاة وتسليم لخير الامائل نعم خمس أفعال لها التون رفعها \* ومعمولها باذا ضمير لفاعلي فهناك جوابا بانك العلم والتقي \* وزدت كما لا عند كل المحافل



(قوله والحذف بالا و آخر أولي) يقال هذا اذا دار الحذف بين أول الكلمة وآخرها وليس كلامنا فيه وكأنه قصد الترتيب أي أولاً ثلثت إلى ان هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه آخر وهو محل التغيير (قوله الثالث ان الأولى لا تدل على معنى الخ) هذا من لوازم كون الأولى جزء كلمة والثانية كلمة (قوله وهو كلمة مستقلة) مراده أنه لا يعد جزءاً عما قبله بأن يكون لام الكلمة مثلاً فقوله ولا يوصف بأنه آخر عطف لازم وليس مراده "بالكلمة ما مستقل نطقاً ولا لفظاً وضع لمعنى مفرد لا تتفاهم فيه وإفادة التمكن فيه ليس لأنه موضوع له كثر يدل الذات المعلومة كالابنحي على ذي مسكة ثم عما يقوى أن المحذوف في يعفون اللام لا الضمير تعين ذلك في رمون ويخشون والاصل يرميون ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل في الأول والقلب في الثاني (قوله ولهذا اذا دخل عليه الجازم) الإشارة لما سبق من أنه مستند لضمير الجمع لا واو النسوة (قوله ونحوه من يتقى ويصبر مؤول) اثبات الياء وحزم يصبر قراءة قبل قال الفارسي هو من العطف على المعنى الذي يقال له في غير القرآن العطف على التوهم فمن موصولة فلهذا أثبت يه يتقى وحزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى الشرط فهو عطف ٢٣ على يتقى لانه في المعنى

محزوم وقيل بل وصله بنية الوقف كقراءة نافع وعجاي وعجاي وصله بنية سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يأمركم ويشركم يسكون راءيهما قلت لكن يفرق بأن الضمير له اتصال شديد بجملة فكأنهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت لاجازم أو هي لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاخيران يأتیان في قوله وتضحك من شدة عيشية \* كان لم ترى قبلي اسير ايماناً وقوله ألم يأتك والانباء تسمى \* بما لاقت لبون بنزاد وقوله هجوت زباني ثم جئت

الأولى آخر الفعل والحذف بالا و آخر أولي الثالث ان الأولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذا الوجه حذفوا اللام الكلمة في غاز وقاض دون التنوين لأنه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر اذا آخر الياء وزيد وجها رابعاً وهو أنه صحيح والياء مئة فلما حذفت الواو صار وزن يعفون يعفون بحذف اللام ولهذا اذا أدخلت عليه التناصب أو الجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا فأعرف الفرق \* ثم قلت (السابع الفعل المعتل الآخر كيفز ويخشي ويرى فانه يحزم بحذفه ونحوه من يتقى ويصبر مؤول) وأقول هذا خاتمة الابواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل الذي آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يحزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة فتقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فصل مضارع محزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص لحقتها والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل محله وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يؤت سعة من المال فهذا من مثالن لحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره ما حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً كأن لم كذلك والمعنى ان الانسان لم يقض بعض ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أو امره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء في يتقى واسكان الراء في يصبر على قراءة قبل فتؤول هذا جواب سؤال تقديره ان الجازم وهو من دخل على يتقى ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن من موصولة لانها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً ولانه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لموها واهبها ٧ لان على الاصل ثم قلت

\* فصل تقدر الحركات كلها في نحو غلامى ونحو الفتى ويسمى مقصوراً والضممة والكسرة في نحو القاضى ويسمى منقوصاً والضممة والفتحة في نحو يخشى والضممة في نحو يدعو ويرى) وأقول الذى تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان وما تقدر فيه واحدة فأما الذى تقدر فيه الحركات الثلاث فتوكان أحدهما ما ضيف الياء المتكلم وليس مثق ولا جمع مذكر سالم ولا منقوص ولا مقصوراً وذلك

هتندرا \* من هجوز بان لم تهجو ولم تدع وتز يدهذه باحتمال الضرورة وأما سقرئك فلا تنسى فلا نهاية لانافية أى فأتت بناس (قوله اللام لام الامر) لكنها مستعملة هنا في التهديد توسعاً (قوله أهل ناديه) فهو مجاز بالحذف أو أطلق المحل على الحال أو أنه مجاز عقل في النسبة الإيقاعية والحلة محل الحلول وهو المجلس (قوله ويسمى مقصوراً) القصير في اللغة الحبس ومنه حور مقصورات في الحيام أى محبوسات على أز واجهن لا يفتن بهن بدلا لحبسهن عن المدون ظهور الاعراب (قوله ويسمى منقوصاً) لنقصه عن ظهور بعض الحركات (قوله والضممة والفتحة في نحو يخشى الخ) تقدير الحركات في الفعل المعتل مذهب سيديو به ومن تبعه وعليه يظهر ان الجازم حذفت الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعين ان السراج ومن تبعه ان لا تقدر حركات لان الاعراب في الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذفت نفس الحرف لانه لم يحذف حركة كره الشيخ في بعض كتبه اه ملخصاً من الفاكهسى في شرح هذا المتن

(قوله لانها كسرة المناسبة) وقوله انها ذهبت واُتت كسرة أخرى لا موجب له (قوله فان الياء تثبت الخ) أي فصيح أنه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم وأما قوله وليس شيء من الحرف المدغم الخ فهو استئناف فائدة لعل عدم كسر ما قبل الياء وليس قصده به أنه مستثنى من كسر ما قبل الياء حتى ينافي أول الكلام الذي يفيد أنه مستثنى من تقدير الحركات خـ لا فـا لم ينافي الفـا كهي ثم انه سكنت عن الجمع حالة الرفع وذهب أبو حيان إلى أن الواو موجودة غاية الأمر أنها تغيرت صورة الياء والمقدر ما لا وجود له وهو وجهه والزامة القول ببقاء حرف الرفع مع عامل التصب متغير امر ودود بقاء عامل الرفع هنا وانما جاء القلب لعل تصريفية وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب إلى أن الواو مقدرة لا ثقل ٢٤ فرد عليه بان الحركة في الفتي قبل قلب لاه الفاء مقدرة للثقل وأصله فتي أو قوتو وفي القاموس ما يدل

لها وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسـلمى كذلك اذا مادامت الياء الاولى تهذر الواو أو أقول يجاب بأننا نلظر للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الفتي كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتي لازم لظهور الحركة تهذر وأما المانع من ظهور الواو في مسـلمى فهو تحريك الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتاتي الواو ويقال مسلموى الا أنه تقبل فلما نفع منه الثقل وهذا الاغبار عليه (قوله وقولي ولا منقوصا لان ياء المنقوص الخ) اعلم أن هذا الذي ذكره إنما يصلح علة لعدم كسر ما قبل الياء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكما نرى أنه مستثنى من تقدير

نحو غـلامى و غـلامانى ومسلماتى فهذه الامثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء والذي منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فاستحال حينئذ المجيء بحركات الاعراب قبل الياء اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد فتقول جاء غلامى فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ورأيت غلامى فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء ومرتت بغلامى فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء لاهذه الكسرة الموجودة كازعم ابن مالك لانها كسرة المناسبة وهي مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها واحترز بقولي وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلامى ومسلمى فان الياء تثبت فيهما جرا ونصب بامدغمة في ياء المتكلم والالف تثبت في المثني رفعا وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحريك وقولي ولا منقوصا لان ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم فتكون كالمتنى والمجموع جرا ونصباً وقولي رلامـة قصور الان المتصور ثبت ألفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمتنى رفعا قال الله تعالى يا بشري هذا غلام فتوديت البشرى مضافة الى ياء المتكلم وفي الالف فتحة مقدرة لانه نادى مضافا لقرأ الكوفيون يا بشري بغير اضافة فالمقدر في الالف اما ضمة كافي قولك يا فتي لمعين واما فتحة على أنه نادى شائع مثل يا حشرة على العباد الا أنه لم ينون لكونه لا ينصرف لاجل ألف التانيث والنوع الثاني المنقصور وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كالفتى والمصا تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومرتت بالفتى فتكون الالف ساكنة على كل حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحريكها ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق ليه ويشكوله نحو له فقال

سلم على المولى البهاء وصف له \* شوقي اليه واننى مملوك  
أبدا يحركنى اليه تشـوقى \* جسمى به مشطوره منهوك  
لكن نلحت لبعده فكأننى \* ألف وليس بممكن تحريكه

وأما الذي تقدر فيه الحركاتان فتوكان أحدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي والداعي تقول جاء القاضي ومرت

الحركات لحركة المناسبة وهو ظاهر اذ المنقصور مع الياء يقدر لتعذر كحاله بدون ياء واما المنقوص فيقدر لمنايع السكون بالقاضى العارض للادغام في الحركات الثلاث ولا ينبغي أن يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودي (قوله فتوديت البشرى الخ) أقول النداء طلب الاقبال ولا معنى لتوجيه حقيقة للبشرى والحسرة فلعل بالنتية وحسرة بشرى معمول لحدوف أي أنبشـر بشرى وأنحسر حسرة أو ان المتنادى محدوف أي ياهـ لا أو أنه نادى مجازي شبه البشرى والحسرة بشخص منادى تأمل (قوله المولى البهاء) وفي نسخة البهى وفي أخرى مولى البهاء بالاضافة قيل الشوق حرارة الفراق ونزول باشاهدة وهو ألم والتشوق لذو وهو اعتناء القلب بمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسا وأذ هنا يضعفه الفراق والمشطوره البيت حـ ف نصفه وانتهوك حـ ف ثلثه استعبر للضعف والثاني أشد وقوله لكن الخ استدرالك بنى امكان الحركة على اثباتها في قوله أبدا يحركنى

بالقاضي بالسكون ورايت القاضي بالتحريك وانما قدرت الضمة والكسرة للاستتقال وانما ظهرت الفتحة للحفة قال الله تعالى مبدع ناديه أحيوا داعي الله واني خفت الموالى كلا اذا باغت التراقي والترقي جمع رتوة بفتح التاء وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق والنوع الثاني ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالانف تقول هو ينجني ولن ينجني فاذا جاء الحزم ظهر بحذف الآخر فقلت لم ينجس قال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وأما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيان الفعل المعتل بالواو كيدعو والفعل المعتل بالياء كيرمي فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستتقال تقول هو يدعوه ويرمي فتكون علامة رفعة ماضية مقدرة و يظهر فيهما شيان أحدهما النصب بالفتحة وذلك لحفتها نحو لن يدعو ولن يرمي قال الله تعالى لن ندعو من دونه الها لن يؤتيهم الله خبر النجى به بلدة ميتا ونسقيه أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ان نفى عنهم أموالهم الثاني الحزم بحذف الآخر نحو لم يدع ولم يرم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تبغ الفساد في الارض ولا تمش في الارض مرحاوا تصاب مرحا على الحال أي ذا مرج وقرئ مرحا بكسر الراء ثم قلت

\* (باب البناء ضد الاهراب والمبنى امان يطرد فيه السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو يتربصن ويرضن من أو الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا أو السكون أو نائبه وهو الامر نحو اضرب واضربوا واضربوا واضربوا واغز واخس وارم) \* وأقول قدمضي أن الاصراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة و ذكرت هنا البناء ضد الاصراب فكأنني قلت ليس البناء أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة وذلك كالكسرة في هؤلاء فان العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقدير او ذلك كالزوم هؤلاء للكسرة ومنذ للضمة وأين للفتحة ولم افرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه فقسمته تقسيما غير يبالغ أسبق اليه وذلك أني جعلت المبنى على تسعة أقسام الاول المبنى على السكون وقدمته لانه الاصل والثاني المبنى على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق وثبت به لانه شبيه بالسكون في الحفة والثالث المبنى على الفتح وقدمته على المبنى على الكسر لانه أخف منه والرابع المبنى على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق والخامس المبنى على الكسر وقدمته على المبنى على الضم لانه أخف منه والسادس المبنى على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق والسابع المبنى على الضم والثامن المبنى على الضم أو نائبه والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما يبنى على السكون وما يبنى على الفتح وما يبنى على الكسر وما يبنى على الضم وسأشرحها مفصلة ان شاء الله تعالى شر حازر يل غنها خفاءها

\* (الباب الاول ما لزوم البناء على السكون) \* وهو نونان أحدهما المضارع المتصل بنون الاناث كيقوله تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فيتر بصن ويرضعن فعلان مضارعان في موضع رفع لحلولهما من الناصب والحازم وأكهنهما اتصالا بتون النسوة بنيان على السكون وهذا الفعلان خبر بان لفظا طليان معنى ومثلها ما يرحمك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والاشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة فكأنهن امتلن فهما غير عنهما مع وجودين الثاني الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربت وضربت وضربت بنا زيدوا الاصل فيه ضرب بالفتح فاقصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المثل الثلاثة الاول لانها فاعل ونافي المثال الرابع فاعل وهم متحركان وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من نا وهو النون متحرك فلذلك بنيت الامثلة على السكون واحسرت زت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب فانه متصل بالفعل ولا يغيره عن بناءه على الفتح الذي هو الاصل فيه نحو ضربك زيد وضربنا زيد بتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضربوا وضربوا فانه لا يقتضي سكون الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الالف مفتوحاو يضم قبل الواو كما مثلنا وأما نحو اشترى والضلالة بالهذي ونحو دعوا هاتلك ثبورا فالاصل

اشترىوا بياض مضمومة قبل الضمير الساكن ودعوا وابواوين أو لاهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم نحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لانتقاء الساكنين ومعنى دعوا هاتلك نبورا قالوا يا نبورا أي ياهلاكاه

(الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد) \* وهو فعل الامر وذلك لأنه يبقى على ما يجزم به مضارع فيبقى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف التنوين في نحو اضرب باواضرب باواضربى وعلى حذف حرف العلة في نحو اغز واخس وارم ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو بيلدنا هذه سمع قول بعض المعمرين في قوله عز وجل فقول لاه قولنا ان قولنا مبني على حذف التنوين فانكر ذلك عليه وهذا قول مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من تصدى للاقراء غريب والفاء في الآية الكريمة طائفة لقول على اذهب من قوله تعالى اذهب الى فرعون انه طسفي وكل منهما فسل امر وفاعل وهما مبنيان على حذف التنوين وله جار ومجرور متعلق بقولا وسمى ابن مالك هذه اللام لا التبليغ ومثله قول لعبادى يقولوا التي هي أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله وقولا مفعول مطلق ولنا صفة له أي قولنا متلطفا فيه ولا تغلظا عليه والقول الذين قد جاء مفسرا في قوله تعالى قل هل لك الى أن تزكى وأهديك الى ربك فتحتني \* ثم قلت (أو الفتح وهو سبعة الماضي المجرد كضرب وضربك وضربوا والمضارع الذى بشارته نون التوكيد نحو لينبذن وليسجنن وليكونا بخلاف نحو لتبلون ولا يصدك وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام نحو أحد عشر ونحو هو يا تينا صباح مساء بعض القوم يسقط بين وبين ونحو هو جار يبيت بيت أي ملاصقا ونحو بملك في اقية والزمن المبهم المضاف لجملة واغراه مرجوح قبل الفعل المبني نحو \* على حين عابت المشيب على الصبا \* و \* على حين يستصين كل حلیم \* وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله \* على حين التواصل غير داني \* والمبهم المضاف لمبنى نحو ومن خزي يومئذ ومنادون ذلك لقد تقطع ينكم انه لحق مثل ما أنكم تطقون ويجوز اغراه \* وأقول الباب الثالث من المبنيات ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع النوع الاول الماضي المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضرب باواضرب بك وضربه وأما مجرورى وعفا فاصله رمي وعفوقا ما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الألف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقبل رميت وعفوت كما سيأتي النوع الثانى المضارع الذى بشارته نون التوكيد كقوله تعالى لينبذن في الحطمة واحترت بالشرائط المباشرة من نحو قوله تعالى لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن فان الفعل في ذلك معرب بوان أكد بالنون لأنه قد فصل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل وهي ملفوظ بها في قوله تعالى لتبلون ومقدرة في قوله تعالى ولتسمعن اذا لاصل ولتسمعن نون الرفع اسمة تقالا لاجتماع الامثال فالتقى ساكنان الواو والتنوين المدغمه فحذفت الواو لانتقاء الساكنين النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءني أحد عشر ورأيت أحد عشر ومرت باحد عشر ببناء الجزأين على الفتح وكذلك القول في الباقي الا اننى عشر واتقى عشرة فان الجزء الاول منهما معرب اصراب المتنى بالالف رفعا بالياء جرا لاصبا النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مساء والاصل صباحا مساء أي في كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه \* صباح مساء يشوه خبالا

(قوله فحذفت الواو لانتقاء الساكنين) ولم تحذف في الاول لأنه ليس قبلها ضمة تدل عليها ولم تحذف الألف في لا تتبعان لان التنوين كسرت معها الشبهما بنون المتنى في الوقوع بعد ألف فلو حذفت الألف رجعت النون الى الفتح فالتبس بالمسند الواحد على أن التقاء الساكنين مفترضا اذا كان الاول معطلا قبله حركة نجاسه والثاني مدغم نحو ولا الضالين تأمل وانما بنى المضارع اذا اتصل به نون التوكيد لبعده من الاسم لان نون التوكيد لا تلحق الاسماء وشذ \* قلان احضر والشهودا \* (قوله ومن لا يصرف الخ) في الشواهد الواشى اللام حسدا وافسادا والمادل اللام شفقة قلت ويقويه خطاب العادل بقوله محضنى النصيح وقوله ييقوه بضم أوله ووقف من الاقباء أو بغيرين معجمة والجبال الجبون أو الضرر يعنى من استمع لأواشين ولم يصرفهم عنه ضرره

ولو أضفت فقلت صباح مساء لجازأي صباحا ذامساء فذلك أضفته اليه لما بينهما من المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظير في الاضافة قوله تعالى لم ياتوا الا عشية أو ضحاها فاضيف الضحى الى ضمير العشية وقيل الاصل أو ضحى يومها ثم حذف المضاف ولا حاجة الي هذا وتقول فلان يأتينا يوم أي يوم ما فيوما أي كل يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم فاجل \* طلبا وابغ للقيامه زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهمة بين بين وأصله بينهما وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الطرفان

نحوي حقيقة تناو به \* من القوم يسقط بين يينا

والاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فإزيات الاضافة وركب الاثنان تركيب خمسة عشر وهذا الطرفان الاثنان صارا ظرفا واحدا في موضع نصب على الحال اذا المرادو بعض القوم يسقط وسطا والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحمله من الادل والعشيرة يقال رجل حامي الحقيقة أي أنه شهم لا يضام النوع الخامس ما ركب تركيب خمسة عشر من الاحوال يقولون فلان جاري بيت بيت وأصله يتنا ليت أي ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاثنان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاور وجود وان يكون الجار المقدر الي وأن لا يقدر جارأ سلايل فاء المعطف وقالت العرب أيضا تساقطوا أخول أخول أي متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر يصف ثورا يطمئن الكلاب بقرنه

يساقط عنده وقه ضار ياتها \* سقاط شرار القين أخول أخولا

وفي الحديث كان عليه الصلاة والسلام يتخول بالموعة أي يتمهدنا بها شيئا فشيئا مخافة السامة علينا قال أبو علي هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أي شيئا بعد شيئا وكان الاصمعي يرويه يتخوئنا بالنون ويقول معناه يتمهدنا فان قلت ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشده في النوع الذي قبله فانك زعمت ثم ان بين بين فيه حال قلت معنى قولى هناك أنه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لانه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه ليس بظرف بخلاف بين بين فانه ظرف واذا أخرجت شيئا من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه همة بين بين مخفوض الاول غير منون والثاني منون ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال

ولو لا يوم يوم ما أردنا \* جزاءك والقروض لها جزاء

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة فاني قلت وما ركب من الظروف والاحوال فلم أن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وانها متى فقدت وجب الرجوع الى الاعراب وانما قدمت للظروف على الاحوال لان ذلك في الظروف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم وقموا في حبس يه في شدة يسرا تخلص منها قلت هو شاذ فلذلك لم أعرض لذلك في هذا المختصر ولم يقع في التذييل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه تركيب الاعداد نحو ان رأيت أحد عشر كوكبا فافق جرت منه اثنتا عشرة عينا عليها تسعة عشر أي عنى سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها وقيل صنفا وقيل صفا من الملائكة وقرئ تسعة عشر جمع عشرين مثل أيمن جمع عيين وعلى هذا فتسعة مرفوع وأعشر مخفوض بالاضافة منون ومجيء هذا التركيب في الاحوال قليل بالنسبة الى مجيئه في الظروف النوع السادس الزمن المبهم المضاف للجملة وأغنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذه النوع من أعماء الزمان تجوز اضافة الى الجملة ويجوز ذلك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم

(قوله يساقط) بمثناة نحوية

مضارع وروقه فاعل وهو

القرن وضار باتها مفعول

وضميره للكلاب وانقين

الحداد أي كتنساقط شرار

نار الحداد اذا انفجها (قوله

انه متعلق باستقرار) أي

بخلاف بيت بيت فانه ليس

ظرفا فلا يقبله المكان لا

مبهما لكن يحتمل ان بين

بين نفسه حال أيضا بتأويل

متوسط تأمل (قوله

الاعراب والبناء على

الفتح) الاعراب على

الاصل والبناء للشبه

الاقتقار أي للجملة لكن

لما كان الاقتقار جائزا

كان البناء جائزا لا واجبا

تأمل



(قوله فعلها مبنى) أي فالأرجح حينئذ البناء للمناسبة ولا فرق بين البناء الأصلي كأمثل أو العارض وهو المضارع المتصل بنون النسوة كقوله لا تجذبن منهن قلبي تحلما \* على حين يستصين كل حلیم (قوله على الصبا) بكسر الصاد أراد به هوى النفس أو ضد شيخوخة والمنافية والوازع المانع بقول ألم أفق والشيب مانع من أو سآخ الهوى لانه يياض لا يحمل الدنس روى لما رأى الخليل عليه الصلاة والسلام الشيب في شعره قال ما هذا يا رب قال كمال يا ابراهيم فقال ربي زدني كمالا (قوله فيوم مضاف الى ينفع) ظاهره أن الاضافة للنفس ينفع وقيل به على أن ينفع هنا اسم أر يديه جزء معناه المستقل وهو الحدث فقط وقيل به أيضا في تسميع بالمعدي والمشهور في الثاني اضمار أن وفي الاول أن المضاف له الجملة وانها من المواضع التي يؤول فيها بلا سابك (قوله أن تكون ٢٨ الاشارة ليست لليوم) أي بل للذي وقع من عيسى من القول و يوم متعلق بمحذوف خبر قلت أو

الاشارة لليوم وهو مفعول لمحذوف أي انظر واهذا يوم الخ فالظرف بدل من اسم الاشارة يوم أو التقدير قلت هذا يوم ينفع الخ خطا بل عيسى عليه الصلاة والسلام وهو أقمد (قوله تذكر ما تذكر الخ) يحتمل أنه تويسخ له بأنه كان أولا وهي عنده لا يعرف قدرها أو أنه شفقة عليه كانه يقول حيث كان التواصل غير دان فلا تعلق نفسك بأذيال التذكر بل تسلم وسلمي تصغير لتحلية اللفظ لا للتحقير (قوله المضاف لمبنى) أي لمفرد مبنى وأما السابق ففي الجملة وخرج بالمبهم المختص الدال على معين فلا يفي والفرق أن المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه انما يفهم به فهو أهل لان يكتسب منه البناء (قوله و بنى على

تارة يكون البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبنى كقوله على حين غابت المشيب على الصبا \* وقلت أما أصح والشيب وازع

بروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبنى وهو غابت والثاني اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية فالاول كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الأرجح في المضاف الاعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافع ارفع اليوم على الاعراب لانه خبر المبتدأ وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء البصريون يعمون في ذلك البناء ويقدر ون الفتحه اعرا بامثلها في صمت يوم الخميس والتزموا الاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والازم كون الشيء ظرفا لنفسه والثاني كقول الشاعر تذكرت ما تذكر من سليمان \* على حين التواصل غير داني

روي بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الاعراب ولا يجوز البصر يون غيره النوع السابع المبهم المضاف لمبنى سواء كان زمانا أو غيره ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون و بين ونحوهن مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا اضيف الى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب التكررة المضافة الى معرفة من تمر فيها قال الله تعالى ومن خزي يومه \* لذيقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا الى مبنى وهو اذو مجرم على الاعراب وقال الله تعالى ومنادون ذلك مناجار ومجرو رخص بر مقدم ودون مبتدأ مؤخر و بنى على الفتح لابهامه واصله الى مبنى وهو اسم الاشارة ولو جاءت القراءة برفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الآخر

ألم تر يا بني حيث حقيقتي \* وبشرت حد الموت والموت دونها

الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد قطع بينكم يقرأ على وجهين رفع بين على الاعراب لانه فاعل و بفتح على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تطعون يقرأ على وجهين رفع مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع و بالفتح على البناء \* ثم قلت (أو الفتح أو نائبه وهو اسم لالتافية للجنس اذا كان مفردا نحو لارجل ولارجلين ولا قائمين ولا قائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل ظريف ولا ماء بارد والنصب والرفع والفتح وكذا الثاني من نحو لا حول ولا قوة ان فتحت الاول فان رفعته امتنع النصب في الثاني فان فصل النعت أو كان هو أو المفعول غير مفرد امتنع الفتح

وأقول

الفتح لابهامه هذه العلامة انما تنتج مطلق البناء أو ما الفتح

فلتخفيف أثره على الاتباع للكسرتين بعده (قوله والموت) استئناف ياتي مقترن بالواو على حد ما كان استغفار ابراهيم لايه كانه قيل لم بشرت حد الموت في شأنها فأجاب بأن ذلك لان الموت دونها أي أقل مصيبة من هتكها (قوله و بالفتح على البناء) أقول يحتمل أنه حال من ضمير حق لانه بمعنى حاق ثابت (قوله أرجح من كسره) لان كسره انما هو في الاعراب أما اذا ركب مع لا فبناءؤه على الفتح تخفيفا لتقل التركيب أولى من حمله على غيره في البناء على ما ينصب به (قوله ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل ظريف) مراده بالثاني الصفة

(قوله اذا كانت للثني) خرجت الناهية (قوله استغراق الجنس) أي لصاحبه أو لغيره أن التكرار في سياق الثني وشبهه نعم ظهوره أو ما لم يقتض به الاستغراقية أو تثني على الفتح فتكون للمعوم ناصا حينئذ قولهم لا التي اني الوحدة معناه التي تحتلها من جو حاتم قيل وجه البناء انه تركب مع لتركيب خمسة عشر وأنت خير بأن هذا ليس من شبه الحرف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو من

٢٩

الاسم في معنى الحرف كما استعمل من الشرطية في معنى الشرط ولما رأى بعضهم ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفا (قوله تعز) أي تعزير والالفين تثنية الف وهو المؤلف المواد ووراد جمع وارادو المتون الموت وهذا مما يقوى التعزير

أي أنك سترد المتون وتلحقه

(قوله للشيب) بفتح الشين وبكسر ها جمع أشيب كايض ويض (قوله على

مراعاة محل لامع اسمها)

هذا عند سيبويه ويصح

عند الكوفيين أنه على محله

قبل دخول اللام

لا يشترطون في التبعية

وجود المقتضى كما صرح

بالمصنف في أقسام العطف

من كتاب المنفى (قوله)

ونظيره قولك لخمسة عشر

بفدائك تقول في الاعراب

لأنافية للجنس ورجل

ظريف المجموع اسمها

مبنى معها على الفتح وقرره

بعضهم وأقول لو قيل بأن

هذا من الاتباع على حركة

البناء المارضة لموجب

وأقول الباب الرابع من المبنيات ما لزم الفتح أو نائبه وهو اثنتان الياء والكسرة وذلك اسم لا و خلاصة القول في ذلك أن لا اذا كانت للثني وكان المراد بذلك الثني استغراق الجنس باسمه بحيث لا يخرج عنه واحد من أفرادها وكان الاسم مفردا ونفى بالمفرد هنا وفي باب التداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ولو كان مشن أو مجموعا فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مستثنين والبناء على الياء في مستثنين والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضايله أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس أو مجموعا جمع تكسير نحو رجال وافر اس تقول لارجل في الدار ولا فرس عندنا ولا فراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضايله أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكرا سالما نحو لارجلين ولا قائمين

قال الشاعر

تعز فلا القين بالعيش ممتما \* ولكن لو راد المتون تتابع

وقال الآخر

يحشر الناس لابنين ولا آ \* بلاء الا وقد غنمهم شؤن

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضايله أن يكون جمعا بالالف والتاء المزدتين نحو مسلمات تقول لامسلمات في الدار قال الشاعر

ان الشباب الذي مجدعوا بقه \* فيه نلذ ولا لذات للشيب

يروي بكسر لذات وفتحها ولما ذكرت حكم اسم لا أو ردت مستثنين يتبعان باب المسئلة الاولى ان اسمها اذا كان مفردا ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصلين نحو لارجل ظريف في الدار جازلك في النعت ثلاثة أوجه أحدها التصلب على محل اسم لاقائه في موضع نصب بلاول لكنه بنى فلم يظهر فيه اعراب فتقول لارجل ظريف في الدار والثاني الرفع على مراعاة محل لامع اسمها فاقام في موضع رفع بالابتداء فتقول لارجل ظريف في الدار برفع ظريف وانما كانت لامع رجل في موضع رفع بالابتداء لان لا قد صارت بالتركيب مع رجل كالشيء الواحد وقد علمت أن الاسم المصدر به الخبر عنه فحقه أن يرتفع بالابتداء والثلث الفتح فتقول لارجل ظريف في الدار وهو أبعد ما عن القياس فلم هذا أخرته في التذكرو وجهه أنه هو أن فتحه على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئا واحدا وجه جوازها أنهم قدر و التركيب الموصوف وصفته وألتم ادخلوا عليهم ما بعد أن صاروا كالاسم الواحد ونظيره قولك لخمسة عشر عندنا المسئلة الثانية أن لا واسمها اذا تكرر ونحو لا حول ولا قوة الا بالله جازلك في جملة التركيب خمسة أوجه وذلك لأنه يجوز في الاسم الاول وجهان الفتح والرفع فان فتحته جازلك في الثاني ثلاثة أوجه الفتح والرفع والتصلب مثال الفتح قوله تعالى لا تغو فيها ولا تأتمن ومثال الرفع قول الشاعر

هذا وجلكم الصغار بعينه \* لأأملي ان كان ذاك ولا أب

ومثال التصلب قول الآخر

لأنسب اليوم ولاخلة \* اتسع الحرق على الرامق

شبهها في ذلك بالاعراب لصح كما قيل في ياسيبو به العالم (قوله هذا وجدكم الخ) كان ضمرة بن ضمرة من شعراء الجاهلية يبرأه ويخمدها وكانت هي وأهله يؤثرون أخاه عليه يسمى جندبا فأنشد يقول يا جندب باخبرني ولست بصادق \* وأخوك ينفك الذي لا يكذب إلى ان واذاتكون كريمة ادمي لها \* واذايحاس الحيس يدعي جندب هذا وجدكم الصغار بعينه \* لأأملي ان كان ذاك ولا أب عجا واقامي \* فيكم على تلك القضية أعجب والحيس تمر وسمن واقعا وسويق يدلك حتى يختلط (قوله لأنسب الخ) الخلة بضم

تعالى ولا خلة ولا شفاعاً وأما بالفتح فهي الحاجة قال رأى خاتى من حيث يخفى مكانها \* فكانت قذى عينه حتى تجلت وأما بالكسر فثبت معلوم يقول اتسع الفساد فلم يبق أصل فو نسب ولا ذو مروءة وهو كذلك فنم قال في لامية المعجم وانما رجل الدنيا واحدها \* من لا يعول في الدنيا على رجل وقال الآخر وزهدني في الناس معرفتي بهم \* وطول اختباري صاحباً بد صاحب فلم ترى الايام خلا تسرنى \* مباديه الا ساء في العواقب \* (قوله العلم المختوم بويه) انما بنى شبهه بالاصوات لان و به في امتداد الصوت فيه كخاف كذا قالوا ولا يخفك ضعفه لا يقال علته تضمن معنى حرف العطف خمسة عشر لانا نقول العطف مراد معنى في عشر بخلاف سيبويه علماء على أنه لو سلم لزم بناء بطلبك بل نقول تضمن معنى الحرف أن يستعمل الاسم في معنى الحرف كالشرط والاشارة وبالجملة علل النحو مجرد تر ويج والمداير على السماع فنم كان نحو المتقدمين خاليا عنها أو أكثر تنقيحها للرضى رضى الله عنه (قوله والجري مجيز منع صرفه) أى اجراءه مجرى بطلبك (قوله وفعال النخ) اعلم ان و زن فعال بفتح الفاء اما معدول أو غير معدول فالمدول ستة أنواع كلها مبنية على الكسر الاول علم المؤنث كخدام الناني اسم فعل الامر كزال الثالث المصدر نحو حماد الرابع الحال نحو \* والحيل تعدو في الصعيد بداد \* أى بادة متفرقة الخامس صفة جارية تجري الاعلام في استعمالها بدون موصوف نحو حلاق للمنية لانها حالقة مزيلة السادس صفة ملازمة للتداء نحو يافساق ولم يستوفها المصنف وكلها معدولة عن فاعلة الاحاد فن الحمد والاول الامر قليل معدول عن فعل الامر وقيل عن المصدر أى مراد به الامر نحو قد لا ز ريق المال وأصل البناء لاسم الامر لشبهه بالحرف في كونه عاملاً ٣٠ لاعمولا لان الصحيح انه لا محل له من الاعراب وقيل في محل نصب وقيل رفع أغناها مرفوعها عن

وان رفعت الاسم الاول جاز لك في الاسم الثاني وجهان الفتح والرفع فالاول كقوله في هذا البيت

فلانفو ولا تأثم فيها \* وما فاهوا به أبداً مقيم

والثاني كقوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلة في قراءة من رفهما ولا يجوز لك اذا رفعت الاول أن تصيب الثاني \* ثم قلت (أو الكسر) وهو خمسة العلم المختوم بويه كسبيويه) والجري مجيز منع صرفه وفعال الامر كزال ودراك و بنو أسد تنقيحه وفعال سبب المؤنث كفساق وخبث ويختص هذا بالتداء وينقاس هو ونحو زال من كل فعل ثلاثي تام وفعال علماء مؤنث كخدام في لغة أهل الحجاز وكذلك أمس عندهم اذا أريد به معين وأكثر بنى تميم بواقفهم في نحو سفار وو بارمطلقا وفي أمس في الجر والنصب وينع الصرف في الباقي) وأقول الباب الخامس من المبنيات ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع النوع الاول العلم المختوم بويه كسبيويه وعمر ويه ونقطو يه و راهو يه ونحو ذلك فليس فيهن الا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور وزعم أبو عمر والجري أنه يجوز فيهن ذلك والاعراب اعراب ما لا ينصرف النوع الثاني ما كان اسماً للفعل وهو على و زن فعال وذلك مثل زال بمعنى ازل ودراك بمعنى ادرك وتراك بمعنى اترك وحذار بمعنى احذر قال الشاعر \* حذار من أرمأحنا حذار \* وقال الآخر \* تراكها من ابل تراكها \* وما أحسن قول بعضهم

الخبر وحمل عليه الباقي  
لشبهه بوزنا وعد لا وتعريفها  
لان اسم الفعل غير منون  
معرفه كما هو مشهور  
وكذلك الباقي لا تستعمل  
الا في معين وقال الر بى علة  
بناء حذام تضمنه معنى هاء  
التأنيث لانه مؤنث بالاء  
قلت يردده اعراب زينب  
وقال المبرد بنى لتوالى  
العلل وليس بعد منع  
الصرف الا البناء والاول  
أظهر وهو قول الجمهور

واذا سميت بنوع من هذه الانواع المعدولة مؤنثاً ثانياً كخدام واذا سميت به مذكراً منع صرفه لانه معدول هو وعلم وقد يصرف نظراً الى ان المعنى توسى وغير المعدول معرب منصرف قولاً واحداً كسحاب وذهاب جواد فان سمي به مؤنثاً منع (قوله للامر) أي لفعل الامر بناء على المشهور من ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل أولاً لطلب بناء على ان مدلوله معناه (قوله من كل فعل ثلاثي تام) ولا بد أيضاً أن يكون منصرفاً لا يقال نمام من نعم ولا بد أن يكون تام التصرف فلا يبنى من يدع ويذر اذ لهما الامر فقط لا ماض ولا غيره (قوله وكذلك أمس عندهم) أي بشرط تفهم من الشارح حيث قال فان أريد بأمس يوم النخ والكلام في أمس اذا لم يستعمل ظرفاً أو الا فهو مبنى اتفاقاً نحو اعتكفت أمس وعلة بناءه أنه تضمن معنى حرف التعريف حيث أريد به يوم معين (قوله في نحو سفار وو بارمطلقاً) أي في الاحوال الثلاثة ومراعاة بنحوه كل ما حتم براء كظفار بلدة بالين ومن جزعها يجيم وزاى مفتوحين أي خر زها كان عقداً المؤمنين السيدة عائشة رضى الله عنها في قصة الافك وروايته اظفار جمع ظفر تحريف ثم وجه هذا ان تميمياً يتشوقون للامالة لانها لغتهم والراء تمنع الامالة ما لم تكن مكسورة فيكسر ونها توصلا للامالة وأقلهم كإقال الشارح يمنع فعال مطلقاً من الصرف للعلمية والعدل وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب قال الاشعوني على الخلاصة أولى أي لان العدل هذا تقديري فلا يمدل اليه متى أمكن غيره (قوله وفي أمس في الجر والنصب) أي لانه تعارض عنده علة البناء التي تمسك بكونه منع الصرف مطلقاً التي تمسك بها الاقل من تميم وهو شبه العلمية لانه أريد به معين والعدل عن الامر فاعمل الامر بين وخص

تسع من الصرف لكونه أشرف من البناء بالأشرف وهو الرفع كقوله اعتصم بالرجاء ان عن بأس \* وتاس الذي تضمن أمس ثم

جبر البناء باعطائه الحالين الباقيين ان قلت لم لا تقول ان في أمس وزن الفعل لان أوله ز يادة ندل على معنى في الفعل وهي الهمزة كما هو مقرر في محله قلت الهمزة هنا أصلية لان أمس يوزن فعل فهي فاء الكلمة ولنا في كتابة الازهرية هذا كلام مع الحلبي راجعه ان شئت (قوله هي الدنيا الخ) من قصيدة لابي فرج الساوي برثي نغر الدولة وطال كلام الشعراء في الموت وناقضهم من قال قد قلت اذ مدحوا الحياة وأطربوا \* في الموت ألف فضيلة لا تعرف منها ان لقائه بقاءه \* وفراق كل معاشر لا ينصف الدنيا بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرها وهي ما على الارض من الهوا والجو وقيل كل الخلوقات من الجواهر والاعراض قال ابن حجر والاول أولي لكن يزاد فيه مما قبل الساعة وتطلق على كل حين مجازا وتطلق على خصوص التقدير فاشاعوا حذار حذار تأ كيد شبه حالها في سلبها بدهاء طائها بحال من يقول ذلك كما قال بعضهم فله المشتكى من دهر اذا أساء أصر على أسائه واذا أحسن ندم عليه من ساعته والبطش الاخذ الشديده عند الغضب والفك الاخذ بقة بقوة والتسميح نحر يك الشفتين بلاصوت وبه قهقهة كأنه يقول قهقهة وأراد هنا ما يناله من السرور وأطلق عليه الابسام الذي هو أقل الضحك اشارة لقلته باعتبار ما يقبه وفي القصيدة براعه استهلال والطباق بين مضحك ومبكي ((قوله لمناسبة الالف) أي واما ٣١ الكسر فعلى أصل التخلص من

التقاء الساكنين وان أردن توجيه كونه الاصل فليك بكتابة الازهرية (قوله أطوف الخ) هو لاني مليكة عدي الحطية قصره وقربه من الارض جاهلي اسلامي ينتهي نسبة الى معد بن عدنان قال ابن قتيبة لا أراه أسلم الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان نسبة متداخلة بين العرب يمتدح اكل قبيلة اذا غضب على الاخرى ومرادها بالقعيدة المرأة القاعدة في البيت (قوله ويجوز قياسا) هو المشهور وقصره بعضهم على السماع مطلقا (قوله ثلاثا) أي على ثلاثة أحرف

هي الدنيا تقول بل فيها \* حذار حذار من بطشي وفشي فلا يفرركم في ابتسام \* فقولي مضحك والفعل مبكي وجواسد يفتحون فعال في الامر لمناسبة الالف والفتحة التي قبلها النوع الثالث ما كان على فعال وهو سب للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع الا في النداء تقول يا خبث بمعنى يا خبيثه ويا دفار بالدال المهملة بمعنى يا منته ويا لكاع بمعنى يا بالثيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجوارى أنتشبهين بالحرائر بالكاع ولا يقال جاء تني لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بكاع فاما قوله أطوف ما أطوف ثم أوي \* الى بيت قصيدته لكاع فاستعملها في غير النداء فضر ورة شاذة ويحتمل ان التقدير قصيدته يقال لها يا لكاع فيكون جاريا على القياس ويجوز قياسا مطردا سوغ فعال هذا وفعال السابق وهو الدال على الامر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي ان يكون فعلا ثلاثيا تاما فيبنى من نزل نزال ومن ذهب ذهاب ومن كتب كتاب بمعنى انزل واذب واكتب ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق يافساق ويالجار ويازناو ياسراق بمعنى يافسقة يافجرة يازانية ياسارقة ولا يجوز بناء مني منها من نحو الاوصية لانها لا فعل لها ولا من نحو دحرج واستخرج وانطلق لانها زائدة على الثلاثة ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها ناقصة لاتامة ولم يقع في التنزيل فعال أمرا الا في قراءة الحسن لامساس بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول لا على اسم الفعل بمنزلة قولهم العار اذا دعوا عليه بأن لا ينتعش أي لا يرتفع لعلوا في معاني القرآن العظيم للقرء من العرب من يقول لامساس يذهب به الى مذهب دراك ونزال وفي كتاب ليس لابن خالويه لامساس مثل دراك ونزال انتهى وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشري والجوهري على انه من باب عظام وأنه معدول عن المصدر وهو المس النوع الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث مثل حذام وقطام ورقاش وسجاح بالسين المهملة والحيم وآخرها حاء مهملة اسم

الاما كن أصوله ثلاثة ولومز يدا فيه ومن السماع دراك من أدرك (قوله لالما) لعلها فعل بمعنى قم وارتفع فالمعنى لا ترتفع بل دم مطر وحاعلى الارض فكذلك هنا السامري لما أبصر ما لم يبصر وابو رأي جبريل عليه السلام حين أرسل لموسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني حصص فلا يبس هو ولا فرسه الروحانية شيئا الا كتب الروحانية فتشامت الحياة فقبض قبضة من التراب الذي مسه فرس الرسول فتبذها في الحلبي التي حملوها بعد ان اذابها وصنع منها عجلا صار له خوار وتصويت وقال لهم هذا الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب فان لك جزاء بما سولته نفسك في الحياة الدنيا ان لا يمسك احدا الا أخذته وأخذته الحمي فتجنبك الناس وتصير طريدا تقول لمن أقبل جهتك لامساس أي لا تمسني ولك مع ذلك موعد في الآخرة لا تقدر على اخلافه بالفرار بل تأتي رخصا عن أنفك (قوله وحله الزمخشري) حاصله ان ما قبل هذا كلمهم متفقون على انه اسم فعل وانما عدد المصنف النقل تقوية له لانه غريب كما قال وأما الزمخشري والجوهري فيقولان ليس هو الاسم فدا

علم للمصدر كما دأب علم للحمد كما سبق كان قطام اسم للمرأة

للكذابة التي ادعت النبوة وكساب اسم لكعبة وكساب اسم افرس وهذه الاسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات احداها لاهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقا وعلى ذلك قول الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها \* فان القول ما قالت حذام

والثانية لبعض بني تميم وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا والثالثة لجمهو وهم هي التفصيل بين أن يكون محتوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير محتوم بها فيمنع الصرف ومثال المحتوم بالسفار بالسين المهملة والفاء اسم لها وحضار بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب و بار بالباء الموحدة اسم لقبيلة وظفار بالظاء المعجمة والفاء اسم بلدة قال الشاعر أنشد سيديو به

مق ترذن يوما سفار تجديها \* أديهم رعى المستجير المعورا

وقال الاعشى فجمع بين اللقن التميميتين

ألم تر وارا ما وطادا \* أودى بها الليل والنهار

ومر دهر على وبار \* فهلكت جهرة وبار

فبنى و بار الاول على الكسر وأعراب و بارا ثاني وقيل ان و بارا الثاني ليس باسم كو بار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وقاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولاها كت بالتانيث على معنى القبيلة وثانيا بار و بالتذ كبر على معنى الحي وعلى هذا القول فتكتب و بار و بالواو والالف كما تكتب سار والنوع الخامس أمس اذا أردت به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات احداها البناء على الكسر مطلقا وهي لغة اهل الحجاز فيقولون ذهب أمس بما فيه واعتكفت أمس وعجبت من أمس بالكسر فيهن قال الشاعر

منع البقاء قلب الشمس \* وطلوعها من حيث لا تسمى

اليوم أعلم ما يجي به \* ومضى بفصل قضائه أمس

ثم قال

الثانية اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله

لقد رأيت عجبا مذامسا \* عجائزا مثل السعالى خسا

يا كلن ماني رحلن همسا \* لا ترك الله لمن ضرسا

وقد وهم الزجاجة فزعم ان من العرب من يبنى أمس على الفتح واستدل بهذا البيت الثالثة اعرابه اعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة و بناء على الكسر في حالتي النصب والجر وهي لغة جمهور بني تميم يقولون ذهب أمس فيضه مونه بغير توين واعتكفت أمس وعجبت من أمس فيكسرونه فيهما وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة ومنع الصرف في الباقي وقولي في الباقي أردت به أمس في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حذام وقطام واذا أراد بامس يوم مامن الايام الماضية أو كسر أو دخلته ال أو أضيف أعراب باجماع تقول فعلت ذلك أمسا أي في يوم مامن الايام الماضية وقال الشاعر

مرت بنا أول من أموس \* تيمس فينا ميسة العروس

وتقول ما كان أطيب أمساؤذ كرمبردو الفارسي وابن مالك والحري ان أمس يصغر فيعرب عند الجميع كما يرب اذا كسر ونص سيديو به على أنه لا يصغر وقوفانه على السماع والاولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير فان التكسير والتصغير اخوان وقال الشاعر

فاني وقفت اليوم والامس قبله \* يبابك حتى كادت الشمس تهرب

روي هذا البيت بفتح أمس على أنه ظرف ممر بل دخول ال عليه و يروي أيضا بالكسر وتوجيهه اما على

(قوله للكذابة) هي زوجة

مسيلة الكذاب وما

أنسب قرن المصنف لها

بالكعبة بعدها (قوله اذا

قالت حذام الخ) قاله جرير

ابن مصعب وحذام امرأه

والذي لم أسمعه الا به مع

شهرة البيت اعجاب الدال

لكن في الشواهد دلل لجمهوري

انه بالمهملة من الحدم وهو

القطع أو السرعة اه

(قوله مق ترذن الخ) قاله

الفرزدق وسفار بشرابي

مازن بن مالك والادهم

تصغير الادهم وهو

الاسود يحقره بالتصغير

والمستجير طالب الماء

يقال استجرت فلانا

فاجازني اذا طلب منه السقي

فمكن والمعور من عوره

بمهملة و او مشددة اذا

منعه السقي وهو اسم مفعول

(قوله بل الواو عاطفة الخ)

رأى هذا القائل ان

الاعشى اما حجازي أو

تميمي من أقلامهم أو من

أكثرهم ويا كان لا يجوز

له الجمع (قوله السعالى)



تجمع سملة بالكسر وهي أخبث الفيلان والهمس الصوت الخفي (قوله إيجاز) بالحذف ومجاز حيث أوقع ما يوقع على الزرع على نفس الأرض (قوله في استئصاله) أي قطعه من أصله (قوله لم يلبث) تفسير للم تغن أي لم يمكث بالاستئصال (قوله حذف مضافان) مجاز زرع من قوله فجعلنا زرعها حصيدا وزرع من قوله كأن لم ينزرعها وأما الضمير المضاف إليه زرع فهو عين المستتر في تغن فاية الأمر لما تقدم زرع تحول الاسناد إليه (قوله واسم كأن) هو ضمير الشأن المحذوف وجلة زرعها لم يغن خبر تأمل (قوله وموصوف اسم المفعول) وذلك أن الأصل كان زرع المحذوف (قوله أو الضم) كان الأولي أن ينبى على المبنى على الكسر أو نائبه لا يوجب حذف الظاهر ما سبق له أول البناء أن الأنواع تسعة فيتوهم أنه ترك المبنى على الكسر أو نائبه هنا سهوا (قوله لفظا لا معنى) قيل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى أن نية اللفظ يكون لفظ المضاف إليه مقدرا كالثابت وأمانة المعنى فهي أن تتوى النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه وإن لم يحصل له غير مقصود واشتهر أي فقولهم معنى المضاف إليه ما المراد معناه التضمني أي جزء معناه أذتمام معناه ذات ثبت لها الإضافة فاردنا الجزء الثابت وأن الإضافة لا تدنى ملايسة ولا يخفك أنه على كل حال لا وجه لتخصيصها بالمضاف إليه دون المضاف مع أنها حال بينهما على أنها ليست معنى لما صدق المضاف إليه المراد وقد يتوهم أن ذكره ثم يقال ما الدليل على أن المتوهم المعنى دون اللفظ في تلك الحالة والذي يحظر بالبال أنه عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الإعراب والبناء على حدنحو يوم إذا ضيف للجمله كما سبق ويقويه أنه لم يوجب حذفه سبب ينهض موجبا للبناء ٣٣ بل يقولون علة البناء تضمن معنى

الحرف من النسبة الجزئية مع أن بعدلما تستعمل في هذا كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون علته شبهها بالحرف الجواب في الاستثناء بها عما بعدها فنم يقال لها الغايات لأنها صارت آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الافتقار للمضاف إليه ولا يخفى ما في ذلك ثم قيل ينبى على حركة إشارة إلى أن بناء ما خلاف الأصل فليات على خلاف الأصل قلت ولتلايتى سا كنان

البناء وتقدير أن زائدة أو على الإعراب على أنه قد دخل في على اليوم ثم عطف أمس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فجعلنا زرعها حصيدا كأن لم تغن بالأمس الكسرة فيه كسرة أعراب لوجود آل وفي الآية إيجاز ومجاز وتقديرهما فجعلنا زرعها في استئصاله كان زرع المحذوف فكأن زرعها لم يلبث بالأمس حذف مضافان واسم كأن وموصوف اسم المفعول وأقيم فاعيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في أناملته جريح بل يقال له جرح \* ثم قلت (أو الضم) وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات وألحق بها على المعرفة ولا تنضاف وغير إذا حذف ما تنضاف إليه وذلك بعدد ليس كقبضت عشرة وليس غير فيمن ضم ولم ينون وأي الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أنهم أشدو بعضهم يمر بها مطلقا) وأقول الباب السادس من المبنيات ما زعم الضم وهو أربعة أنواع النوع الأول ما قطع عن الإضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها كقوله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعدني قراءة السبعة بالضم وقد رده ابن يعيش على أن الأصل من قبل كل شئ ومن بعده انتهى وهذا المعنى حق الآن لأن النسب للمقام أن يقدر من قبل القلب ومن بعده حذف المضاف إليه لفظا ونوي معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسي لعمر ك ما أدري وأنى لا وجل \* على أينما تعدد المتبعية أول

وقول الآخر

( • - شذو - )

في غير أول وعمل وحمل هذان على الباقي وكانت ضمة جبر الها بأقوى الحركات حيث حذف المضاف إليه أو جبر الها بما فاتها من الإعراب قلت هذا الثاني مبنى على أنها إذا أعربت لم ترفع وتقل شيئا في حاشية ابن عبد الحق أنها ترفع قال سم على الابتداء انتهى قلت فنى وبعد جاءز يدو زمن تالما سبق جاء فيه ز يدو لذي يسوغ الابتداء بعد الوصفية المنوية والمأند محذوف وهو غريب (قوله كقبل وبعد) وكذا حسب ودون كما هو مبين في الالفية (قوله وألحق بها على) كأنه لما كان ما قبلها أكثر دورا أجمل أصلا وجعلت هي ملحقة (قوله ولا تنضاف) وأما قوله وأضحى من عله فالهاء فيه للسكت ولو كان مضافا ما ينبى ولا تستعمل على الامع من (قوله فيمن ضم ولم ينون) أما من فتح فيحتمل أنه مبنى على الفتح وليس كلاما فيه أو معرب منصوب خبر أو حذف التنوين تخفيفا وأما أن نونت فهي معربة جزما ضمت أو فتحت هذا والحق أن لا غير مسموع أيضا خلافا له مصنف وفاقا لابن مالك وصاحب القاموس كقوله جوابا به تجواعت مدفورا بنا \* لمن عمل أسلفت لا غير تسئل ومن حفظ حجة (قوله وكان صدر صلتها الخ) وجهه أن حقها البناء بكيفية أخواتها الافتقار اللازم لجمله الصلة فإذا أضيفت أعربت لأن الإضافة من خصائص الاسم فعارضت شبه الحرف فلما حذف صدر الصلة نزل المضاف إليه منزله فكأن لم تنصف تأمل

(قوله الامن وراو را) بالضم ويرى بالفتح على التركيب (قوله الشراب) من أسماء الخمر ومن أسماء الرحيق والختدر يس والمدام والعقار والخراطوم والسلافة والصها ٣٤ والطلاء والقرقف والسلسيل والحمية والكميت والمشعشة والزرجون وبنت حانة وغير

ذلك وكثرة الأسماء لشرف المسمي بحسب زعمهم (قوله أسد خفية) بوزن صفة من الخفاء علم الموضع (قوله على ارادة النكرة الخ) أي على أنها منكرتان وقيل انها معرفتان بنية الاضافة وتوניהما تتو بن عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي أحسن (قوله ضمة اعراب) وحذف التو بن تخفياً (قوله ولقد سددت الخ) هو للفرد زدق يقتصر على جرير وبنو كليب قبيلة جرير والتبعية الطريق (قوله كجلمود صخر) هو لاسم القيس من قصيدته المشهورة قبله وقد اغتدي والطير في وكناتها \* بمنجرد قيد الاوابد هيكل \* مكر مفر مقبل مدبر ما \* كجلمود صخر حطه السيل من علم \* اغتدي أبكر والوكنات الاعشاش وظاهر ان الطير لا تخرج من وكناتها وقت الغلس يتمدح بأنه يبادر في هذا الوقت وقت الغفلة والسكون والمنجرد الفرس قصير الشعر والذي ينجر من الخيل فيتمدح بها والاوابد

إذا أنام أو من عليك ولم يكن \* لقاؤك الامن وراو را  
وقولي لفظاً احترازاً من أن تقطع عنها لفظاً ومعنى فانها حينئذ تبقى على اعرابها وذلك كقولك ابدأ بهذا أولاً إذا أردت ابدأ به متقدماً ولم تتعرض للتقدم على ماذا وكقول الشاعر  
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً \* أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر

ونحن قلنا الاسد أسد خفية \* فهاشربوا به داء على لذة خرا  
وقرى لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتو بن على ارادة التكبير وقطع النظر عن المضاف اليه أي لفظاً ومعنى وقرأ الجحدري والعقيلي بالجر من غير تو بن على ارادة المضاف اليه وقد ير وجوده النوع الثاني ما لحق قبيل وبعده من قولهم قبضت عشرة ليس غير والاصل ليس المقبوض غير ذلك فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت اليه غير وبيد غير على الضم تشبيها لها بقيل وابدلاً بها ما هو محتمل أن التقدير ليس غير ذلك مقبوضاً ثم حذف خبر ليس وما أضيفت اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب والوجه الاول أولى لان فيه تقييلاً للحذف ولان الخبر في باب كان يضاف حذفه جداً ولا يجوز حذف ما أضيفت اليه غير الا بعد ليس فقط كما قلنا وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تكلم به المر ب فاما انهم قاسوا على ليس أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسئلة النوع الثالث ما لحق قبيل وبعده من المراد به معين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من على أي من فوق الدار قال الشاعر

ولقد سددت عليك كل ثنية \* وأتيت فوق بني كليب من عل

ولا تستعمل على مضافة أصلاً وقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو ولو أردت بطل علواً مجهولاً غير معروف تعين الاعراب كقوله \* كجلمود صخر حطه السيل من عل \* أي من مكان عال النوع الرابع ما لحق قبيل وبعده من أي الموصولة واعلم ان أي الموصولة معرفة في جميع حالاتها الا في حالة واحدة قلنا تبقى فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان أحدهما أن تضاف الثاني ان يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً وذلك كقوله تعالى ثم لنزغن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشیاطین واللام التوكيد التي يتلقى بها القسم مثلها في لنحشرنهم ولنحضرنهم ونزغن فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والتون للتوكيد من كل جار ومجرور متعلق بنزع شيعه مضاف اليه وأي مفعول وهو موصول اسمي يحتاج الى صلة وطأئذ والهاء والميم مضاف اليه وأشد خبر مبتدا محذوف أي أيهم هو أشد والجملة من المبتدأ والخبر صلة لاي وعلى الرحمن متعلق بأشد وعتيا تمييز وكان الظاهر ان تفتح أي لان اعراب المفعول النصب لانها هنا مبني على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن المر ب من ير بأيا في أحوالها كلها وقد قرأه ر ون وما ذو يقو بأيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحداً يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب ولا يضم والمنعني أقسم بربك لتجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لنزغن من كل شيعه أيهم أشد على الرحمن عتيا أي جراءة وقيل فجوراً وكذباً وقيل

كفراً

الوحوش الشاردة أي بحصلها فيكون لها كالقيد والجلمود حجر عظيم أمس وقوله معاً أي هذه الصفات ثابتة له

مما (قوله ومن المر ب من ير بأيا في أحوالها كلها) وية ونزع معلق عن العمل في أي لان التعليل عنده لا يختص بأفعال القلوب ورد بقوله

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل وحرف الجبر لا يعلق (قوله أو الضم) قالوا بنى لشبهه بالضمير لأنه مخاطب وحال محل الكاف في أدعوك وعلى حركة إشارة إلى أن بناءه على خلاف الأصل ولئلا يلزم الالتقاء الساكنين في نحو يازيد وكانت ضمة جبر اله بأقوى الحركات حيث عدم الأعراب وأيضا هو يفوته أن أعرب إذا المنادى المعرب إما أن ينصب أو يجر بلام الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين ولا يرفع (قوله المعرفة) أي أصالة أو لمرؤس النداء كيازيدو يارجل (قوله ويجوز أن يكون فاطر صفة لله) يرده عليه أن إضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يتعرف بها وكأنه لاحظ أنه بمعنى الماضي فهو غير تامل (قوله أيارا كبا الخ) قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان وقارس من فرسان قومه بني الحارث امرته تيم الر باب في ذمر جل منهم يقال له النعمان بن جساس فرض عليهم في فدائه ألف ناقة فأبوا الا قتله وشدوا السان فتضرع اليهم بالاشارة أن يفكوا السان ليقول لهم شرأيونح على نفسه فقالوا نخاف أن تهجونا فأشار اليهم ٣٥ أن لا يفعل ففكوا السان فقال قصيدة

مطاعها ألا لا تلوماني كفي  
السوم مايا \* فالكا في  
الزوم خير ولا لبأ لم تسلما  
أن الملامة تقعها \* قليل  
ومالومي أخي من سماتنا أيا  
را كبا ما عرضت فلبفن \*  
نداماي من نجران أن  
لا تلاقيا الندامى واحدا  
ندمان ونديم وهو صاحب  
المجالس على الخمر وقيل  
على الخمر وغيره (قوله  
ضربت صدرها الى  
وقالت الخ) قاله المهمل  
واسمه عدي وسمى مهلهلا  
لأنه أول من هلهل الشعر  
وحسنه وكان أول بيتنا  
أو يتبين لا يبلغ حد  
القصيدة والاولا في جمع  
واقية وضرب بها صدرها  
اماته جبانته حيث خلص  
من القتل بمكره وكان  
أسيرا أو شفقة عليه (قوله

كفرا أي لنزع عن رؤسهم في الشر فبدأ بالأكبر فالأكثر جرما والأكبر جرما ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى  
بها صليا أي أحق بدخول النار يقال صلى صلى صليا كما يقال لقي لقي لقايا يقال صلى صلى صليا مثل مضي مضي  
مضيا \* ثم قالت (أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يازيدو يا جبال يازيدان و يازيدون)  
وأقول الباب السابع من المبنيات ما لزم الضم أو نائبه وهو الالف والواو وهونوع واحد وهو المنادى المفرد  
المعرفة ونسبى بالمفرد هنا ليس مضافا ولا شبيه به ولو كان متبوعا أو مجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم  
لا ونسبى بالمعرفة ما أر يده بمعين سواء كان علما أو غيره فهذا النوع ينسب على الضم في مثلين أحدهما أن  
يكون غير متبوع ولا مجموع جمع مذ كرسالمنحو يازيدو يارجل وقول الله تعالى يانوح انه ليس من أهلك  
يانوح اهبط بسلام بلا صلح اثنتاياهودما جئتني بيته الثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك يازيدو وقوله تعالى  
يا جبال أو بي معه ويبنى على الالف أن كان متبوعا يازيدان و يارجلان إذا أر يدهم معين ويبنى على  
الواو أن كان جمع مذ كرسالمنحو يازيدون و يامسلمون إذا أر يدهم معين وأما إذا كان المنادى مضافا  
أو شبيهها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يرب نوبا على المفعولية فلا يدخل في باب البناء المضاف كقولك  
يا عبدا لله و يارسول الله وفي التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أي فاطر السموات أن أدوا إلى عباد  
الله أي عباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بادوا كقوله تعالى أن أرسل مضابني اسرائيل ويجوز أن  
يكون فاطر صفة لله تعالى خلافا لسيبويه والشبيه بانضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كقولك يا كثيرا  
بره و يامضي خيره و يارفيقا بالباد والكرة كقول الاعمي يار جلا خذيدي وقول الشاعر

أيارا كبا ما عرضت فلبفن \* نداماي من نجران أن لا تلاقيا

و يجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تنوينه كقول الشاعر

ضربت صدرها الي وقالت \* يا عديا لقد وقتك الاولاقى

وأن يبقى مضموما كقوله

سلام الله يا مطر عليها \* وايس عليك يا مطر السلام

و يجوز في المنادى أيضا أن يفتح فتحة اتباع وذلك إذا كان علما موصوفا بآب من متصل به مضاف إلى علم كقولك يازيد

سلام الله يا مطر عليها الخ) قاله الاحوص وقد قيل اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان في عينيه وهو ضيق في مؤخر العين وكان يهوى  
أخت امراته ويكتم فتر وجهها مطر فغلبه الحال فأناشديقون سلام الله يا مطر عليها \* وايس عليك يا مطر السلام فلا غفر الا له لمنكحها \*  
ذوبهم وولوا صاموا فلن يكن الشكاح أحل شيء فان نكاحها مطرا حرام فطلقها فلفت لها بكفء والا يعل مفردك الحسام (قوله فتحة  
اتباع) أي الحركة ابن والسكان بينهما حاجز غير حصين وقيل ان ابن وما قبله مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة أعرب وابن مقمعه وما  
قبله مضاف لما بعده (قوله موصوفا بآب الخ) وتحذف ألف ابن حينئذ خطأ وتوين الموصوف بآب ولو في غير النداء فخرج بالوصف ما إذا كان ابن  
خبرا نحو يذابن عمر فلا تحذف ألف ولا تنوين وهل يشترط كون الثاني اسم أي لا جده لان الحذف إنما هو للمخفة والحقة إنما هي  
في الكثرة والكثرة النسبة للاب لا للجد أو لا يشترط ذلك طريقتان

(قوله المما العينا) المها جمع مها وهي البقرة الوحشية تشبه بها المرءة السمينة الحسنة والعين واسمات العيون حسائهن (قوله وثم الخ) ثبت هذه الثلاثة على حركة اللام التثنية الساكنين وفتح ثم للتخفيف وكسر جبر على أصل التخلص من التثنية الساكنين ولمناسبة الياء وضمت منذ اتباعا للعلم لان الساكن حاز غير حصين (قوله وبقية الاسماء غير المتمكنة) مراده بالبقية ما عدا ما سبق في الابواب السبعة (قوله الاسماء الافعال) ليس المراد جميعها لان نحو زال سبق حكمه وسكت عن اسماء الاصوات وهي أيضا لا يطردها شي نحو وعدس بالسكون وهيد بالفتح الابل وكخ للصغير (قوله والمضمرات) للشبه بالحرف في الوضع وطرء الباب في نحو نحن أو لا تقار لمفسره من حضور من هو له أو ذكره وعلى حركة جبراء للخلل الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف ٣٦ وهو المتكلم ثم الخطاب بالفتح لانه أشرف من الخطاب فلي تأمل (قوله والاشارات) لتضمنها معنى

ابن عمر و قول الشاعر

يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت \* لك الجنان و بؤت المما العينا

وبقاء الضم أرجح عند المبرد والمختار عند الجمهور والفتح ثم قلت (واما ان لا يطرده شيء بينه وهو الحروف كهل و ثم وجير ومنذو بقية الاسماء غير المتمكنة وهي سبعة أسماء الافعال كهو آمين وياه وهيت والمضمرات كقومي وقت وقت وقت والاشارات كبنى و ثم وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذي والتي والذين والاولاء فيمن مد و ذات فيمن بناء وهو الافصح الاذنين وتين والذين والتين فكالمشي وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وما وأين الايا فيهما وبعض الظروف كاذوا لآن وأمس وحيث مثلثا) وأقول لما أنيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعت في بيان ما لا يختص وحصرت ذلك في نوعين أحدهما الحروف وقدمتها لانها أقدم في باب البناء والثاني الاسماء غير المتمكنة وحصرتها في سبعة أنواع وفصلتها ومثلت كلامها ورثت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بمابني على السكون لانه الأصل في البناء ثم ثبت بمابني على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلث بمابني على الكسر ثم ختم بمابني على الضم فقال ما بني على السكون من الحروف هل و بل وقد ولم ومثال ما بني منها على الفتح ثم وان ولعل وليت ومثال ما بني منها على الكسر جبر بمعنى نعم واللام والباء في قولك لزيد ويزيد ولأربع لمن الام الله في لغة من كسر الميم وذلك على القول ببحر فيتها ومثال ما بني منها على الضم منذ في لغة من جر بها قولهم في القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والتون ومن قال فيها وفي م الله انها محذوفة من قولهم أيعن الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لامن باب الحروف ومثال ما بني على السكون من أسماء الافعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكف ولا تقل معنى اكف كما يقول كثير منهم لان اكف يتعدى ومه لا يتعدى ومثال ما بني منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما تطل بكسر الميم والياء بعدها بني على الفتح كآبني أين وكيف عليه ثقل الياء وفيه أربع لغات احداها آمين بالمد بعد الهزة من غير امالة وهذه اللغة كثر اللغات استعمالا ولكن فيها بعد عن القياس اذ ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل واتم ذلك في الاسماء الاعجمية كقاييل وهاييل ومن ثم زعم بعضهم انه أعجمي وعلى هذه اللغة قوله \* ورحم الله عبد اقل آمينا \* والثانية كالاولى الا أن الالف مالة للكسرة بعدها ر ويت عن حمزة والكسائي والثالثة آمين بقصر الالف على و زن قدبر و بصير قال \* آمين فزاد الله ما ينتابعدا \* وهذه اللغة أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى ان بعضهم أنكروا قال صاحب الاكل حكي تطلب القصير

حرف حقه أن يوضع له لان الاشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف أي الاشارات المخصوصة لانها هي التي لا تحرف على ان بعضها كذا وذو مشابهة للحرف في الوضع قال الزمخشري معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان الحرف مقدرا قبله والاسم مستعمل في معناه الاصل فاصل من قام عنده آمن قام قلت هو لا يظهر في تضمن حروف لم يوجد بل ولا في الاسماء المتضمنة معنى الشرط لان أداة الشرط لا تدخل على الاسماء فالحق أن تتضمن اشراب الاسم معنى الحرف بحيث يستعمل فيه (قوله ولا راجع لها) ان قلت بل هناك رابع وهو نون الوقاية قلت مكانه رأى

أن نون الوقاية ليست كالخروف

وأنا نكره

المستقلة لانها تقع حشوا بين الفعل وضمير المتكلم (قوله منذ في لغة من جربها) أما من رفع بها فهي عنده اسم لا يحسن التمثيل بها في الحروف وما بعدها خبر فاذا قلت ما رأيت منذ يوم الجمعة فاعني أمد عدم رؤيتي له يوم الجمعة أي مبتدأ منه الي الآن فهي مضافة لمنى ما قبلها فلي تأمل (قوله ورحم الله عبد الخ) صدره يارب لا تسبني جها أبدا (قوله آمين فزاد الله) صدره

\* تواعدني فطاحل اذ دهونه \*

(قوله وانه قال تأويله قاصدين) أقول هو حيث نذكر على حد أمين البيت الحرام وليس لغة في أمين حتى يصح انكارها اللهم الا ان يقال هذا لم يسمع في مقام أمين للدعاء لكنه بمقتضى القياس جائز وان هذا التأويل يقول به جعفر وحده وغيره يقول أمين بالتشديد لغة بمعنى استجب وهو الذي يرد عليه (قوله لما ينبت لك في مه) هـ ران حدث متعده ولا يتعدى ولما أفاده ان اياه لا يتعدى أو رده عليه البيت وأجاب بأنه ليس بمر بي أي ليس جار ياعلى استعمال العرب (قوله ذي الرمة) بضم الراء مو كسر ها (قوله ومثال ما ينبت على ٣٧ السكون من الموصولات الذي) انما

بنيت الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار لللازم الى جملة وانما قيدوا بالجملة لان الحرف لا يستفاد معناه غالباً الا بجملة ولا يكفيه لمفرد فن ثم أعرب ما يقتصر لمفرد دائماً كسبحان وانما قلت غالباً لان حرف التعريف يستفاد معناه بمدخوله من غير توقف على تركيب كلامي وانما بنيت الـ الموصولة مع أنها لا تقتصر للجملة بل لمفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها للمفرد تقوي بكونها على صورة الحرف وحملها على بقية الموصولات وللأول بنى الابعثي غير وظهرا عرابه فيما بعده نحو لو كان فيهما آلهة الا الله فالابعثي غير حقه الرفع وحق لفظ الله الجبر بالاضافة فن ثم قدر بعضهم اعرابه بذلك وما سبق من أن الكون على صورة الحرف يقتضي البناء رده الدمايني بالابعثي

وانكره غيره وقال انما جاء مقصوراً في الشعر انتهى وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا في الشعر ومحمده غيره وقال صاحب النحر يرفي شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يجز عن العرب وان البيت انما هو \* فآمين زاد الله ما ينبت ابدا \* والرابعة أمين بالمدو تشديد الميم وي ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق وأنه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً قل ذلك عنهم الواحد في البسيط وقال صاحب الاكل حكي الداو هي تشديد الميم مع المدو وقال هي لغة شاذة ولم يرفها غيره انتهى قلت أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة وقالوا لا تعرف آمين الا جماعياً بمعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال ما ينبت منها على الكسرية بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لما ينبت لك في مه وأما قوله \* اياه أحاديث نعمان وساكنه \* فليس بمر بي وعند الاصمعي أنها لا تستعمل الا منونة وخالفوه في ذلك واستدلوا بقول ذي الرمة \* وقفنا قلنا اياه عن أم سالم \* وكان الاصمعي يخطئ ذا الرمة في ذلك وغيره ولا يحتاج بكلامه ومثال ما ينبت منها على الضم هيت بمعنى تهبأت قال تعالى وقالت هيت لك وقيل المعنى هلم لك فلك تيسين مثل سقياك وقرئ مثلك التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتحفيف كما في أين وكيف والضم تشديداً بحيث وقرئ هنت بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة و بضم التاء وهو على هذا قبل ماض وفاعل من داء يهأ كشاء يشاء أو من هاء يهيء كجاء يهيء ومثال ما ينبت من المضمرات على السكون قومي وقوما قوموا ومثال ما ينبت منها على الفتح فت للمخاطب المذكر ومثال ما ينبت منها على الكسرة فت للمخاطبة ومثال ما ينبت منها على الضم فت للمتكلم ومثال ما ينبت على السكون من أسماء الإشارة ذا للمذكر وذئ للمؤنث ومثال ما ينبت منها على الفتح ثم بفتح التاء إشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى وأزلنا ثم الآخرين أي وأزلنا الآخرين هنالك أي قربناهم ومثال ما ينبت منها على الكسرة هؤلاء ومثال ما ينبت منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاء بالضم فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين أولاً نضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال ما ينبت على السكون من الموصولات الذي والتي ومن وما ومثال ما ينبت منها على الفتح الذين ومثال ما ينبت منها على الكسرة الاول بالمد لغة في الاولى بمعنى الذين قال الشاعر

أبأ الله للشم الاولاء كآتهم \* سيوف اجاد الذين يوماصقها

ومثال ما ينبت منها على الضم ذات بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيى حكي القرامانه سماع بعض السؤال يقول في المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به بضم ذات مع أنها صفة للكرامة أي أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء وأصله بها فذت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلب كسرتها ثم استتبت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذين وتين والذين واللتين فذكرت أنهما كالتن وأعني بذلك أنهما معر بان بالالف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً كما أن الزيد والرجلين كذلك وفهم من قولي كالتن أنهما ليسا متينين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لا يجوز أن يثنى من المعارف الا ما يقبل التكثير كزيد

النعمة واحداً لا فأنها معربة مع أنها على صورة الاستفاحية (قوله ومثال ما ينبت على الفتح الذين) الاحسن ما قاله غيره أنه مبنى على الياء لان البناء يعتبر في محل الاعراب والذين على اعرابه يكون بالواو والياء ثم عليه هل هو من قبيل المعنى على الكسر أو الفتح فان الياء في الاعراب تنوب عنهما والظاهر الاول لان الياء بنت الكسرة فحقها أن تنوب عنها فن ثم يقولون في المتن والجمع حمل نصبه على جزمه دون عكسه تأمل (قوله للشم) الشم ارتفاع الالف وهو علامة الجمال والشرف والقيين الحداد (قوله لانه لا يثنى من المعارف الخ) وأيضاً شرط التثني الحقيقي

الاعراب





قوله (وهو الأصل) لان اطلاق النكرة سابق على اطلاق المعرفة فن وليد يقال له مولود ومو جو د قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظر وا الى أنه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذي وجدوا المحلى كالمولود والاحسن الذي لا يرد عليه هذا أن يقال المراد أصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعيين في القصد بصفة أو علم أو نحو ذلك والأصل عدم طر وذلك فتأمل ثم في الاشموني أنكروا مذكو ر ثم مو جو د ثم محدث ثم جسيم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم ر جل ثم عالم أقول ليس القصد من هذا الحصر بل القصد التقر يب اذا ما شبه هذه يقاس عليها فقوله أنكروا التكرات مذكو رأى وما سواه صدقا كعلوم وشي فانه يشمل المعدوم لاختصاصه على الموجود اصطلاح وقوله ثم حيوان أى ونظيره شجر مثلا وقوله ثم انسان أى وفرس وحمار الخ وقوله ثم ر جل أى وامرأة وقوله ثم عالم أى وجاهل وضارب الخ ثم هذا على أن المراد بالعالم الحادث اما ان كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد ر جل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وجهي كالنسان وأبيض والظاهر انهما في مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا المبحث لا فائدة فيه الا التمر ين وأما المعارف فالمشهور أن أعرسها بمداسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وأما المضاف لواحد فهو في رتبة ما أضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم لا الضمير لانه لا يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه وأنا أتوقف في هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين ٣٩ الموصوف فالانساب أن تكون أعرف

منه والمشر وط في التعت الموافقة في مطلق التعريف ويقال جاء الر جلن الذي قام أبوه والظاهر فيه أن الموصول لت على أن جعلهم المضاف في رتبة المضاف اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق بأى غلامه وأيضا ما سبق في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك أن الضمير

(باب الاسم نكرة وهو ما يقبل ر ب) \*  
وأقول ينقسم الاسم بحسب التشكيك والتعريف الى قسمين نكرة وهو الأصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول ر ب عليها نحو ر جل وغلام تقول ر ب ر جل ور ب غلام وهذا استدلال على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله  
ر ب م أنضجت غيظا قلبه \* قد تمنى لي موتا لم يطع  
وقوله لا تضيّقن بالامور فقد تكشفت عما زها بغير احتيال  
ر ب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال  
فدخلت ر ب عليهما ولا تدخل الاعلى التكرات فلم أن المعنى ر ب شخص أنضجت قلبه غيظا ور ب شي من الامور تكره النفوس فان قلت فانك تقول ر ب ر جلا وقال الشاعر  
ربه قية دعوت الى ما \* يورث الحمد دائما فأجابوا  
والضمير معرفة وقد دخلت عليه ر ب فبطل القول بانها لا تدخل الاعلى التكرات قلت لان اسم أن الضمير فيها أوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير في المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك ر جلا وقول الشاعر

والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكل بشرط الاستعمال لاجزئي فهي مستوية وضعا واستعمالا فامعنى كون أحدها أعرف نعمر بما يسلم في ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم لا مشاحفة في الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد فيه من الاستناد لذلك رالا فامعنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضار ب زيد نكرة فلي تأمل (قوله وعلامة النكرة أن تقبل دخول ر ب) كانه عدل عن قول غيره ما قبل ال مؤثرة فيه التعريف أو وقع موقع ما يقبلها لان هذا لا يشمل الاسماء المتوغلغة في الابهام فان الظاهر أنها لا تعرف بال كالاتعرف بالاشارة وهي قابلة لر ب وأما من وما فيقمان موقع ما يقبل ال وهو انسان وشي لان الاول لا مائل والثاني لغيره هذا والاسباب ما قبل ان نحو غير تعرف بالاشارة وبال اذا لاضافة تزيل الابهام كالولوا اشتد تأمل هذا ويرد على التعريف اسم الفعل النكرة كـ بالتون فانه لا يقبل ر ب ولا الولا يقع موقع ما يقبلها ذهو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور نعمر موقع ما يقبلها بنا على أن مدلوله المصدر ولعل هذا ضابط أغلبي والاورد ذكر ايضا فان مذهب الجمهور أن ادخال ال عليه اذا لم يكن في مقابلة الجزء بأن كان للفراد لحن لانها مضافة معني وأل لانجامع الاضافة وجاز التوين لما قيل انه عوض والظاهر أنه لم يسمع دخول ر ب على كل (قوله وبهذا استدلال على أن من وما قد يقعان نكرتين) أى خلافا لما قاله هاهنا معر قتان دائما (قوله ور ب شي من الامور تكره النفوس) يشير الى أن ما نكرة و جملة تكره النفوس الخ صفة لها والعامد محذوف ويحتمل أن ما حرف كاف فلا شاهد

(قوله الثاني أنه معرفة مطلقة) على هذا يقال البيت شاذ وقيل هو تابع امر يفاو تكبر أو لو كان التكبير جائزا والظاهر حيث جرى الخلاف في ضمير الغائب أن يقيد قولهم الضمير أعرف المعارف بما عداها (قوله وهي ستة) وأما نحو يار جل فنسرك غاية الامر استعمال في ميم وجعله ابن مالك سابعاً وانظر هل يجوز لفته بالمرقة نحو يار جل العالم (قوله المضمر) أقول هو من الحذف والايصال والاصل المضمر به أي أخفى به الظاهر فإذا أردت إخفاء الظاهر عبرت بالضمير أو أنه هو في ذاته خفي وذلك ظاهر في غير ضمير المتكلم والاول معني قولهم ما كنى به عن الظاهر أي بدلا عن الظاهر أو عن مسامي الظاهر وليس المراد ان حق التعبير بالاسم الظاهر لأنه إنما يظهر في الغيبة وأما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير فيه بالظاهر بل التعبير به خلاف الظاهر ٤٠ وبسميه السكاكي التفاتا كما يشته في كتابة الازهرية (قوله ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة

فنية وهما نكرتان وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة أحدها أنه نكرة مطلقا الثاني أنه معرفة مطلقا الثالث أن النكرة التي يرجع اليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التكبير أو جائزة فان كانت واجبة التكبير كافي المثال والبيت فالضمير نكرة وإن كانت جائزة كافي قولك جاني رجل فأكرمته فالضمير معرفة وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التكبير لأنها تميز والتمييز لا يكون إلا نكرة وإنما كانت في قولك جاني رجل فأكرمتها جائزة للتكبير لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول جاني رجل وجاءني زيد \* ثم قلت (ومعرفة وهي ستة أحدها المضمر وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب) وأقول أنواع المعارف ستة أحدها المضمر ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكنى وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما وإنما سمى مضمر من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيتها ومنه قولهم أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعات لطلبها موهوسة رهي التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفي فان قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فانه دالة على المخاطب وليست ضمير اتفاق البصريين وإنما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لا نسلم انه دالة على المخاطب وإنما هي دالة على الخطاب فهي حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة وكذلك أيضا الياء في إياي والكاف في إياك والهاء في إياه ليست مضمرات وإنما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على التكلم والمخاطب والغائب إنما هو إياي ولكنه لما وضع مشتركا بينهما وأرادوا بيان من عنوانه احتاج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه ثم أثبتت قولی غائب بأن قلت (معلوم نحو أنا أنزلناه أو متقدم مطلقا نحو والقمر قدرناه أو لفظا لرتبة نحو وإذا ابتلي إبراهيم به أو رتبة نحو فأن جسي في نفسه خيفة موسى أو مؤخرا مطلقا في نحو قل هو الله أحد وقالوا ما هي الاحياتا الدنيا ونعم جلاز يدور به رجلا وقاما وقد أخواك وضر به زيدا ونحو قوله

\* جزير به عني عدي بن حاتم \* والاصح ان هذا ضره (رة) \* وأقول لا بد للضمير من مفسر يبين ما يراد به فان كان لتكلم أو مخاطب ففسره حضو ومن هوله وان كان لغائب ففسره نوعان لفظا وغيره فالتاني نحو أنا أنزلناه أي القرآن وفي ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غنى عن التفسير والاول نوعان غالب وغيره فالغالب أن يكون متقدما وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم في اللفظ والتقدير واليه الاشارة بقولي مطلقا وذلك نحو والقمر قدرناه

الدائمة فخرج العلم المستعمل في ذلك نحو قال فلان تريد نفسك أو مخاطبك أو غائبا والمراد أنه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه وكذا الباقي فخرج لفظ متكلم ومخاطب وغائب فليتأمل (قوله لأنه في الغالب قليل الحروف) ومن غير الغالب أيا فانه أربعة أحرف (قوله غالبها مهموسة) من غير الغالب همزة أنا (قوله وإنما هي دالة على الخطاب) ولو كان معناها المخاطب لكان معنى ذلك ذا المخاطب كما أن معنى ضرب بترك ضربت المخاطب (قوله معلوم) الظاهر أن المراد معلوم بذاته كالنمل أو من السياق وهو المتقدم معنى نحو حق توارت بالحجاب فان الضمير راجع للشمس المعلومة من السياق حيث

ذكر العنى والاله عن الخبر يعني صلاة العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق وبقى للمعنى أيضا ما يفهم من فعل مثلا سابق نحو أعدوا هو أقرب للتقوى والظاهر أن المصنف أدخله في المتقدم لفظا فأراد به ما لفظ به أو بما دته وتوسع بعضهم في هذا حتى أجاز رجوع الضمير الى ما يفهم من طامه فأجاز ضرب على أن نائب الفعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب (قوله نحو أنا أنزلناه) أي في ليلة القدر وأما حم والكتاب المبين أنا أنزلناه فان أراد بالكتاب الوحي فكذلك أو القرآن فالضمير متقدم لفظا (قوله أو رتبة) هو معنى قولهم متقدم حكما (قوله بالنباهة) أي الشهرة بحيث لا يحتاج أي ضميره الى تفسير يعني في اللفظ لأنه نور على علم لا نظيره

يتيسر به

(قوله والمعنى قدر ناله الخ) ولم يجعل منازل منصو بأعلى الظرفية لأنها أمكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان إلا مبهما (قوله وقيل إن فاعل أو جس ضمير الخ) وهو حينئذ على حد ضربته زيدا (قوله نحو هو أو هي زيدا قائم) هذا لا يحسن لأنه لا يؤنث ضمير الشأن ويكون للقصة إذا كان في الجملة مؤنث عدة نحو فاتها لا تسمى الابصار بخلاف الفضلة فتقول هو بنيت غرفة لاهي وعن نص على ذلك السمعاني في شرح التلخيص ثم ما المانع من أن القصة والشأن معهودان معلومان فيكون ضمير هاهنا قبيل أنا أنزلناه (قوله والثاني أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو أن هي الأحيانا الدنيا) أقول حيث كان الضمير مفسرا بالحياة الدنيا لازم حصر الشيء في نفسه ولا معنى له فالظاهر أن ٤١ الآية من قبيل حتى توارت بالحجاب

لأنهم كانوا يقولون ذلك بعد أن يذكر لهم أنهم يحبون من قبورهم وبمحصل الجدال في ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق (قوله الضمير في باب نعم) يحتمل أنه للممدوح والمذموم المفهومين من الفعل (قوله إذا أعمت الثاني) أما إن أعمت الأول وأضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لأنه في باب التقدير بلصق الأول (قوله في ابتداء الكلام) يعني قبل تقدم مرجع الضمير في ضربته زيدا فيكون من الأجمال ثم التفصيل وقال سيبويه في نحو هذا أنه نصب بتقدير أعني (قوله اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) جعلهما الاختصاص صفتين للضمير ورد بأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما ألفت قول القائل أضمرت في القلب هو شادن

منازل والمعنى قدر ناله منازل فحذف الخافض أو التقدير فاما نزل فحذف المضاف واتصافا بما على الحال أو على أنه مفعول ثان لتضمين قدر ناله معنى صيرناه وتقدم في اللفظ دون التقدير نحو وإذا تبلى إبراهيم به وتقدم في التقدير دون اللفظ نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى لأن إبراهيم مفعول فهو في نية التأخير وموسى فاعل فهو في نية التقديم وقيل إن فاعل أو جس ضمير مستتر وأن موسى يدل منه فلا دليل في الآية والنوع الثاني أن يكون مؤخر في اللفظ والرتبة وهو محصور في سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشأن نحو هو أو هي زيدا قائم أي الشأن والحديث أو القصة فانه مفسر بالجملة بعده فاتها نفس الحديث والقصة ومنه قل هو الله أحد فاتها لا تسمى الابصار والثاني أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ملهى الأحياتا الدنيا أي ما الحياة الأحياتا الدنيا والثالث الضمير في باب نعم نحو نعم رجالا زيدو بشن للظالمين بدلالا فانه مفسر بالتميز والرابع محصور ررب نحو ربه رجلا فانه مفسر بالتميز قطعاً والخامس الضمير في باب التنازع إذا أعمت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع نحو قاما وقعد أخوك فان الألف راجعة إلى الأخوين والسادس الضمير المبدل منه ما بعده كقوله في ابتداء الكلام ضربته زيدا وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسابع الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر وهو ضربته زيدا على الأصح كقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم \* جزاء الكلاب الماويات وقد فعل

فأعيد الضمير من ربه إلى عدي وهو متأخر لفظاً ورتبة \* ثم قلت (الثاني العلم وهو شخصي إن عين مسماه مطلقاً كزيدا وجنسي إن دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كاسامة ومن العلم الكنية واللقب ويؤخر عن الاسم غالباً تابعاً له مطلقاً أو مخفوضاً بإضافته إن أفردا) وأقول الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً أي بغير قيد فنقولنا اسم جنس يشمل المعارف والتكرات وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للتكرات لأنها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فاتها كلها تعين مسماها أعني أنها تبين حقيقة وتجله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا بغير قيد مخرج لمساعد العلم من المعارف فاتها إنما تعين مسماها بقيد كقوله الرجل فانه يعين مسماه بقيد الألف واللام وكقوله غلامي فانه يعين مسماه بقيد الإضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بانه وهو وعبرت في المقدمة عن الاسم بقولي إن عين مسماه وعن نفي القيد بقولي مطلقاً فحصل الاختصار وعلم الجنس عبارة عماد الخ وبيان ذلك أن قولك أسامة أشجع من ثمانية في قوة قولك الأسد أشجع من الثعلب والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس وإن قولك هذا أسامة مقبلا في قوة قولك هذا الأسد مقبلا والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور واحترزت بقولي بذاته من الأسد والثعلب في المثال المذكور فانهما يدلان على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الألف واللام ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم

(٦ - شذو - ) مشتغل بالتحويل لا يصف وصف ما أضمرت به. قاله فقال لي المضمير لا يوصف

(قوله وهو ضربته زيدا على الأصح) خلافاً لمن أجاز في السمة وبعضهم أول البيت بأن ضمير ربه للجزء المفهوم من جزى الكلاب الماويات قبل هو الضرب بالحجارة وقيل هو إشارة للابنة لأن الهواء إنما يسند لنحو الذئب ولا يسند للكلاب إلا إذا طلبت السفاد وفي غيره إنما يسند للنباح (قوله إن عين مسماه مطلقاً) يعني عنه من حيث الوضع له فدخل العلم المشترك لأن عدم تعيينه إنما جاء من عارض الاشتراك (قوله إن دل بذاته على ذي الماهية) ماهية الشيء حقيقة تقع في جواب السؤال عنه بما هو قد بحث لها من السؤال اسم (واعلم) إن فرقاً بين علم الجنس واسم

الجنس من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثاني للماهية من حيث هي بمعنى ان الاول موضوع للماهية بحيث اذا استعمل دل على الماهية ٤٢ وحضورها يفتى عن التعريف بالوالثاني لا يدل الاعلى الماهية فلا يفتى عن ال وهذا لا ينافي انه

لا بد من الحضور وحال الوضع فيهما لانه لا يوضع للجهول واستعمالهما في الفرد حقيقة من حيث تحقق الماهية فيه على ما وضحت في مجلس البسملة و بهذا اتعلم ان الاول للمصنف ان يقول ان دل بنفسه على الماهية الحاضرة واما قوله ذى الماهية فقيه ان صاحب الماهية هو الفرد فان اراد الفرد المعين فهو الحاضر الذي ذكره بعد وان اراد الفرد من حيث هو فاسم الجنس يدل عايه ايضا بنفسه هي انا لاسلم ان علم ان علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بان ذى اسم اشارة الى هذه الماهية الحاضرة \* واما الفرق اللفظي فهو ان علم الجنس يمنع الصرف لعل اخرى مع العلمية كالتأنيث في اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا في الحقيقة دليل على الاول لان الاول خفي لا يظهر بنفسه (قوله وهو ما أشعر النخ) اعلم ان مرفه القلب والكنية يشمل ماسمي بهم ما والتحقيق ان يقال ما وضع أولا فهو الاسم

كا تقدم من التمثيل يزبدو اسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كز بن العابد بن أو بضمة كقفة و بطة والى كنية وهو ما بدي باب أو أم كابي بكر وأم عمر و وانه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين جازت اضافة الاول الى الثاني و جاز اتباع الثاني للاول في اعرابه وذلك كسعيد كز وان كانا مضافين كسعد الله ز بن العابد بن أو متخالفين كز يدز بن العابد بن وكسعد الله كز زعين الاتباع وامتت اضافة \* ثم قلت (الثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة اليه كهنه وهذا وهاتان وتثنيتهما وهؤلاء لجمعهما وتلحقهن في البعد كاف خطاب حرفية مجردة من اللام مطلقا ومقر ونقها الا في المنفى وفي الجمع في لغة من مده وهي الفصحى وقياس بقتة هالتنية) وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى ز يد مثلا هذا قتل لفظه ذا على ذات ز يد وعلى الاشارة لتلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين أحدهما ان ما من قولى ما دل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ماسرى اليه التذكير منه والثاني أن يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتقسم أسما الاشارة بحسب من هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع وبيان الاول انها المفردة أو مثنى أو مجموع وكل منها المذكر أو مؤنث و بيان الثاني انهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات فلهذا المذكر هذا والمفردة المؤنثة هذه وهاتين وهاتان وتثنية المؤنثين هاتان وهاتان رفعا وهاتين جرا ونصبوا لجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمدى لغة الحجازيين وبها جاء القرآن وبالقصير في لغة بني تميم وليست هاتان جملة اسم الاشارة وانما هي حرف جى به لتثنيه المخاطب على المشار اليه بدليل سقوطه منها جوازا في قولك ذا وذاك و وجوب با في قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمرة مثلها في غلامك لان ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالاضافة وذلك يمتنع لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها لازمة للتعريف وانما هي حرف مجرد الخطاب لا موضع له الا حراب وتلحق اسم الاشارة اذا كان للبعد كاف وأنت في اللام قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل احداها اشارة المثنى نحو ذاك وتلك والثانية اشارة الجمع في لغة من مده تقول أولئك بالمدى من غير لام فان قصرت قلت أولاك أو ألاك والثالثة كل اسم اشارة تقدم عليه حرف التثنية نحو هذاك وهاتاك وهاتيك \* ثم قلت (الرابع الموصول وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تأمين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه) وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهي عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما الصلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب تقول جاءني الذي قام والذي أبوء قائم ولا يجوز جاء الذي هل قام أو الذي لا تضر به والثاني الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما أن يكونا تأمينين وقد اجتمع ما في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترز بالتأمين من التأقسين وهما اللذان لا يتم بهما الفائدة فلا يقال جاء الذي اليوم ولا جاء الذي بك والرابع الوصف الصريح أي الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة الالف واللام خاصة نحو الضارب والمضرب وبكاسيائي والامر الثاني الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذي قام أبوه وشرطه أن يكون مطابقا للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر كقوله

مطلقا وما وضع ثانيا فان أشعر بمدح أو ذم فلقب وان صدر بأب أو أم فكنية قيل أو ابن أو بنت والافه واسم نان كولو وضع له زيد سعاد ثم عمر و (قوله واشارة اليه) أي اشارة حسية بحاسة الصر فاستعماله في المسموع من الاصوات والمعاني الحاضرة ذهنا مجازا وقل لي من أنظن صدقه عن بهاء الدين السبكي في شرح التاجيخ ان قال لا مانع من أنه حقيقة فيها ايضا فقلت التبادر من علامات الحقيقة والتبادر من اسم الاشارة



المحسوس ثم هو جدي في بعض النسخ بعد الكلام على اسم الإشارة وقبل الوصول ما نصه فإن قلت لم قدمت إشارة المؤنث في الذكر على إشارة المذكر  
ثم جئت بإشارة المؤنث نائياً فقلت كهد وهذا هو ما ناولا قلت كهدا وهذا هو ما تقدمت ٤٣ الأصل وهو المذكر ووصلت النظر

بنظيره وهو هذه وهاتا  
قلت الذي دعا الى ذلك  
ضرورة الاختصار فاني  
قلت وتنتيهما والذي ينشئ  
من إشارة المؤنث انما هو  
لا هذه فلو قلت ما ذكرته  
لاحتجت الى أن أقول  
وتنتيهما فان قيل فهلا قلت  
كهدا وهاتا وتنتيهما  
واسقطت هذه كما سقطت  
غيرها من الالفاظ التي  
أشاروا بها الى المفرد  
المؤنث قلت لما كانت  
هذه هي أشهر الالفاظ التي  
أشاروا بها الى المفرد  
المؤنث لم يحسن تركها ولما  
كانت تامة التي تبت لم يجب  
تركها وفي هذه النسخة  
نظر أما أولاً فهو لم يعبر  
بهذا التعبير الذي أورد  
عليه السؤال وأما نائياً فجوابه  
لا ينفعه لجواز أنه كان  
يقول كهدا وهاتا وتنتيهما  
وهذه فلا يحذف هذه ولا  
يفوته الاختصار ولعله  
يقول لما كانت مشهورة  
لا يناسب تأخيرها لكن  
هذا ترويح لا يصد  
الاعتراض وقوله آخر  
ولما كانت تامة التي تبت  
لم يجب حذفها حقه أن يقول  
لم يصح أول ما يناسب حذفها

سعادتي أضناك حب سعادا \* واعراضها عنك استمر وزادا

وحمل عليه الزمخشري قول الله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين  
كفروا بر بهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية وهي الذين وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهي خلق  
وما بعده على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء ولو لان التقدير ثم الذين  
كفروا به يعدلون كما ان التقدير سعادتي أضناك حبها لزم فساد هذا الاعراب لحلول الصلة من ضمير وهذا في  
الآية الكريمة خبر منه في البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول  
وهو سعاد فحصل التكرار وهو في الآية بمعنى لا بلفظه وأجاز في الجملة وجه آخر وبدأ به وهو أن تكون  
معطوفة على الحمد لله والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا لنعمة ثم الذين كفروا بر بهم  
يعدلون فيكفرون نعمته \* ثم قلت (وهو الذي والتي وتنتيهما وجههما والاولى والذين واللائي واللائي  
وما بينهما وهو من للعالم وماله بغيره وذو عند طي وذا بعد ما أومى الاستفهاميتين ان لم تبلغ وأي وال في نحو  
المضارب والمضروب) وأقول لما فرغت من حد الموصول شرعت في سرد المشهور من ألفاظه والحاصل  
أنها تنقسم الى ستة أقسام لانها الما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة الما المذكر أو المؤنث فللمفرد الما الذي  
وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو والذي جاء بالصدق والثاني نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون ولك في ياته  
وجهان الايات والحذف فعلى الايات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو  
جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحذف قبلها اما مكسوراً كما كان قبل الحذف واما ساكناً  
وللمفرد المؤنث التي وتستعمل للعاقلة وغيره فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادل في زوجهما وقد هنا للتوقع  
لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحي في شأنها وفي السببية والظرفية على حذف مضاف أي في شأنه  
والثاني نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها أي سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن  
التوجه الى بيت المقدس ولك في ياء التي من اللغات الخمس مالت في ياء الذي وللمثنى المذكر اللذان رفعا والذين  
جرا ونصباً والمثنى المؤنث اللتان رفعا واللتين جرا ونصباً ولك فيهن تشديد التثنية وحذفها والأصل التخفيف  
والثبوت ولجمع المذكر الاولي بالقصر والمسد والذين بالياء مطلقاً بالواو رفعا وجمع المؤنث اللاتي واللاتي  
بائيات الياء وحذفها فيهما وقري واللاتي يشس بالوجهين ولم يقرأ في السبعة واللاتي بآتين الفاحشة الا بالياء  
لانه أخف من اللاتي لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي من  
وأصل وضعها لمن يعقل نحو أفن يعلم انما انزل اليك من ربك الحق كمن هو أعمى ومالم لا يعقل نحو ما عندكم  
ينفذ وما عند الله باق وذو في لغة طي يقولون جاني ذو قام وذو بشر طين احدهما ان يتقدم عليها اما الاستفهامية  
نحو ماذا انزل بكم أي ما الذي انزل بكم او من الاستفهامية نحو من ذا قالت وقول الشاعر

وقصيدة تأتي الملوك غريبة \* قد قلتهما ليقال من ذا قلها

أي من الذي قلها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله

عديس ما لعلك اماره \* نجوت وهذا تخمين طابق

فزعوا ان التقدير والذي تخمينه بطلق فذا موصول مبتدأ وتحميلين صلة والعائد محذوف وطلق خبر الشرط  
الثاني أن لا تكون ذا ملغاة والفأرها بأن تركب مع ما في صير اسما واحدا فتقول ماذا صنعت وتنزل ماذا انجزلة

فتأمل (قوله واعراضها الخ) يحتمل ان تكون الواو انعطاف الجمل ويحتمل انها لالحال أي لضناك حبها والحال  
ذاتي لا متولد من التودد (قوله به يعدلون) لكن عدل الى لفظ الر بل ما فيه من مهابة المسمى واجلالاً لأنه يعدل به غيره (قوله فحصل التكرار) أقول  
لكنه ليس بتكرار اتقيل بل حسناً للتدذذ (قوله في سرد المشهور) لانحذات وذوات وأم في لغة حمير

قولك اى شي فتكون مفعولا مقديا فان قدرت ما مبتدأ وذا خبر فهي موصولة لانها تلغ ومنهاى كقوله تعالى  
ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد اى هو اشد وقد تقدم الكلام فيها ومنهاى الداخلة على اسم الفاعل  
كالضارب او اسم المفعول كالضرب وهذا قول الفارسي وابن السراج واكثر المتأخرين وزعم المازني  
انها موصول حرفي و يرد انها لاتؤول بالصدر وان الضمير يعود عليها وزعم ابو الحسن الاخفش انها حرف  
نعتي و يرد ان هذا الوصف يتمتع بتقديم معموله ويجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى فالغيرات صـبحا  
فأثرن فمطف أثرن على مغيرات لان التقدير فاللآتي اغرن فأثرن والمغيرات مفعلات من الفارة وصـبحا ظرف  
زمان كانوا يغرون على اعدائهم في الصباح لانهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ويقال انها كانت سرية  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى بي كناية فابطأ عليه خبر مفاجا به الوحي اليه والتقع القبار او الصوت من قوله  
عليه الصلاة والسلام الم يكن نفع اولقلقة اى فيجئ بالمغار عليهم صباحا وجبة \* ثم قلت (الخامس المحلى  
بال المهدي كجاء القاضي ونحو فيها مصباح المصباح الآية او الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك  
الكتاب لا ريب فيه ونحو و جعلنا من الماء كل شىء حي و يجب ثبوتها في فاعلى نعم وبش المظهرين نحو نعم  
المبدؤ وبش مثل القوم نعم ابن اخت القوم فأما المضمرة فسترد فسر بتميز نحو نعم امراهم ومنه فعمماى وفي  
نعتى الاشارة مطلقا و اى في النداء نحو يا ايها الانسان ونحو ما لهذا الكتاب وقديقال يا ايهاذا و يجب في السعة  
حذفها من المتأدى الامن اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن المضاف الا اذا كانت صفة معرفة بالحروف او  
مضافة الى ما فيه ال) واقول الخامس من المعارف المحلى بالالف واللام المهدي او الجنسية واشترت الى ان كلا  
منهما قسمان لان المهدي اما ان يشار بها الى معبود ذهني او ذكري فالاول كقولك جاء القاضي اذا كان ينسك  
وبن مخاطبك عهد في قاض خاص والثاني كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان ال في المصباح  
وفي الزجاجة للمهدي مصباح وزجاجة المتقدم ذكرها والجنسية قسمان لانها اما ان تكون استغراقية او  
مشارا بها الى نفس الحقيقة فالاول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا اى كل فرد من افراد الانسان ونحو ذلك  
الكتاب اى ان هذا الكتاب هو كل الكتب الا ان الاستغراق في الآية الاولى لا افراد الجنس وفي الثانية  
لخصائص الجنس كقولك زيد الدار جل اى الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة والثاني نحو و جعلنا من  
الماء كل شىء حي اى من هذه الحقيقة لا من كل شىء اسمه ماء وقولى المهدي او الجنسية خرج به المحلى بالالف  
واللام الزائدين فانها ليست لمعد ولا جنس وذلك كقراءة بعضهم لثـن ر جعنا الى المدينة ليخرجـن الاخر منها  
الا ذل بفتح ياء ليخرجـن وضم رائه وذلك لان الا ذل على هذه القراءة حال والحال واجبة التكثير فلهذا قلنا  
ان ال زائدة لا معرفة والتقدير ليخرجـن الاخر منها ذللا والـك ان تقدر ان الاصل خرج الا ذل ثم حذف  
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانصب على المصدر على سبيل التباينة وحيث فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم  
ذكرت ان ال المعرفة يجب ثبوتها في مستثنين ويجب حذفها في مستثنين امامثلنا الثبوت فاحداها ان يكون  
الاسم فاعلا ظاهرا او الفعل نعم او بش كقوله تعالى نعم العبدانـه او اب نعم القادر ونعم الماهدون بش  
الشراب واشترت بالتمثيل بقوله تعالى بش مثل القوم الى انه لا يشترط كون ال في نفس الاسم الذي وقع فعلا  
كافي نعم العبد بل يجوز كونها فيه وكونها فيا ضيف هو اليه نحو ولنعم دار المتقين فبش مثوي المتكبرين بش  
مثل القوم ولو كان فاعلا نعم وبش مضمرا و يجب فيه ثلاثة امور احدها ان يكون مفردا لا متنى ولا جموعا  
مستترا لا بار زامفسرا بتميز بعده كقولك نعم رجلا زيدون نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون  
وقول الشاعر

(قوله وفي نعتى الاشارة  
مطلقا) ظاهر ما بهـد ان  
معنى الاطلاق سواء كان  
في التداؤ وفي غيره مع أن  
اسم الاشارة لا يلزم وصفه  
بما فيه أل أبدا نعم يتوصل  
باسم الاشارة الى نداء ما فيه  
أل كما يتوصل بأي وقد  
يتأدى اسم الاشارة وحده  
ويثبت بغير ما فيه أل كما  
يظهر لمن راجع الاشـموني  
وغيره عند قوله وذو اشارة  
كأى في الصفه فليست تبصر

نعم امراهم لم تعرفنا بـ \* الا وكان لمرئع بها وز را

(باب المرفوعات) أقول يحتمل أنه جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة وأنه جمع مرفوع لأن وصف المذكور غير العاقل بجمع بالالف والتاء معاملة له  
 لحسنه معاملة المؤنث كإيام معدودات كما وضحته نظامنا ونرا في كتابة الازهرية ان قلت ذكر مواد الازهرية تعيين الثاني وانما يصح الاول لوقال  
 عشر بمحذف التاء قلت حققنا هناك انه يصح ومحل تذكير العدد للمؤنث اذا كان مذكورا والمراد بذكره كاحقه الزو وى أن يكون بهما العدد  
 وتميزه كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فمن ثم يقول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية (قوله ما) أي اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه الرازي في  
 حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجنس وقد سبق تقريره موضعا (قوله قدم الفعل) فلا يجوز ٤٥ تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاختس

فان قدم فتبدأ ولا حجة في قوله  
 \* ما للجمال معيها ويبدأ \*  
 نجد لا يحملان أم حديد ارفع  
 متى لاحبال ان مكان  
 محذوفة هي الخبر أي يكون  
 ويبدأ \* ويحذفونها  
 ويقون الخبر ويروي  
 بالنصب أي غشي مشيها  
 وبالجر بدل اشتمال ان  
 قلت هذا التعريف يشمل  
 زيد من قائم زيد قلت اما  
 على مذهب الكوفي من ان  
 زيد فاعل سدس الخبر  
 وانه لا يشترط الاعتماد  
 فلا ضير وأما على قول  
 البصري من ان زيد مبتدا  
 مؤخر فهو وان قدم عليه  
 شبه الفعل وأسنده اليه لان  
 الاسناد للضمير لا يعتبر في  
 مثل زيد ضارب لكن  
 تقديمه كالعدم اذ رتبة الخبر  
 التأخير والمراد مقدم  
 اصالة نعم قال العلامة  
 الطباوى تقلا عن السيد  
 الصفوى ان التعريف

والثانية أن يكون الاسم لتأما لاسم الإشارة نحو ما لهذا الكتاب مال هذا الرسول وقولك مررت بهذا الرجل  
 أو نعت أيها في التبداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الانسان ولكن قد تمت أي باسم الإشارة كقولك يا أيها هذا  
 والغالب حينئذ أن تمت الإشارة كقوله

ألا أيها الزاجري أحضر الوخي \* وان أشهد الادات هل أنت مخلدي

وقد لا نمت تقوله

أي هذا ان كلا زاديكما \* ودعاني واغلا فيمن يغل

وأما مسئلتنا المحذف فاحدهما أن يكون الاسم منادي فتقول في نداء الغلام والرجل والانسان يا غلام ويا رجل  
 ويا انسان ويستثنى من ذلك أمران أحدهما اسم الله تعالى فيجوز أن تقول يا الله فتجمع بين يا والالف واللام  
 ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها والثاني الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديت به قلت يا  
 المنطلق زيد الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك في الغلام والده ارغلامي وداري ولا تغل الغلامي ولا الداري  
 فتجمع بين آل والاضافة ويستثنى من ذلك مسئلتان أحدهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف فيجوز  
 حينئذ اجتماع آل والاضافة وذلك نحو الضارب باز ويد والضارب ز ويد الثانية أن يكون المضاف صفة والمضاف  
 اليه معدولا لها وهو بالالف واللام فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين واللام والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل  
 والراكب الفرس وماعداهما لا يجوز فيه ذلك خلافا للفرأ في اجازة الضارب زيد ونحوه مما المضاف فيه صفة  
 والمضاف اليه معرفة بنير الالف واللام والكوفيين كلهم في اجازة نحو الثلاثة الاثواب ونحوه مما المضاف  
 فيه عدد والمضاف اليه معدود وللرمان والمبرد والزمخشري في قولهم الضارب الضارب بك والضارب به ان  
 الضمير في موضع خفض بالاضافة \* ثم قلت (السادس المضاف لمعرفة كغلامي وغلام زيد) وأقول هذا  
 خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف اليه فغلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة  
 الإشارة وغلام الذي جاءك في رتبة الموصول وغلام القاضي في رتبة ذي الاداة ولا يستثنى من ذلك الاضاف  
 للمضمر كغلامي فانه ليس في رتبة المضمر بل هو في رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضيف  
 الى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما وذهب آخرا الى أنه في ربتهم مطلقا ولا يستثنى المضمر والذي  
 يدل على بطلان القول الثاني قوله \* كثر زوف الوليد المتق \* فوصف المضاف للمعرف بالاداة بالاسم  
 المعرف بالاداة والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قولهم مررت زيد صاحبك  
 \* ثم قلت

(باب المرفوعات عشرة) أحدها الفاعل وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسنده اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه

غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه فعل اه قلت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاسناد هنا الاسناد النحوي  
 وهو ضم كلمة الى أخرى على وجه الشان فيه انفاذة والفعل مع المفعول ليس الشان انفاذة به ولو قال المصنف وهو الاسم المرفوع لخرج هذا وأغنى  
 عن الجواب السابق الذي هو خفي يجنب في التعاريف ان قلت كان يلزم الدو ولان أخذ الحكم المتوقف على التصور في التعريف المتوقف على  
 تل ما فيه التصور قلت وضحت في كتابة الازهرية انه لا دور لان الرفع هنا ليس حكما للمحدود يتوقف على تصوره المتوقف عليه حيث أخذ في  
 الحذف حكم للاسم الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم في آخر كتابته على المحلى على الورقات امرض نحو هذا فافهم الحمد

(قوله كلم ز يدومات بكر الخ) أقول صرح الشيخ خالد في شرح أزمهرية بأن علم ز يدمن باب اسناد القائم غير الواقع منه قلت وجهه ان العلم صفة  
 يوجد هاتولي في الشخص كليا ض والسواد لكن أنت تعلم أن اللغة تبنى على الظاهر ولا محالة ان العلم في اللغة واقع من العالم كالضرب الواقع من  
 الضارب خصوصا اذا كان ز يادة نظر ومعانة هذا ويا كان فهو من باب مات بكر أو ضرب عمر ويقال للمصنف لا فائدة في ذكره معهما وكانه  
 رأي الاول وأشار الى أنه لا فرق بين ما يحصل قهر او كرها كالموت وغيره كالمعلم لكن الاحسن لو أني بدله بوصف من الواقع كأنه أني بوصف من  
 القائم غير الواقع أعني مختلف ألوانه فكان يقول نحو مات بكر وضرب عمر وشاب ز يدوم مختلف ألوانه ومن جملة الشبه الظرف المعتمد نحو أني الله  
 شك وأعندك مال فلك أن نجماهما مبتدأ وخبر أو فاعلا ورافعه لكن الظاهر على الثاني أن الفاعل للتعليق وهو لا يخرج عن الوصف والفعل (قوله  
 شرعت من هنا) أي بعد أن ذكرت مقدمة النحو التي تنفع فيه كتر يف الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما صارت الفاعل بأنه اسم  
 أسند اليه فعل هذا وما ليست حاجة النحو اليه قوية تعرف الكلام والتطويل فيه وفي أجزاءه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر أن  
 تعرف الكلام السابق ليس قاصرا على اصلاح النحو بل هو عرف عام كالعادة لذوات الاربع اذ الكلام لا يقال عر فالالفاظ المقصود بالفائدة  
 فمن حلفت لا أقول لزيد كلاما لا يبحث الا به ما لم يرد مطلق المحاطبة أو يقول لا كلمته بدون التصريح بكلام لانه كثر استعمال ما كلمته في مخاطبته (قوله  
 فضلات غالبا) ومن غير الغالب خبر كن واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو سماعي قال ابن مالك  
 في الكافية ورفع مفعول به لا يلبس ٤٦ \* مع نصب فاعل ر ووافلا تقس وذلك لان الفاعل لا زالة اللبس كيا تي حيث أمن فلا ضير

في نصبه ان سمع كقوله  
 مثل التقا فذ هذا جون قد  
 بلغت بنجر ان أو بلغت  
 سواتهم هجر فمجر اسم  
 بلدة ومعلوم ان السوات  
 هي التي تبلغها هذا على ظاهره  
 من أن المنصوب فاعل  
 والمرفوع مفعول وذهب  
 بعض المحققين الى ان المرفوع  
 فاعل اصطلاحي والمنصوب  
 مفعول اصطلاحي وفيه  
 قلب لان الواقع بالعكس  
 وكانه يقول قولهم على جهة

كلم ز يدومات بكر وضرب عمر وومختلف ألوانه) وأقول شرعت من هنا في ذكر أنواع الممرات وبدأت  
 منها بالرفوعات لانها أركان الاسناد وثبتت بالنصوبات لانها فضلات غالبا وختمت بالحجرو رات لانها تابعة في  
 العمدية والفضلية لغيرها وهو المضاف فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كافي قولك قام غلام ز يدوان كان فضلة  
 فالمضاف اليه فضلة كافي قولك رأيت غلاما ز يد والتابع يتأخر عن المتبوع وبدأت من المرفوعات بالفاعل  
 لا ممرين أحدهما ان حامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فان حامله معنوي وهو الابتداء والعامل  
 اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي تقول في ز يد قائم كان ز يد قائما وان ز يدا  
 قائم وظننت ز يدا قائما لما بينت ان حامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والاقوي مقدم على الاضعف الثاني أن  
 الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين  
 المعاني فقد مت ما هو الاصل والضمير في قولي وهو للفاعل وقولي ما قدم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو ز يد  
 قام وز يد قائم فان ز يدا فيهما أسند اليه الفعل أو شبهه ولكنهما لم يقدماعليه ولا بد من هذا القيد لان به يتميز الفاعل  
 من المبتدأ وقولي وأسند اليه مخرج لنحو ز يدا في قولك ضربت ز يدا أو أناضرب ز يدا فانه يصدق عليه فيهما انه  
 قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسند اليه وقولي على جهة قيامه به او وقوعه منه مخرج للمفعول مالم يسم فاعله نحو

وقوعه منه أو قيامه به أعني وقيل يقدر الاعراب ما نمن ظهور والحركة التي يجوزها ظهور المعني وعلى الاول كان الانسب للمصنف ضرب  
 أن يقول في المرفوعات لانها أركان الاسناد غالبا فيزيد قيد الغلبة بضام جملة المذهب ويات فضلات شاهد عدل على ما سبق لثاني الجواب عن اعتراض  
 الصفوي (قوله لانها تابعة في العمدية والفضلية) أي فأخر التابع المتردد عن المتبوع فلا يقال كان يقدم تابع العمدة لانه ليس متعينا بل ذلك أمر  
 واحد متردد في التبعية ثم هذا ظاهر في الحجرو ر بالمضاف وأما الحجرو ر بالحرف فتأخيرها لانه منصوب بواسطة ان الحجرو ر مفعول معني (قوله  
 لا ممرين) أقول كلا الممرين موجود في اسم كان وخبر ان بناء على قول البصري أنهم مامعون لان لهما المرفوعات بان كانا مرفوعين به قبلهما  
 فاعلهما اللفظي وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم في نحو كان الضارب بالان القائم الامس فعلى ان الضارب باسم يكون معلوما لك  
 فتحكم عليه بالقيام بالعكس العكس وكانه راى ندرة هذا أو أراد بالعامل اللفظي المؤصل لا الطاري (قوله انه يز يد حكم العامل المعنوي) هذا  
 وقولهم التواسخ ليس معناه انهم طارئة على المبتدأ والخبر في تحقيق التركيب وان الأمر في قول أولاز يد قائم ثم يقول كان ز يد قائم بل المراد اننا  
 نحكم بذلك تقدير من حيث ان الفرض الاصل في ثبوت القيام لز يد والتقييد بالمضي مثلا طاري زائد فاذا زال اللفظي وعاد المعنوي كان رجوعا للحالة  
 الاصلية ولا يقال ان المعنوي راعى اللفظي فازال حكمه بل يقال ان الطاري على الاصل زال تأمل (قوله لنحو ز يد قائم) فنقول ز يد مبتدأ  
 فان قامت قام ز يد ففاعل لا متاع تقدم الخبر انفعلي مع بقاء المبتدأ بحاله وخالف الكوفي فيهما (قوله ز يد قائم) في الحقيقة قائم مستند للضمير لكن لما  
 كان لازما لحالة واحدة في التكلم والخطاب والقبية كان هذا الضمير كالمدم في كره الامام السكاكي عفا الله عنه (قوله مخرج للمفعول مالم يسم فاعله)

أي لأن الضرب في قولك ضرب ب عمر ولا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه ومثل هذا يكتفي التحوي الممول على الظاهر وأما قولنا أن مصدر ضرب  
 المبني للمجهول هو الضرب بمعنى المضرب وية أي الكون مضرب و باوهو وصف لعمر وقائم به فتدقيق لا ينظر اليه وأما قول نجم الأئمة الرضى  
 أنه خارج بقوله على جهة قيامه به لأن المراد بجهة القيام طريقه وهو صيغة المبني للمعلوم فالتأني لكان ضمير قيامه به للفاعل كيف وهو يوجب دورا  
 بأخذ المرف في التمر يف بل الضمير لمطلق الاسم فلا غنى عما أسلفناه (قوله والتقدير صنف الخ) وذلك لأن اسم الفاعل إنما يعمل مقمدا  
 وقد يكون نعت محذوف حرف فيستحق العمل الذي وصف (قوله وأنيب الوصف عن الفعل) الأولى حذف هذا لأنه ليس من التصرفات بعد  
 التقدير فتأمل (قوله كالإختلاف المذكور) أي بالبياض والحمرة والسواد والظاهر أن المراد وغيرها كالصفرة ففيه اكتفاء (فائدة) زاد بعضهم  
 في تمر يف الفاعل ما أسند إليه فعل تام قال لاخراج اسم كان فاعترض بأن اسم كان لم يسند إليه شيء وإنما كان مسنداً لمصدر خبره فافقنى كان زيد  
 قائماً كان قيام زيد هـ قلت هذا جوع لكان التامة وكلامنا في الناقصة فالأحسن أن يقال كان لم يؤثر بها الأسناد أصلاً بل هي رابطة إمامادة  
 على الزمن فقط أو معه على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة أي كونه قائماً فهي رابطة بين الشيء وصفته فالحدث الناقص هو الر بطاين  
 الأمرين لعدم تمامه بدونهما تأمل وإذا تأملت ما سبق وجدت بين الفاعل اللغوى والاصطلاحي ٤٧ وهو ما وخصوا صاوجها بجمته مان

في ضرب زيد ومضرب ب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما أنها مقدم عليهما فاعل وشبهه وأسند إليهما  
 الأول في مفعول المفاعلة  
 والثاني في مات عمر ووالله  
 سبحانه وتعالى أعلم  
 \* (باب النائب)  
 أقول ذكرت في كتابة  
 الأزهرية أو جهها سبعة  
 في التراجع ولكن الأحسن  
 أنها موقوفة لامرئة ولا  
 مبنية لأنه غنى عن تقدير  
 ومع ذلك الفرض حاصل  
 وهو تمييز الكلام السابق  
 عن الكلام اللاحق كما  
 حققناه في الأعداد المسروقة  
 في كتابة الأزهرية في باب  
 المبتدأ (قوله نائب الفاعل)  
 يعني نائبه في صير ورته

ضرب زيد ومضرب ب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما أنها مقدم عليهما فاعل وشبهه وأسند إليهما  
 لكن هذا الأسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما في قولك علم زيد وأو الوقوع منهما كما في قولك  
 ضرب ب عمر وومثل ما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى يختلف ألوانه فالتأني لكان ضمير قيامه به للفاعل كيف وهو يوجب دورا  
 في معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو يختلف ألوانه فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله  
 تعالى كذلك أي اختلاف المذكور وفي قوله تعالى ومن الحيال جدديض وحر مختلف ألوانه  
 وغرايب سود \* ثم قلت (الثاني نائب وهو محذوف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله إلى طريقة فعل أو يفعل  
 أو مفعول وهو المفعول به نحو وقضى الأمر فان قد قام مصدر نحو فاذا انقضى في الصور نفخة واحدة فمن عني له من  
 أخيه شيء أو الظرف نحو صير رمضان وجلس أمامك أو الجرح ونحو غير المنضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها)  
 وأقول الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول مالم يسم فاعله والعبارة الأولى أولى  
 لو جهين أحدهما النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره كإسائي والثاني أن المنصوب في قولك أعطى زيد  
 ديناراً يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصوداً لهم ومعنى قولى أقيم هو مقامه أنه أقيم مقامه  
 في اسناد الفعل إليه ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت أن الفعل يجب تغييره  
 إلى فعل أو يفعل ولا أر يد بذلك هـ الذين الذين فان ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي وإنما أر يد أنه يضم أوله  
 مطلقاً ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى  
 أحكامه كلها فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً بعد أن كان مفعولاً وأجب التأخير عن الفعل بعد أن كان  
 جائزاً التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجوباً لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك

ركن اسناد من حيث أن حق المبني للمجهول أن يكون مبنياً للمعلوم مسنداً للفاعل ولا يدل عن ذلك الالتئمة كالجمل أو التجهيل وهذا لا يتأني  
 أنه بمبداء الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولا يسند حينئذ للفاعل إلا مجازاً كما حققوه في أفعم السيل سيل مفعم والأصل أفعم السيل  
 الأرض أي ملاً فاعبداً أفعم للمجهول حقه أن يسند إلى الأرض واسناده للسيل من الاسناد للسبب لأنه سبب في كون الأرض مفعمة فتدبر  
 (قوله فاعله) من إضافة المصاحب (قوله لو جهين) قال الفاكهي كلاماً منازع فيه لأن مفعول مالم يسم فاعله صار عندهم علماً نائب الفاعل اه  
 أقول هذا وجه صحيح لا يدفع الأولوية (قوله يكون مفعولاً وغيره) لأن المتبادر من المفعول إنما هو المفعول به لكثرة دورانه (قوله في اسناد الفعل)  
 ير يد بالفعل المادة من حيث هي وإن كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول بأخري كما هو ظاهر (قوله ولما فرغت من حده الخ) صريح في أن  
 قوله وغير الخ ليس من تمام الحد ولا وجه له ما لم تأني من أنه من تمامه أذهو عما يوضح المفعول به وإن لم يكن للاحتراز فالأصل في القوديان  
 الواقع على أنه يمكن أن لا يحتراز عن الفاعل المجازي نحو بنى الأمير البلدة فان الأصل بنى عملة الأمير البلدة فحذف الفاعل الحقيقي وأنيب الأمير مثابه  
 لملاقة السببية (قوله وان ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي) يحتمل فتح الهمزة عطف على هذين أي ولا أر يد أن ذلك التفسير لا يتأتى إلا في الثلاثي  
 كما هو مقتضى هذين الوزنين ويحتمل أنه بالكسر بيان لسبب عدم إرادة هذين الوزنين فقوله ذلك أي ما ذكره من الوزنين تأمل

(قوله وأوضح من هذا) وهو أيضاً قد لا ن الأول هو فيه فاعل لغير الفعل المذكور (قوله أن يرفع وصفه) وقياسه أن وصف الفاعل يجوز نصبه لأنه مفعول مفعول لكن لا يخفى أن ذلك لا يخفى بلا سماع (قوله فاقبلت ألف ياء) الأولى فرجعت الياء إلى أصلها لأنها انما قبلت ألف التحريك وانفتاح ما قبلها وقد زال الفتح (قوله ن ٤٨ مصدر الخ) ظاهره ولا أولوية بينها (قوله أو جرو) فهو النائب وحده على التحقيق كما كان

الذهب محلاً للمجرور وحده بدليل ظهوره عند نزع الحافض والجار واسطة فقط (قوله فانه كناية عن المصدر) يحتمل أنه كناية عن الحق المترتب فيكون من نيابة المفعول لكن يحتاج لتضمن عن معنى ترك أو ادعاء حذف الجار وهو أن الأصل عن شيء فمن لم يصرح عليه المصنف والكناية هنا ما كفى وعبر به عن المقصود لا الكناية اليبانية (قوله لان الخلق كاهم الخ) هذا تمثيل للمعلل مع علته قبله (قوله ترغيباً له في العفو) أقول وفي حسن الاتباع بالدية في قوله فاتباع بالمعروف (قوله دون الاول) لان الضمير عليه راجع للمتبع المفهوم من الاتباع (قوله من الظرف المتصرف) أي حق يصح رفعها بالنيابة (قوله الفرجين) أي التقين في الجبل مثلاً (قوله نعم ان قدر ان لا يؤخذ

أعطيت زيدا ديناراً ألا ترى أنه آخذ وأوضح من هذا ضار بز يد عمر الان الفعل صادر من زيد وعمر وقد اشتركا في إيجاد الفعل حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضار بز يد عمر الجاهل لانه لم يرفع في المعنى ومثلت انيابه عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الامر وأصله قضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به و رفع المفعول به وغير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فاقبلت ألف ياء فان لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور فالصدر كقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عني له من أخيه شيء وكون نفخة مصدر واضح وأما هي فلان كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم فأي شخص من القائلين عني له عفو ما من جهة أخيه والآخر هنا محتمل لوجهين أحدهما أن يكون المراد به المقتول فن للسببية أي بسببه وانما جعل أخا تعظيماً عليه وتغييراً عن قبله لان الخلق كلهم مشتركون في أنهم عبيد الله فهم كالأخوة في ذلك ولأنهم أولاد أب واحد وأم واحدة والثاني أن المراد به ولي الدم وسمي آخر غيباً في العفو ومن على هذا لابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما أن كون من لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية والثاني أن الضمير في قوله تعالى وأداء اليه راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الاول وظرف الزمان كقوله صيم رمضان وأصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقوله جلس أمامك والدليل على أن الامام من الظرف والمتصرف التي يجوز رفعها قول الشاعر

فقدت كلاً الفرجين بحسب أنه \* مولى الخافعة خلفها وأمامها

فوضع كلاً رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وأمامها عطف عليه والجملة التي هي بحسب وما بعدها في موضع رفع خبر مبتدأ والعائد على المبتدأ الماء المتصلة بأن وانما يصف الشاعر بقرة وحش بالبلدانها لا تدري على أي شيء تقدم ولا بد من تقدير و احوال قبل كلاً فكانه قال فقدت هذه الوحشية وكلاً الفرجين اللتين هما خلفها وأمامها بحسب أنه مولى الخافعة أي المكان الذي توثق فيه والمجرور رتقوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيؤخذ فعل مضارع مبني على الميم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور وفي موضع رفع أي لا يمكن أخذ منها ولو قدروا ما هو المأذون من ان في يؤخذ ضمير مستتر هو القائم مقام الفاعل ومنها في موضع نصب لم يستقم لان ذلك الضمير مأذون حينئذ على كل عدل وكل عدل حدث والاحداث لا تؤخذ انما تؤخذ الذوات نعم ان قدر ان لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك وفهم من قولي فان فقد فاصدر إلى آخره انه لا يجوز إقامة غيره المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا الاخفش واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر

أيسح لي من المذاذبرا \* به وقت الشر مستطيرا

وبقراءة أبي جعفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون فاقم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوباً \* ثم قلت (ولا يحذفان بل يستتران) ويحذف ما ملها من اجواز انحوز يدن قال من قام أو من ضرب ووجوباً نحو اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت واذا الارض مدت ولا يكونان جملة فتحو وتبين لكم كيف فعلناهم

بمعنى لا يقبل) فيكون تضميناً وهل هو قياسي أو سماعي خلاف حقق بعضهم ان النحوى وهو اشرب كلمة معنى أخرى سماعي والياني قياسي على لانه تقدير مامل لدليل وهل الكلمة المضمنة حقيقة لانها مستعملة في معناها ملوحة لتبديده أو مجاز لانها اشربت معنى غير ها واستعملت فيه أو جمع بينهما هذا والظاهر أن يقال التضمنين الحلق مادة بأخري لتناسبهما معنى نحو شرين بماء البحر ألحق برون لان الرى كيفية للنفس سببها الشرب وهو ابتلاع الماء أو اتحادها نحو وأحسن إلى الحق بلطف واصف المولى واحسانه واحداً فيا يظهر وقولهم اشرب كلمة معنى كلمة أخرى يقتضى اختلاف المعنيين فلا

يشمل هذا وعلى ما قلناه فهو حقيقة جز ما (قوله واستدل المخالفون بالخ)



أقول يمكن أن نائب الفاعل ضمير في أتبع لـ جل المهود ونذير انصب على الحال وفي الآية ٤٩ ضمير الفعر ان المفهوم من السياق غايته

انه أناب المفعول الثاني كما قيل وأتبع قدر وأرسل والمستطير المنتشر (قوله على اضممار التين) أي على أن في تبين ضمير التبين وأقول الاحسن في الذوق ان الضمير للظلم المفهوم من قوله وسكنتم في مناكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليه من العذاب (قوله وشذ نحوأكلوني البراغيث) لا معنى للشذوذ لانه لغة قوم يلزمونها فان سمع من غيرهم ما يوافقه أول بما يأتي آخر الشارح وانما يقال الشاذ في كلام وقع من صربي محالفا لفته ولم يمكن تأويله فالتأويل مقدم على التشديد ولعل الشيخ أراد بالشاذ مقابل اللفظة الفصحية المشهورة (قوله لانهما عمدتان) هذا بمجرد لا ينتج فان المبتدأ محذوف والخبر أيضا (قوله وهو مؤمن) يعني ايمانا كاملا وحذف القيد تقطعا على حد ليس منا من استنحي من ربح ولا تقول ان الايمان يرفع حال المعصية ثم يعود لاقتضائه أنه لومات حالها يموت غير مؤمن (قوله بفتح السين) هو الفعل وبالكسر المكان (قوله والحجازي نحو

على اضممار التين ونحو واذا قيل ان وعد الله حق على الاسناد الى اللفظ ويؤثر فملهما لآيتهما وجوباً في نحو الشمس طلعت وقامت هنداً والهندان وجوازاً راجحاً في نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال أو النساء والهنود وحضرت القاضى امرأة ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند ومرجوحاً في نحو ما قام الاهد وقيل ضرورة ولا تلاحقه علامة تنبيه ولا جمع وشذ نحوأكلوني البراغيث) وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والثابت عنه الحكم الاول انهما لا يحذفان وذلك لانهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فان ورد ما ظاهر انهما فيه محذوفان فليس محذوفاً على ذلك الظاهر وانما هو محمول على انهما ضميران مستتران فن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضمير عائده الى ما تقدم ذكره وهو الزاني لان ذلك خلاف المقصود ولان الاصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب لان الفاعل عمدة فلا يحذف وانما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب فان يشرب يستلزم الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني وعلى ذلك فقص وتلطاف لكل موضع بما يناسبه وعن الكسائي اجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء الحكم الثاني ان عاملهما قد يحذف لقرينة وان حذفه على قسمين جائز واجب فالجائز كقولك زيد جوا بالمن قال لك من قام او من ضرب فزيد في جواب الاول فاعل فعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وان شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه ان يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فالجاء فاعل بان شئت محذوفة كالسما في قوله تعالى فاذا انشقت السماء الا ان الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت محذوفة وكل من الفعلين يفسر الفعل المذكور فلا يجب ان يتلفظ به لان المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجتمعون بين العوض والعوض عنه الحكم الثالث انهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم أن ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى ثم بدلهم من بعد ما رآوا الآيات ليسجنته وتبين لكم كيف فعلناهم واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فجعلوا جملة ليسجنته فاعلا لبدأ وجملة كيف فعلناهم فاعلا لتبين وجملة لا تفسدوا في الارض قائمة مقام فاعل قيل ولا حجة لهم في ذلك أما الآية الاولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائداً على مصدر الفعل والتقدير ثم بدلهم بداء كما تقول بدالي رأي ويؤيد ذلك أن اسناد بداء الى البداء قد جاء مصرحاً به في قول الشاعر

لملك والموعود حق لقاءه \* بدالك في تلك القلوص بداء

واما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى ليسجنته وبدل عليه قوله تعالى قال رب السجن احب الى مما يدعونني اليه وكذا القول في الآية الثانية أي وتبين هو اي التبين وجملة الاستفهام مفسرة واما الآية الثالثة فليس الاسناد فيهما من الاسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف وانما هو من الاسناد اللفظي اي واذا قيل لهم هذا اللفظ والاسناد اللفظي جائز في جميع الالفاظ كقول العرب زعموا عطية الكذب وفي الحديث لاحول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة الحكم الرابع ان عاملهما يثبت اذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة اقسام تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح فاما التأنيث الواجب ففي مستلثين احدهما ان يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازي به فالحقيقي نحو هند قامت فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل مستتر في الفعل والتقدير قامت هي والتاء علامة التأنيث وهي واجبة لما ذكرناه والمجازي نحو الشمس طلعت واعرابه ظاهر ولم يثبت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم ان وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى بخلاف ما لو عكست فاما قول الشاعر

(٧ - شذو - ) الشمس) قيل معنى كون تأنيثه مجازاً يانه خلاف الاصل اذا الاصل أن لا مؤنث فراجعوا ذلك أن تقول هو مجاز بياني

بالاستمارة وذلك ان التجوى يطلق ••• عليهم مؤنث لمشابهة المؤنث الحقيقي في استعمال العرب فتأمل (قوله لحذف احدي التائين)

وهل هي الاولى لان  
الثانية من نفس لمادة أو  
الثانية لان الاولى أنى بها  
لافاضة المضارعة خلاف  
(قوله ان امرأ الخ) يذمها  
بخلف المهد بدليل ما بعده  
نسبت عهدى ولم نعبأ بموتقى  
تبالفعلك والمفقود مهور  
(قوله وانت انما أسندت  
الفعل لجمع الخ) يعنى أنه  
في ظاهر صناعة الذوات انما  
هو مسند للجمع والافقد  
صرحوا بأن الجمع من باب  
الكلية فالاستناد اليه ليس  
من حيث انه جمع بل  
لأحاده فقولك قام الهنود  
في قوة قامت هندو هند الخ  
ان قلت ماذا كره المصنف  
موجود في جميع المذكور  
والمؤنث السالمين مع وجود  
التذكير في الاول والتأنيث  
في الثاني قلت نعم لكن لما سلم  
فيهما بناء المفرد ألحقا به  
كالمثنى (قوله وأحسن الوجوه)  
منها ان الظاهر بدل من  
الضمير وكأنه عدل عنه  
للفصل بينهما بالتجوى  
والشان ان البدل بلصق  
المبدل منه (قوله عن العوامل  
اللفظية) كان عليه أن يقول  
غير الزائدة لادخال نحو  
بحسبك درهم وهل من

ان السباحة والمرأة ضمنا \* قرأ بمر وعلى الطريق الواضح  
ولم يقل ضمنا فضرورة الثانية ان يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا بحقيقى التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالالف  
والياء المفرد كقوله تعالى اذ قالت امرأة عمران والمثنى كقوله قامت الهندان والجمع كقولك قامت الهندات فأما  
قوله تمنى ابتأى أن يعيش ابوهما \* وهل انما الامن ربيعة او مضر  
فضرورة ان قدر الفاعل ماضيا واما ان قدر مضارا واصله تمنى فحذف احدي التائين كما قال تعالى فانذرتكم نارا  
تلظي فلا ضرورة واما قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات فامسك لاجل الفصل بالفعل اولان الفاعل في الحقيقة  
أل الموصولة وهي اسم جمع فكانه قيل اللاتي آمن اولان الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات أي النسوة  
اللاتي آمن واما التأنيث الراجح في مسئلتين أيضا احدهما ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بمجازى التأنيث كقولك  
طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند الليالي فانظر كيف كان قافية مكرهم وجمع الشمس والقمر الثانية  
ان يكون ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا بغير الا كقولك قام اليوم هندو قامت اليوم هندو كقوله  
ان امرأ غره منكن واحدة \* بعدى وبعدي في الدنيا لمغرور  
والمبرد يخص ذلك بالشعر ومن التوع الاول اعنى المؤنث الظاهر المجازى التأنيث ان يكون الفاعل جمع تكسير  
أو اسم جمع تقول قامت الزبد وقيام الزبد وقيام النساء وقام النساء قال الله تعالى قالت الاعراب وقال نسوة  
وكذلك اسم الجنس كاوراق الشجر واورقت الشجر فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعه والتذكير على معنى  
الجمع وليس لك أن تقول التأنيث في النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى هو الذى له فرج والفرج لا أحاد الجمع  
للاجمع وانت انما أسندت الفعل الى الجمع الى الآحاد ومن هذا الباب ايضا قولهم نعمت المرأة ونعمت المرأة  
هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على معنى الجنس لان المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا  
الجنس عموماتهم خصومهم أرادوا مدحه وكذلك بش بالنسبة الى الذم كقولك بش المرأة حمالة الحطب وبشت  
المرأة هند واما التأنيث المروجح في مسألة واحدة وهي أن يكون الفاعل موصولا بالا كقولك ما قام الا هند  
فالتذكير هنا راجح باعتبار المعنى لان التقدير ما قام احد الا هند فالفاعل في الحقيقة مذكور ويجوز التأنيث باعتبار  
ظاهر اللفظ كقوله ما برئت من ربيعة وذم \* في حربنا الانبات العم  
والدليل على جوازه في اثر قراءة بعضهم ان كانت الاصبحة واحدة برفع صيحة وقراء جماعه من السلف  
فاصبحوا الا ترى الامسا كنهم بيناء الفعل لم اسم فاعله وبجمل حرف المضارعة التاء المتتامة من فوق وزعم  
الاخفش ان التأنيث لا يجوز الا في الشعر وهو محجوج بما ذكرنا الحكم الخامس ان عاملهما لا تلحقه علامة  
تثنية ولا جمع في الامر الغالب بل تقول قام اخوك وقام اخوتك وقام نسوتك كما تقول قام اخوك ومن العرب من  
يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث كقوله  
تولي قال المارقين بنفسه \* وقد أسلماه مبعدو حيم  
وقوله صلى الله عليه وسلم لم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقول بعض العرب اكلوني البراغيث  
وقول الشاعر  
تبع لربيع محاسنا \* القحنا غر السحاب  
وقول الآخر  
رأين الغواني الشيب لاح بارضى \* فاعرض عنى بالحدود والتواضر  
وقد حمل قوم على هذه اللفظة آيات من التزيل العظيم منها قوله سبحانه واسروا التجوى الذين ظلموا والاحود  
نجر بجها على غير ذلك واحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ واسروا التجوى خبرا \* (ثم قلت) الثالث  
المبتدأ وهو المجرع عن العوامل اللفظية مخبر عنه او وصفار فاعلم ان كفى به فالاول كرى قائم وان تصومو خير لكم

وهل

خالق غير الله وكأنه رأى أن الزائدة كالعدم (قوله مخبر عنه الخ) خرج الاعداد المسرودة فانها مجردة موقوفة كاسبق



(قوله ولا يتبدأ بذكر النسخ بخلاف الفاعل فانه يكون نكرة نحو جاءني رجل وقوله ابن الحاجب ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فانه حيث كان الحكم هو المخصص فقد رد على غير مخصوص والفرق بين الفاعل حيث جاء نكرة بلا مسوغ والمبتدأ حيث لا يكون نكرة لا بمسوغ ان المبتدأ اذا سمعه مخاطب نكرة ضر عن الكلام لا بتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه نسخ الفعل أو لافاصفي للكلام ذكر جميع ذلك العلامة حسن جلي الفناري على المطول ٥٢ أقول كلامه يقتضي انه متى ما تقدم الخبر كان ذلك مسوغا لانه يدفع النكرة مع انهم قالوا لا يكون مسوغا

الا اذا كان ظرفا أو جارا  
ومجرورا مختصين أو جملة  
بل قالوا ان المسوغ انما  
هو الوقوع ظرفا أو التقديم  
لخوف التباس بالصفة  
لادخل له في التسويغ  
ويقتضي ايضا ان المتأخر  
لا يكون مسوغا لانه لا  
يدفع النكرة عن المجهول  
وكذا كون الخبر من  
خوارق العادة اللهم الا  
أن يقال هذا المسوغ  
يكسر بالتأخر الى الرجوع  
ثم اعترضه على ابن الحاجب  
يمكن دفعه بأن معنى قول  
ابن الحاجب ان الفاعل  
يخصص بالحكم المتقدم ان  
تقدم الحكم مسوغ  
لوقوعه نكرة لانه يدفع  
نكرة مخاطب غير جمع  
للفرق الذي قاله ولنا في  
المقام كلام نفيس جدا  
في كتابة الازهرية مع  
العلامة ابن قاسم وشيخه  
الصفوي وزيادة على ذلك

لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ وقام خبر مقدم وأبواب فاعل به ثم قلت (ولا يتبدأ بذكره الا ان عمت نحو  
مار جل في الدار أو خصت نحو ر جل صالح جاءني وعليهما ولعبد مؤمن خير) وأقول الاصل في المبتدأ أن  
يكون معرفة ولا يكون نكرة الا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنها هي الى نيف وثلاثين و زعم بعضهم  
انها ترجع الى الخصوص والعموم فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة أما بصفة مذكورة نحو ولامة مؤمنة  
خير من مشركة ولعبد مؤمن خير من مشرك أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم قاله من مبتدأ  
ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والمسوغ للابتداء بمنوان انه موصوف  
بصفة مقدرة أي منوان منه ومنها أن تكون مصغرة نحو ر حيل جاءني لان التصغير وصف في المنى بالصغر  
فكانت قلت ر جل صغير جاءني ومنها أن تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله  
على العباد ومنها ان يتعلق بها ممول كقوله صلى الله عليه وسلم أمر بمعرف و صدقة ونهي عن منكر صدقة فأمر  
ونهي مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ما يتعلق بهما من الجار والخبر و ركعتك أفضل منك جاءني ومن  
أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو كل له قاتلون ومن يقيم أقم معه ومن جاءك أحبي معه أو يقع  
في سياق النفي نحو مار جل في الدار وعلى هذه الامثلة قس ما شئتها \* ثم قلت (الرابع خبره وهو ما تحصل  
به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور) وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ فصل اول  
مخرج لفاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف في نحو أقام الزيدان وما  
قام الزيدان والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدأ \* ثم قلت (ولا يكون زمانا والمبتدأ  
اسم ذات ونحو الليلة الهلال المتاول) وأقول لما بينت في حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو النكرة التي ليست  
عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن أسماء  
الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيدا اليوم ولا عمر وغدا فأما  
قولهم الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فقول وتاويله على ان أصله الليلة  
رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم في  
المثل اليوم خر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خر وغدا حدوث أمر ثم قلت (الخامس اسم كان وأخواتها وهي  
أسمى وأصبح وأضحى وظل و بات وصار وليس مطلقا وتالية لنفي أو شبهة زال ماضى يزال و برح وفق  
واتق وصلة لما الوقتية دام نحو مادمت حيا) وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الا نفي  
عشرة المذكورة فانهم يدخلون على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمي اسمهن حقيقة و فاعلن مجازا وينصب  
الخبر ويسمي خبرهن حقيقة ومفعولن مجازا ثم في ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي  
ثمانية كان وليس وما ينهـ وما وما يشترط ان يتقدم عليه نفي أو شبهة وهو التامهي والداهوي أربعة زال

فاطلبها ان شئت (قوله وعابها  
ولعبد مؤمن) اما الخصوص فلا وصف بمؤمن واما العموم فلان المراد كل عبده مؤمن بخلاف نحو ر جل صالح جاءني فليس الا الخصوص  
تأمل (قوله ترجع الى الخصوص والعموم) انظر ما يصنع في وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتداء (قوله اسم كان) أي الاسم  
المصاحب لكان المعمول لها وتذا قولهم خبر كان ويزيد هذا أن اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان فقس متاملا والا فالسلام

عليك

(قوله وهو ان يكون ماضي يزال الخ) حجت الثلاثة في قولي يامليحان لا يزال مليحا \* ارحم اللذعن حبه لا يزول حار عقلا بل لا يزال اختلاطا \* فامنحه قر باطه الرسول هذا كنت كتبت في حاشية الازهر به ثم رأيت أحسن منه ان أقول ٥٣ يارحيامن لا يزال رحيما \* ارحم

الذعن بأبكم لا يزول باه  
ذنباً بل لا يزال اختلاطاً  
\* فامنحه عفو ابطه  
الرسول (قوله بعد ما)  
فيه تساهل لان كان انما  
حذفت بعد ان المصدرية  
فقط وما انما زيدت بعد  
حذفها عوضاً عنها وكذا  
بعد ان الشرطية في قولهم  
اقبل هذا امالا واصله ان  
كنت لا تفعل غيره قال ناصر  
التحقيق اللقاني ولا حاجة  
الى اضممار كان بل المنسفي  
المجمول خبر انجمله الشرط  
وما على حذفي امارتين  
من البشر أحدا فليأمل  
(قوله بعد ان ولو) التقييد  
بهمالكونه أراد الجواز  
الشائع المشهور والا  
فتحذف كان في غيرها نحو  
من لدشولا فالى اتالها  
أى من له كانت شولا (قوله  
مهمة) أى محركة للهمة  
الاعتناء بها (قوله العباس  
ابن مرداس) أحدا الصحابة  
رضوان الله عليهم جيد  
الشيخ عبد الرحمن  
الاخضري كما ذكره آخر  
شرح سلمه (قوله أرجح  
الوجه) ويجوز فهمها  
بحذف كان وخبرها في

و برح وفي وانفك نحو ولا يزالون مختلفين ان نبرح عليه عاكفين وتقول لا تزال ذا كرا الله ولا برح ربك  
مانوسا ولا يزال جنبك محر وسار يشترط في زال شرط آخر وهو ان تكون ماضي يزال فان ماضي يزول  
فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما  
من أحد من بعده وان الاولى في الآية شرطية والثانية نافية وماضي يزول فعل تام متعدي بمعنى ما يزال يقال زال  
ز يدضاه من معز فلان أى ميزه منه وما يشترط ان يتقدم عليه ما المصدرية النابتة عن ظرف الزمان وهو دام  
والى ذلك أشرت بالتبيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه وتعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا أي مدة  
دوامي حيا فلو قلت دام زيد محييا كان قولك محييا حالاً لا خبرياً وكذلك محيت من مادام زيد محييا لان  
ما هذه مصدرية لا ظرفية والمعني محيت من دوامه محييا \* ثم قلت (ويجب حذف كان وحدها بعد ما في  
نحو امانت ذانقر ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المحزوم الا قبل  
ساكن أو مضمر متصل) وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوباً  
دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها ان تقع صلة لان الثاني أن يدخل على ان حرف  
التعليل الثالث أن تتقدم العلة على المعلوم الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم امانت منطلقاً  
انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقاً أي انطلقت لاجل انطلاقتك ثم دخل هذا الكلام  
تفسير من وجوه أحدها تقديم العلة وهي لان كنت منطلقاً على المعلوم وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على  
الاختصاص والثاني حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدة أيضاً الاختصار  
والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض  
والسادس ادغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما في كلمتين ومن شواهد هذه  
المسئلة قول العباس بن مرداس رضي الله تعالى عنه

أباخرشة امانت ذانقر \* فان قومي لم تأكلهم الضبع

أبامنادي بتقدير يا أبا وخرشة بضم الخاء المعجمة وأمانت ذانقر فاصله لان كنت ذانقر فعمل فيه ما ذكرنا  
والذي يتعلق به اللام محذوف أى لان كنت ذانقر اقتضت على والمراد بالضبع السنة المجردة المسئلة الثانية  
حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان أولو الشرطتين فالاول  
كقوله صلى الله عليه وسلم الناس مجزون بأعمالهم ان خير انخير وان شر افشر فتقديره ان كان عملهم خيراً  
فجزأهم خير وان كان عملهم شراً فجزأهم شر وهذا أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب وفيه وجوه آخر  
الثاني كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائفاً من حديد أي لو كان الذي تلتسمه خائفاً من حديد المسئلة  
الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثاني أن يكون المضارع  
مجزوماً وانك أن لا يقع بعد النون سان والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من  
المشركين ولم أك بغيراً ولا يجوز في قولك كان وكن لانتهاء المضارع ولا في نحو هو يكون ولن  
يكون لانتهاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا وكونهم لا ساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان  
يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لو جود الضمير \* قلت (السادس اسم

الاول أي كان في عملهم خير ونصبها بتقدير فيجزون خبر او يجوز عكس ما قال الشارح وذلك ظاهر لمن تأمل (قوله ان لا يقع بعد النون ساكن)  
أى لانها تحرك حينئذ لاتقاء الساكنين فتقوى بالحركة فلا يجوز حذفها وفي الحقيقة المدار على السماع والافكانت تحذف ابتداءً ولا تحرك (خاتمة)  
تأتي كان زائدة وهي جواب قولهم فعل لا فاعل له وكذا أفعال آخر منها قلما وكثر ما وقصر ما وطال ما قلت والظاهر في هذه أنها ليست أفعالا لان

قلبا نسلمت عن الفعلية  
وصارت أداة نفي بمنزلة ما  
وقد أوضحت هذا في أول  
كتابة الازهرية وتمت  
بقية الافعال فارجع اليه  
ان شئت ولبحت كان فان  
فيه هناك دقائق (فائدة)  
لامانع من ان دام زيد  
صحيحا من التواضع كانه  
لامانع من ان مادمت حيا  
فاعل ونصب على الحال  
وفرقيم لادليل عليه (قوله)  
أفعال المقاربة) تغليب  
اصطلاحى والا فافعال  
الشروع أكثر ولعلمهم  
لاحظوا أن كاد أشهر وأم  
الباب فغلبوا قسمها (قوله)  
لترجييه) وهي انشاء ومقابلته  
ومابعد اخبارات (قوله)  
بأحكام) كالافتتان بان  
وعدمه وكونه مضارعا  
وكونه رافعا ضمير الاسم  
على ما تقر في محله (قوله)  
يمسح) وهو الخبر المحذوف  
(قوله وتكبر معمولى لا)  
الظاهر انه وما بعده معمول  
لمستألف أى ويشترط في  
عمل لا تكبر معمولىا وعطفه  
على ما قبله كاهو المتبادر  
يفيد انه من شروط اعمالهن  
أى الثلاثة الآن قال المعنى  
الشرط المضاف للعمل على  
سبيل الاجمال فتأمل (قوله)  
فأما ما قدمها هنا اهتماما بها  
نحول الكلام عليها وقدم

أفعال المقار بقرى كادوكر بواوشك لدنو الخبر وعسى واخلاق وحرى لترجييه وطفق وعلق وأنشأ  
وأخذو جعل وهب وهلم للشروع فيه ويكون خبرها مضارعا) وأقول السادس من المرفوعات اسم  
الافعال المذكورة وهي تقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة  
كادوكر بواوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضا عسى وحرى واخلاق وما يدل على  
شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرت منها ناسبة فتسكنت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر كان  
الافعال في باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون  
الافعال مضارعا ثم منه ما يقرن بالومنه ما يتجردها كإيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى في باب المنصوبات ولولا  
اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تقرر دباب على حدة قال الله سبحانه يكادز ينهضي عسى  
ربكم أن يرحكم قال الشاعر

وقد جمعت اذا ما قتت يثقلنى \* نوبى فانهض نهض الشارب السكر  
وكنت أمشى على رجلين معتدلا \* فصرت أمشى على أخرى من الشجر

وقال آخر

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى \* فلج كأنى كنت للوم مغريا

وقال آخر

وطئ تاديار المعتدين فهلمت \* نفوسهم قبل الامانة زهق

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشرع وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما  
وطفقا يخص فان أى شرطا يخطان ورقة على أخرى كما تنصف النعال ليستترابها وقرأ أبو السمال العدوى وطفقا  
بالفتح وهي لغة حكاها الاخفش وفيها لغة ناكط طبق بباء مكسورة مكان الفاء والثاني فطفق مسح أى شرع يمسح  
بالسيف سوقها وأعتاقها مسح أى يقطعها قطعاً \* ثم قلت (السابع اسم ما حمل على ليس وهي أربعة بعات  
في لغة الجميع ولا تعمل الا في الحين بكثرة أو الساعة أو الاوان بقله ولا يجمع بين جزأيهما الا أكثر كون  
المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا التافيتان في لغة الحجاز وان التافية في لغة أهل العالية وشرط  
اعمالهن نفي الخبر وتأخير موأن لا يلبين معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتكبرا معمولى لا ون لا يقرن  
اسم ما بال الزائدة نحو ما هذا بشرا \* ولاو زرمماضي الله واقيا \* وان ذلك نافك ولاضارك) وأقول  
السابع من المرفوعات اسم ما حمل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهي أحرف أربعة نافية وهي ما ولا ولات  
وان فاما ما فاتها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدا وخبرها مؤخرا والثاني أن  
لا يقرن الاسم بان الزائدة والثالث أن لا يقرن الخبر بالا والرابع أن لا يلبها معمول الخبر وليس ظرفا ولا مجارا  
ومجرورا فاذا استوفت هذه الشرط والاربع عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين  
أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمرقتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فإمنكم من  
أحدعه حاجز بن فأحد اسمها حاجز بن خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعنى ويحتمل أن أحدا فاعل  
منكم لاعتماده على النفي وحاجز بن امت له على لفظه فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف  
يخبر به عنه قلت جوابها أنه اسم عام ولهذا وجه لا يفرق بين أحد من رسله والمختلفان كقوله تعالى ما هذا بشرا  
وتم يقع في القرآن العظيم أعمال ماصر يخفى غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني وأعمالها  
لغة أهل الحجاز ولا يميزونه في نحو قوله

في المتن لات لا تفاق الجميع عليها (قوله بين أحد) أى وبين انما تضاف لتعدد (قوله صريحاً) أى أن امرأته صريحاً في العمل وان كان احتمالا



بني غداة ما ان أتمو ذهب \* ولا صريف ولكن أنتم الحزف  
لاقتان الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وقوله وما أمرنا الا واحدة لاقتان الحزب بالاولا  
في نحو قولهم في المثل مامسى من أعتب لتقدم خبرها ولا في نحو قوله

وقالوا تعرفها المنازل من متى \* وما كل من وافي متى أنا عارف

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشر وط الاربعة بل  
يقولون ما زيد قائم وقرى على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهم بالرفع وقرى أيضا بامهاتهم بالجر بباء زائدة  
وتحتل الحجازية والتيمية خلافا لابي على والزعمشري زعمنا أن الباء تختص باغة النصب وأما لا فانها تعمل  
بالشر وط المذكورة على الاشتراط انتفاء اقتتان أن بالاسم فلا حاجة له لأن لا تزداد بعد لاو يضاف الي الشروط  
الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله

تغز فلا شيء على الارض باقيا \* ولا وزر بما قضى الله واقيا

و ر بما عملت في اسم معرفة كقوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لها \* لا الدار دارا ولا الحيران حيرانا

وعلى ذلك قول المتنبي

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذي \* فلا الحمد مكسو باو لا المال باقيا

واعمال لا العمل المذكو رافعة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهمولونها ويوجبون تكريرها وأما ان قتل  
بالشر وط المذكو رة لأن اقتتان اسمها بان متمتع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة  
قرأ سعيد بن جبير رحمه الله أن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرهما لانتفاء الساكنين  
ونصب عبادا على الخبرية وأهنا لكم على انه صفة لعباد او في نكرتين سمع ان أحد خيرامن أحد الا بالعافية وفي  
معرقتين سمع ان ذلك ناهك ولا ضارك واعمال ان هذه لفظة أهل العالية وأمالات فانها تعمل هذا العمل  
أيضا ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين أحدهما انها لا تعمل الا في ثلاث كلمات وهي الحين بكثرة والساعة  
والاوان بقلته والثاني ان اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس  
فالأول كقوله تعالى كم أهلكنامن قبلهم من قرن قتادوا ولات حين مناص الواول للحال لانا في معنى ليس  
وإثاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كإثاء في رواية أولتا نيت الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها  
ومضاف اليه أي قتادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أي فرار أو تأخر والثاني كقراءة بعضهم ولات  
حين بالرفع أي وليس حين مناص حينما موجودا لهم عند تاديبهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها  
في الساعة قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم \* والبقي مرتع مبتغيه وخيم

وفي الاوان قوله

طلبوا صلحنا ولات اوان \* فأجبت ان ليس حين بقاء

أصله ليس الحين اوان صلح اوان ليس الاوان اوان صلح خذف اسمها على القاعدة وحذف ما أضيف اليه خبرها  
وقدر ثبوته فبناه كما بيني قبل وبعد الا أن أو اناشيه بنزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة  
\* ثم قلت (الثامن خبران وأخواتها أن ولكن وكان وايت ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقديمه  
مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان في ذلك لمبرة ان لدينا أنكالا) وأقول الثامن من المرفوعات

في العمل فالمراد بالصراحة  
أن يكون امراب العمل  
صريحا (قوله مرتع مبتغيه)  
بالإضافة وقوله وخيم خير  
مرتع والمرتع محل ترفع فيه  
الدواب وتأكله والوخيم  
ردي الطعم (قوله أصله  
ليس الحين اوان) يشير الي  
أن المحذوف حين كما هو  
الكثير لا الاوان

خبران وأخواتها الخمسة فانهن يدخلن على الميتدا والخبر فينصبن الميتدا كما سيأتي في باب المنصوبات و يسمى اسمها ويرفعن خبره كأن ذكره الآن و يسمى خبره انحوان الساعة آتية اعلما أن الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عسبن حيث قال

سكّاني من أخباران ولم يحجز \* له أحد في النحو وأن يتقدما  
عني حرف جر من نداءك يجزني \* اليك فاني من وصالك معدما

ولاعلى أسمائهن فان الحروف محمولة في الاعمال على الافعال فلكونها حرف في العمل لا يابق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسعه ينهار بين أسمائها كقوله تعالى ان لدينا نكالا ان في ذلك لعلبرة لمن يخشي وفي الحديث ان في الصلاة لشغلا وان من الشعر لحكما ويرى لحكمة فاما تقديمه عليها فلا سبيل الي جوازه لا تقول في الدار ان زيدا \* ثم قلت (وتكسر ان في الابتداء وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالحل والحكمة بالقول وجواب القسم والخبر بها عن اسم عين وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفي نحو أول قولني اني أحمد الله وتفتح في الباقي) وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر في تسع مسائل احدها في ابتداء الكلام نحو انا أعطيتك الكون انا أنزلنا في ليلة القدر الثانية ان تقع في أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكون زمانا مفاتحه لتؤمنوا مفعول ثان لا تبناء وهي موصول بمعنى الذي وان وما بعدها صلة واحترزت بقولي أول الصلة من نحو جاء الذي عندي أنه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة ان تقع في أول الصفة كمررت برجل فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة ان تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية من نحو أقبل زيد وعندي أنه ظافر الخامس ان تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالحل وهو اذا واذا حيث نحو جلست حيث ان زيد اجالس وقد أوقع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بمدحيت وهو لحن فاحش فانها لا تنضاف الى الجملة وأن المفتوحة ومعمولا هافي تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيدانه مكان حين ولم أر احدا من النحو بين اشتراط الاولية في مسئلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقان لفعل العلم والشهادة أي مانعان لهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لو جب الفتح كما قال تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وشهد الله أنه لا اله الا هو السابعة ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومن يقل منهم اني اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق النامنة ان تقع جواب القسم كقوله تعالى حم والكتاب المين انا أنزلناه التاسعة ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيدانه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق اليه فتأملوه ووجب الفتح في ثمان مسائل احدها ان تقع فاعلة نحو أولم يكفهم انا أنزلنا أي انزال الثانية ان تقع نائبة عن الفاعل نحو وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قدام قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن الثالثة ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله الرابعة ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة الخامسة ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى انك فاضل السادسة ان تقع مجرورة بالحرف نحو

(قوله لشغلا) أي بالله  
وخدمته (قوله لحكما) من  
حكمه ما عاتب الحر الكريم  
كنفسه \* والمرء يصلحه  
الجليل الصالح ومنها اذا  
الجود لم يرزق خلاصا من  
الاذي \* فلا الحمد مكسوبا  
ولا المال باقيا ومنها الا  
ارعوا لمن ولت شيبته \*  
وآذنت بمشيب بعدهم  
ومنها ان اللطاف الهني \* الى  
قالت خل عنك لا تنصق  
ذرعاً بأمر \* أنا أولي بك  
منك ومنها يا قلب انك من  
أسماء مفروور \* فازكر  
وهل ينفعك اليوم تذكير  
استقدر الله خير اوارضين  
به \* فينا العسر اذا دارت  
مياسير الى غير ذلك مما لو  
استقصى قصي (قوله فان  
واجبة الفتح) لانها في محل  
مفرد مبتدأ مؤخر وما قبلها  
خبر مقدم (قوله وهو اذا  
واذا وحيث) لعل الاولى  
حذف اذا لانها انما تنضاف  
لجملة فعلية فلا يقع بعدها ان

(قوله بفتح ان وكسر ها) فالكسر ظاهر والفتح على انه في محل مفرد مبتدأ خبره محذوف أي حاصل والجملة جواب الشرط أو مضافة اليها اذا السجائية وهي حرف أو ظرف عاملة محذوف فتقديرنا اذا زيد قام فاجت وقت قيام زيد وانما تضاف اذا الجملة اسمية وقول العرب كنت اظن ان العقب أشد لدغة من الزبور فاذا هو اياها تقديره فاذا هو يساويها حذف الفعل فان فصل الضمير والكثير فاذا هو هي وأنكر سيوبه الاول في مجلس البرمكي قيل وهي سبب موته كما بسطه المصنف في المنهني فعملك به (قوله خبر اعن قول) نحو أول قولي لان افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله وفاعل للقولين واحد) أقول لاحاجة لهذا لانه حيث كان القول خبر اعن القول فلمبتدأ عين الخبر معنى ولا ينصور ذلك بداهة الا اذا كان الفاعل واحدا (قوله والكسر الخ) وعلى الكسر فالجملة محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليست معمولة للقول أي ليست منصوبة به فلا ينافي ان الخبر مرفوع بالمبتدأ وفي ذلك قال أخونا الفاضل الشيخ أحمد السجاعي أي الحاذق الذي حاز فهمهما في علوم كالشمس نوراً أيضاً جملة حكوها بقول ولم تعد عمل له ما الذي يزيل خفاءه فاجبت بقولي يا فها عمي بنظم كدر \* زاد حسنا نظم ٥٧ له و بهاء بدء قولي اني حميد لربي

مخبر بالحكي يحولوا له  
قال هذا المحقق ابن هشام  
\* في كتاب يعطي الليب  
غناه

(قوله خبر لا) هو معمول  
له ان كان اسمه ماعرباً أو  
مبتدأ عند غير سيوبه أما  
عنده فيقول مرفوع  
بالخبرية ووجه انها لما  
نجدت عن العمل في لفظ  
الاسم مع كونه بلسمة  
فروع عن الخبر أولي (قوله  
ويجب تنكيره) لانها في  
الجلس أي لثني افراده أي  
نفي بعض الاحكام من  
جميع افراده وهذا لا يعقل  
في المرفة لانها مشخص  
كذا قال الرضى لكن لا يخفى  
انه لا يتأني في نحو علم الجنس

ذلك بأن الله هو الله الحق السابعة أن تقع مجرورة بالاضافة نحو انه لخلق مثل ما أنكم تنطقون التامنة أن تقع تابعة لشيء  
بما ذكرنا نحو اذكر وانعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين ونحو اذ يدركم الله احدى الطائفتين  
أنها لكم فانها في الاولى معصوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز ان وجهان في ثلاث  
مسائل في الاشهر احدها ان تقع بعد اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا انزى الباب قال الشاعر

و كنت أري زيدا كما قيل سيدا \* اذا أنه عبد الفقها واللاهزم

بروي بفتح ان وبكسر ها الثانية أن تقع بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم سواء بجهالة ثم تاب من  
بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بكسر ان وفتحها اثنتان في نحو أول قولي أي أحمد الله وضابط ذلك أن تقع  
خبر اعن قول وخبرها قولاً كاحمد ونحوه وفاعل القولين واحد فاستوفى هذا الضابط كالمثال المذكور  
جازية فتفتح على معنى أول قولي حمد الله والكسر على جعل أول قولي مبتدأ وان أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا  
المبتدأ وهي مستغنية عن عائده ودعى المبتدأ لانها نفس المبتدأ في المعنى فكانه قيل أول قولي هذا الكلام المفتتح  
بأني ونظير ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانه لك اللهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون  
من نبلي لا اله الا الله \* ثم قلت (التاسع خبر لا التي لتني الجنس نحو لارجل أفضل من تريد ويحب تنكيره  
كالاسم وتأخيره ولو ظرفاً لا يكثر حذفه ان عم ونعيم لا تذكره حينئذ) وأقول التاسع من المرفوعات خبر لا التي  
لتني الجنس اعلم ان لا على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ناهية فتختص بالمضارع ونحو لا تمس في الارض  
مرحاً فلا يسرف في القتل لا تحزن ان الله معناه وتستعار للدعاء فتجزم أيضاً نحو لا تؤاخذنا الثاني أن تكون زائدة  
دخولها في الكلام نحو وجها فلا تعمل شيئاً نحو ما منكم أن لا تسجد أي أن تسجد بديل أنه قد جاء في مكان  
آخر بغيره لا وقوله تعالى لا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر ون على شيء من فضل الله وقوله تعالى وحرام على  
قرية أهلكنها أنهم لا يرجعون الثالث أن تكون نافية وهي نون داخلية على مرفة فيجب اهاها وتكرارها  
نحو لا زيد في الدار ولا عمر وداخلية على نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم

( ٨ - شذور )

من المعارف (قوله ولو ظرفاً) بخلاف ان لان انما عملت بالحمل عليها فهي أضعف والجامع التأكيد فان هذه  
لنا كيد التني وتلك لنا كيد الاثبات وقيل دو من حمل النقيض على النقيض (قوله ناهية) هو قولهم نافية من الاسناد لما هو كالاته والفاعل حقيقة  
المتكلم (قوله وتستعار للدعاء) بجامع مطلق الطلب (قوله ان لا تسجد) يحتمل ان لأصلية على حذف حرف الجر ومعمول المنع أي ما منكم امتثال  
أمري بأن لا تسجد والبناء حينئذ راجعة للمنع لكن ما قاله المصنف أسلس وانظر ما فائدة زيادة لا ولعل والله أعلم فائدتها الاشارة الى شدة خبثه  
بحيث لا يسند اليه فعل السجود على صورة الاثبات بل على صورة النفي وكذا قوله انهم لا يرجعون أي ان الرجوع ممنوع عليهم كل الامتناع بحيث  
لا يسند اليهم الامتناع والله أعلم بامرار كتابه فاستغفر الله العظيم (قوله وحرام) أي ممنوع عادة ان قلت احمله على الامتناع الشرعي ولأصلية والمراد  
عدم رجوعهم يوم القيامة ممنوع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد حتى اذا فحت يا جوج ومأجوج فانه غاية لامتناع الرجوع حينئذ المراد الرجوع

في الدنيا

التي ظاهرة في العموم (قوله  
يكدن) بالكاف كناية عن  
عدم قضائها وقوله ولا أمية  
يعني ولا بنى أمية الذين يقضون  
الحاجات (قوله بتقدير مثل  
أوتأويل المعرفة بكلي فالمراد  
بالبصرة مطلق بلدة طيبة  
وبأبي حسن رجل حسن  
القضاء لما ورد أقضاكم  
على كما قالوا لكل فرعون  
موسى أي لكل جبار قهار  
وكما أولوا حاتم بمطلق  
رجل كريم (قوله وهو لأم  
الدعاء) أي أنه يدعو له  
بأن جميع الناس فداءه  
(قوله غير مستحق)  
المستحقب الحامل في  
الحقبة أي الحرج والمراد  
لا ثم على والواغل من  
يشرب من شراب الناس  
بلاد عوة (قوله بما لا يعقل  
الابه) المراد لا يعقل على  
الوجه لا كمال والافالمفعول  
فضلة لا تسوقف عليها  
الفائدة أو المراد أنه لا يعقل  
تحققه في الواقع الامعة وان  
لم يلزم ذكره وقد يناقشان  
بظرف الزمان فليتامل  
فلك (قوله منها باب  
الاشتغال) وتمهما  
بقوله والمنسأى الخ

وهو قليل وعاملة عمل ان فنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهي التي أريد بها في الجنس على سبيل  
التخصيص لا على سبيل الاحتمال وشرط اعماله هذا العمل أمر ان أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين  
كما ينال الثاني أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب علم بموت ولا طالعاجب لا حاضر  
فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدم وجب اهما لها وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد في الدار ولا  
عمر وأما قول بعض العرب لا بصرة لكم وقول عمر قضية ولا بأحسن لها يريد علي بن أبي طالب رضي الله عنهما  
وقول أبي سفيان يوم فتح مكة لا قريش بعد اليوم وقول الشاعر أرى الحاجات عند أبي خبيب \* يكدن ولا أمية  
في البلاد فتؤول بتقدير مثل أي ولا مثل أبي حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قريش ولا مثل أمية والثاني كقول  
الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى  
ولو ترى اذ اقزعوا اقلافوت أي فلاقوت لهم وقوله تعالى لا ضير أي لا ضير علينا بنو تميم وجيون حذفه اذا كان  
معلوما وأما اذ جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا أحد أغبر من الله عز وجل \* ثم  
قلت (العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم) وأقول العاشر من المرفوعات وهو خاتمها الفعل  
المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فاما قول أبي طالب يحاطب النبي صلى الله  
عليه وسلم

محمد فقد نفستك كل نفس \* اذا ما خفت من شيء تبالا

فهو مقرون بجازم مقدرو هو لأم الدعاء وقوله تبالا أصله بالافا بديل الواو تاء كما قالوا في وراثت  
ونجاء وأما قول امرئ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب \* نمانن الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع من قوله أشرب  
غير منزلة عضد بالضم فانهم قد يجرون المنفصل مجري المتصل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل  
في ربيع بالضم ربيع بالاسكان \* ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت

باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا

وأقول المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا بدأت منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه  
بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجعاعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق  
كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاصرار لانه الذي يقع بينه  
وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقع التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل الابه ولذلك لم يكن الا  
للفعل المتعدي ولو لا هذا التفسير لخرج منه نحو أوردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول  
المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان  
الفعل يقع معه لا عليه ثم قلت (ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا وجوباني مواضع منها باب الاشتغال  
نحو وكل انسان أزمناه) وأقول الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدي ووصفه ومصدره  
واسم فله فالفعل المتعدي نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو وان الله بالغ أمره ومصدره نحو ولولادفع الله الناس  
واسم فله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذه الامثلة وقد يضر جوازا اذا دل عليه دليل  
مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا أي أنزل ربنا خيرا بدليل ماذا أنزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفره  
مكة باضمار تريد لمن سدد سدهما القرطاس باضمار نصيب وقد يضر وجوباني مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته

(قوله فلهذا أفردته) أقول لم يفرده لما علمت أن قوله والمنادى عطف على قوله باب الاشتغال الذي هو من تمة المفعول به وأمله نظر للصورة الظاهرية افتأمله (قوله فيا حرف تنبيه) أي بحسب الأصل وليست حرف نداء لأن النداء مفهوم من أدعو وأعابم حذف أدعوا في النداء وهو قوله الآتي أنها كائنات وليست نائبا حقيقيا إذ لا ترفع فاعلا هذا وذهب بعضهم إلى أن المنادى منصوب ٥٩ بينايتها عن أدعوا ثم ادعاه

أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملامسته فنل اشتغال الفعل بضمير السابق زيد اضربه وقوله تعالى وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ومثال اشتغال الوصف زيد أناضار به الآن أو غدا ومثال اشتغال العامل بلامس ضمير السابق زيد اضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيد اضربه وألزمنا كل إنسان ألزمناه وإنما كان الحذف هنا واجبا لأن العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأي الجمهور وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الفاء العائد وقال الفراء الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر ورد على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الغاؤه \* ثم قلت (ومنه المنادى وإنما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبهه أو ذكره بمجولة نحو يا عبد الله ويا طالعاجب لا و قول الاعشى يا رجلا خذ يدى) وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر ويان كونه مفعولا به أن قولك يا عبد الله أصله يا أدعو عبد الله فيا حرف تنبيه وأدعو فعل مضارع قصده الانشاء لا الاخبار وقاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف إليه ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرا أو جوا فيه حذف الفعل اكتفاء بامرئ أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستثناء بما جعلوه كالثائب عنمو القائم مقامه وهو يا وأخيهاتها وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنها مفعولات ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنيا وإنما يكون مبنيا إذا أشبه الضمير بكونه مفردا مفعولة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبا نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنداء غير المقصود فانهن يستويجن ظهور النصب وقده مضى ذلك كله مشروحا مما لا في باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع إليه \* ثم قلت (والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلم ويتون بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وأيا فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو أنا فقل كذا أيها الرجل وعلما فيلا فقل حبوك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم أو باتق اذكر أو عطف عليه أو كان إياك نحو السلاح السلاح الأخ الأخ نحو السيف والريح ونحو الاسد الاسد أو نفسك نفسك ونحو ناقة الله وسقياها وإياك من الاسد والمحذوف عامله والواقع في مثل أو شبهه نحو الحلاب على البقر وأنته خبر الك) وأقول من المنفوعات التي التزم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه خبر بلفظ النداء وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله رالف الب على ذلك الضمير كونه متكلم نحو أنا ونحن ويقل كونه مخاطب ويمتنع كونه لغائب وانابعت على هذا الاختصاص نحر أو تواضع أو يان فالاول كقول بعض الانصار رضي الله عنهم

لنا معشر الانصار مجد مؤئل \* بارضا ثنا خير البرية أحمد

المؤئل الذي له أصل ومثال الثاني قوله

جد بعفو فأنى أيها العبد \* دالى المفوى بالهى فقير

ومثال الثالث \* أنا بنى نهشل لاندعي لآب \* وتعريفه بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف التقدير نحن

نحو إياك والاسد أصله بعد نفسك من الاسد حذف العامل والمضاف فانفصل الضمير وحذف من نصب الاسد (قوله وأنته خيرا) فالتقدير أنته وأفعل خيرا ويحتمل أن خيرا مفعول مطلق لانه أى أنته أنته خيرا وعلى كل فهو إشارة لشبه المثل في كثرة الاستعمال





ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد \* ثم قلت (الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة للمعلل حدث شاركه في الزمان والفاعل كقمت اجبالا لك ويجوز فيه أن يجز بحرف التعايل ويجب في معلل فقد شرط أن يجز باللام أو نائبا) وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثاني أن يكون مذكورا للتعامل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشار كاله في الزمان والرابع أن يكون مشار كاله في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أخصابهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فذلك اتصّب على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعايل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجز بحرف التعايل مثال ما فقد المصدرية قولك جئت لك للماء ولم يشب وقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض حبيبا وقول امرئ القيس

ولو أن ما أسى لادنى معيشة \* كفا نى لم أطلب قليل من المال

ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا

فجئت وقد انضت لنوم نياها \* لدى السترا ليلسة المتفضل

فإن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك قت لاسرك اياي وقول الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة \* كما انتفض المصفور بلاله القطار

فإن فاعل تعروني هو الهزة وفاعل الذكري هو المتكلم لأن التقدير لذكرى اياك \* ثم قلت (الرابع المفعول فيه وهو ما ذكر فضلة لاجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته مادة عاملة كقمت يوما أو يوم الخميس وجاست أمامك وسرت فرسخا وجلست مجلسك والمكانى غيرهن يجز بنى كصليت في المسجد ونحو قال خيمتى أم معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع) وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لاجل أمر وقع فيه ولا زمان ولا مكان وذلك كريد في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خبر إفان المسنى في أن يفعلوا وعليه في أحد التفاسير بن قوله تعالى وترغبون أن تسكحوهن وقد يكون المنكس نحو أنا تخاف من ربنا يوما ونحو لينذر يوم التلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الأنواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لافيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكور لاجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهما أو أن يكون مختصا في التنزيل سيروا فيه ليالى وأياما النار يمرضون عليها غدا أو عشيا وسبب جوه بكرة وأصلها أو ما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مبهما ونعنى به ما لا يختص بمكان بعينه وهو نوعان أحدهما أسماء الجهات الست وهى فوق وتحت وبمين وشمال وأمام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم علم فناداه من تحتهم في قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرى وكان أمامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وأصل تزاور تزاور أى تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاراه أى مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطعية وأصله من القطع والمعنى تعرض عنهم إلى الجهة المدمجة بالشمال وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها وقال الشاعر

صددت الكأس عن أم عمرو \* وكان الكأس يجزها العينا

(قوله مشار كاله في الفاعل)

وقوله تعالى يريكم البرق

خوفا وطمعاعا وتأويل

احافة واطماعا وإن عامله

الرؤية المفهومة من يريكم

أى يجعلكم راينين والاول

أو سدح (قوله دلت الكلمة

على التعايل) فيه تسمح اذ

الدال عليه اللام وقال فيما

تقدم ويجب في معلل ولم

يقل ويجب فيه لانه اذا فقد

شرط فليس مفعولا لاله فله

دره (قوله بل كل منها

مفعول به) لكن بعضهما

واهو ترغبون أن تسكحوهن

مفعول بعد التوسع بحذف

الجار (قوله لا يختص

بمكان بعينه) هذا يشمل

المقادير مع أنه جعلها قسما

مستقلا

يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها أي مجراها في اليمين والجملة خبر كن ويجوز كون مجراها مبتدأ من الكاس بدل اشتغال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد في الاخبار عنه انما هو البديل لا الاسم ويجوز في وجهه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك على اعتبار البديل منه دون البديل وقال الآخر

لندعلم الضيف والمرملون \* اذا اغبرأفق وهبت شمالا

النوع الثاني ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه في الابهام كقوله تعالى أو اطر حوه أروا اذا ألقوا منها ما كانا ضيقا القسم الثاني أن يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلاد ويريدا أكثرهم يجعل هذا من المبهم وحققة القول فيه ان فيه ابهاما واختصاصا بالابهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن بشرط هذا أن يكون عامله من مادة كجاست مجلس زيدو ذهبت مذهب عمرو وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وما عدا هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه أمكنة خاصة لا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا وانما حكمتك في هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه حين هاجر

جزى الله رب الناس خير جزائه \* رفيقين قالا خيمتي أم معبد

هما نزل بالبر ثم ترحلا \* فأفلح من أمسى رفيق محمد

فيا لقصى ما زوى الله عنكم \* به من فعال لا يجازى وسودد

وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قلا فيها ويرى حلا بديل قالا والتقدير أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطررنا سقط في أو وصل الفعل بنفسه وكذلك عملوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك إلا أن التوسع مع دخلت مطردا كثيرا استعماله أيام ثم قلت (الخامس المفعول معه وهو الاسم الفصلة التالى واو المصاحبة مسبوقه بفعل أو مافيه معناه وحره كسرت والتيل وأناسا والتيل) وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جمل آخرها في الذكر لا من أحد هاتهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني ان العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون واقعا بعد الواو والدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو مافيه معنى الفعل وحره وذلك كقولك سرت والتيل واستوى الماء والخشبة وجاء البرد والظيالة وكقول الله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم أي فاجمعوا أمركم مع شركاءكم فشركاكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ يشترك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأيتي ولا تقول أجمعت شركائي وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أي وأمر شركاءكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي وأجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الالف صح العطف على قرأته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول جمعت أمرى وجمعت شركائي قال الله تعالى فجمع كيدهم ثم أتى الذى جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

(قوله يجوز كون مجراها

الخ) اعلم انك اذا جعلت

مجرى مبتدأ فاليمين ظرف

معمول المحذوف هو الخبر

والجرى حينئذ معنى نفس

الجرى لان مفعول يصلح

لازمان والمكان والحدث

والعق جرياتها حاصل في

اليمين وان جمات مجرى

بدا من الكاس فان جمات

المجرى بمعنى الجريان تعين

أيضا أن اليمين متعلق

بمحذوف والاخبار حينئذ

مصحح بالنظر لكل من

البديل والمبدل منه اذ يصح

الكاس حاصلة في اليمين

والجرى حاصل في اليمين

وان جمات المجرى بمعنى

محل الجريان فاليمين حيثئذ نفسه خبر كان والاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان هو اليمين ولا يقال الكاس هي اليمين تأمل ما قلناه ثم انظر عبارة الشارح فانها صعبة فقوله واليمين طرف مخبر به عنها يعني أنه متعلق بمحذوف خبر كإلى أي مجراها في اليمين أي حاصل في اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما أسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها ما بدلا من الكاس بدل اشتباه ٦٣ فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد

بالاخبار عنه البدل لا الاسم فيه نظر لان قوله أيضا يفيد ان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت أن الاخبار صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم أي اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز في وجه ضعیف فيه انه لا وجه للضعف وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل العبارة مقبولة سهوا والصواب على اعتبار البدل دون المبدل منه كما بيناه هذا ما اقتضاه فهمي القاصر واستغفر الله العظيم (قوله لانه ليس باسم) بني عليه حفيده انه لا بد من رفع الفعل لانه لو نصب كان بعده اسم مؤول من ان والفعل وهو مفعول به اه قلت المشهور في مثله انه معطوف على مصدر متوهم أي لا يكن منكن نهي عن خلق واتيان مثله ولا يرب مفعول لانه لا بد في المفعول منه من أنه اسم

يأتيها الرجل المعلم غيره \* هلا لنفسك كان ذا التعليم  
تصف الدوا الذي السقام وذو الضنى \* كما يصح به وأنت سقيم  
وأراك تلج بالرشاد عقولنا \* أبدا وأنت من الرشاد عقيم  
أبدأ بنفسك فانها عن غيبها \* فاذا انتهت عنه فأنت حكيم  
فهناك يسمع ما تقول ويشتهي \* بالقول منك وينفع التعليم  
لا تنه عن خلق وتأتي مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد في قوله وتأتي مثله فانه ليس مفعولا معه وان كان بعدوا بمعنى مع أي لانه عن خلق مع اتيانك مثله لانه ليس باسم ولا نحو قولك بعتك الدار بأناس والعبد بشيابه وقول الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك جاء زيد مع عمرو فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعدا لولا ولا نحو قولك مزجت عسلا وماء وقول الشاعر

علفتها تبتا وماء باردا \* حتى غدت همالة عيناها

وقول الآخر

اذا ما الغايات برزن يوما \* وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو ليست بمعنى مع فهين وانما هي في المثال الاول لعطف مفعول على مفعول واستفادت المعية من العامل وهو مزجت وفي المثالين الآخرين لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتهما ماء وكلن العيون ناخذف الفعل والفاعل وبقي المفعول ولا جائز ان تكون فيهما لعطف مفعول على مفعول لعدم تشارك ما قبلها وما بعدهما في العامل لان علقت لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون ولان تكون للمصاحبة لانهما في قوله علقتا تبتا وماء باردا وله دم فانهما في وزججن الحواجب والعيونا ناذم المفعول لكل أحد ان العيون مصاحبة للعواجب ولا نحو كل رجل وضيعته لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا مافي معناه ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه على أن يكون أباك مفعولا معه منصوبا بمافي هامن معني أنه أو بمافي دامن معني أشير أو بمافي الك من معني استقر لان كلامنا هو اذ اولك فيه معنى الفعل دون حروف بخلاف سرت والنيل وأناسا والنيل فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه قال سيديويه رحمه الله تعالى وأما نحو هذا لك وأباك فتبيح لانك لم تذكر فعلا مافي معناه وقالوا امراده بالقيح المتع \* ثم قلت (السادس المشبهة بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتي) وأقول السادس من المنصوبات المشبهة بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتمدي الى واحد ذلك في نحو قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر وجه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح الذون لو جبر رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنها قصودوا بالمبالغة مع الصفة فخلوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد يقتضي ذلك ان الحسن قد عمه بحمته فقل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه وليس

صريح ولا يرتكب في المؤول لضعفه فقد قيل بانه سماعي وقال ابن مالك \* والمطوف ان يمكن بلا ضمير أحق \* (قوله بمافي هامن معني الخ) اعلم ان هذه الواو تفيد مصاحبة ما بعدها للمفعول ما هو العامل فيه على قياس سرت وانيل في الاول به مع أباك وعلى الثاني أشير مع أباك وعلى الثالث استقر لك مع أباك وهو المتبادر يعني أنه استقر لك أنت وأباك أو المصاحبة مع ضمير استقر يعني استقر هو مع أباك وذلك لان المصاحبة اعلم

المفعول أو مع الفاعل فن ثم سبق في وأجمعوا أمرهم وشركاهم أن المعنى أمرهم مع شركائهم وقوله إذا أعجبتك الدهر حال من أمرى \* فدهه  
 وواكل أمره واللبا ليعناد مع أمره مع الالبالي لأنك مع الالبالي تدع أمره فتأمل وقولك أركأت الحيا وزيدان المصاحبة مع الفاعل (قوله وصف)  
 أي صريحاً أو تأويله كجاء زيد من الروم وميا أي مشابها للروم ومنه الجملة في نحو جاء زيد الشمس طالعة أو والخيش مصطفى أذهوفى تأويل  
 مبكر أو مجتزأ أو أوضح منه مصاحبا لطلوع الشمس أو اصطفاها للخيش فهي حال حقيقة وقيل بل هي حال سببية والتقدير طالعة الشمس معه وقال  
 صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري الجملة مفعول معه (قوله أو مضمون الجملة) يعني ما تضمنته واستلزمته وليس المراد المضمون المشهور المقابل  
 للمفهوم (قوله فتبسم ضاحكا) فالمراد بالضحك هنا التبسم وكرر المثال إشارة إلى أن المدار على اتفاق المعنى اتفاق اللفظ أو اختلف ولو كان المراد هنا  
 الضحك الذي هو فوق التبسم ٦٤ لكأن حالاً منتظرة (قوله أنا ابن دارة معروف) اختلف في نحو هذا العامل المبتدأ تضمنه معنى

ذلك على المفعولية لأن الصفة إنما تعدى تبعاً لتعدى فعلها وحسن الذي هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التي  
 هي فرع ولا يعنى التمييز لانه معرفة بالإضافة إلى الضمير ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة  
 وإذا بطل هذا الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في أن كلامهما صفة  
 تنفي وتجمع وتذكر وتؤنث وهي طالبة لما بعدها بما يستقيم فاعلمها فصب الوجه على التشبيه بعمر وفي قولك زيد  
 ضارب عمر الحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمر أو سيأتي الكلام على هذا الباب بإسقاط من هذا أن شاء الله  
 تعالى في موضعه \* ثم قلت (السابع الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيده  
 عامله أو مضمون الجملة قبله نحو خرج منها خائفاً يترقب لا من من في الأرض كلهم جميعاً فتبسم ضاحكا وأرسلناك  
 للناس رسولا \* وأنا ابن دارة معروفاً بهانسي \* ويأتي من الفاعل ومن المفعول ومنهما مطلقاً ومن  
 المضاف إليه أن كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتاً أو بعضه نحو ملة إبراهيم خيفاً أو عاملاً فيها نحو إليه  
 مرجعكم جميعاً أو حة هأن تكون نكرة متقلة مشقة وإن يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو عاملاً أو مؤخراً وقد  
 يتخلفن) وأقول السابع من المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الألفصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد  
 يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن في القوم حاتماً \* على جوده لضمن بالماء حاتم

وحده في الاصطلاح ما ذكرت فقولي وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولي فضلة فصل مخرج  
 للخبر نحو زيد قائم وقولي مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لأميرين أحدهما نمت الفضلة من نحو رأيت رجلاً  
 طويلاً ومررت برجل طويل فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يبق لبيان الهيئة وإنما سبق لتقييد الموصوف وجاء  
 بيان الهيئة ضمناً والثاني بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارساً فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يبق لبيان الهيئة  
 ولكنه سبق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمناً وقولي أو تأكيده إلى آخره تمت به ذكر أنواع الحال  
 والحاصل أن الحال أربعة أقسام مبنية على الهيئة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها وهي التي  
 لو لم تذكر لافاد عاملاً ما معناها ومؤكدة لاجتماعها هي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ومؤكدة لمضمون  
 الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك  
 الجملة فالمبنية للهيئة كقوله جاء زيداً كما أو قبل عبدالله فرحاً أو قول الله تعالى لنخرج منها خائفاً والمؤكدة

التنبيه أي أنبهك على  
 كوني ابن دارة حال كوني  
 معروفاً بها أو الخبر أي  
 منسوب لدارة حال كوني  
 معروفاً أو محذوف أي  
 حصلت معروفاً أو تجدني  
 معروفاً وهو المشهور  
 وعليه مشى في الآتية فقال  
 \* وأن تؤكده جملة  
 فضمير \* عاملاً ولا  
 نقول التقدير أقصدني أو  
 أحقق لأن الفعل لا يرفع  
 ولا ينصب ضمير اتصال  
 متعدين الآتي باب ظن كما  
 في المعنى (قوله وهو  
 الألفصح) يعني في الصفة  
 أما لفظها فالألفصح تذكيره  
 كما تفيد عبارته بعد (قوله  
 حاتم) بالجرا ما على أنه  
 فاعل ضم وكسبه للضرورة  
 لأن قبله فجاء بحامد له مثل

وأه \* يشرب ماء القوم بين أصرا ثم ذكره للجو في

في الشواهد وهو مبني على أن الضرورة تغير حركات الأعراب ولا أعلمه الآن أو أنه بدل من ضمير جوده وفاعل ضم ضمير حاتم (قوله  
 فضلة) أي نحوية وهو ما زاد على ركبي الأسناد ولو توقف عليه المراد نحو وما خلفنا السموات والأرض وما بينهما لآعين (قوله لله دره فارساً)  
 قال الشنقي على المعنى لا مانع أنه حال أي أعجب منه حال فرسيته (قوله تمت به ذكر أنواع الحال) أي وهو من تمام الحدو والالسا كان جامعا  
 (قوله من اسمين) أما من اسم وفعل نحو أنا ضرب معروفاً بالضرب مثلاً فهي مؤكدة لعاملها لا للجملة وكذا إن كان مشتقاً لأن المشتق  
 عامل

لصاحبها

(قوله واث عمرو) ظاهره أنه من العوثر مثلا كقول من القول مع أنه من الضو والفعل عني بالكسر كما يأتي له ولعله اسم فاعل كقاض فتأمل (قوله) على واحد من أمور ثلاثة (لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف إليه هو المضاف فيجب حينئذ أن يكون عاملا في الحال أو أنه جزء أو كالجزء في صحة حذفه فيكون كالعدم وعمله العامل في الحال كما أنه عامل في صاحبها المضاف إليه ويفيد هذا أنه لو كان عامل المضاف في الأخيرين لا يصلح للعمل في الحال لا يكفيا فلا يجوز زور في الشجرة صغيرة نضر لأن عامل الحال هنا الابتداء ٦٥ وهو ضعيف لا يعمل في صاحب

الحال والحال كما يأتي فتأمل وحرر (قوله في صحة حذفه الخ) هذا وما بعده يفيد أنه لا بد في الجزء أيضا من صحة حذفه (قوله) الثالث أن يكون المضاف عاملا في الحال) منه على الظاهر أن ضارب زيداً مس مجردا وإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل في المفعول به فهو يعمل في الحال لأنها في تأويل الظرف أي قولنا في حال كذا فيكنهيارأحة الفعل الآتري العامل المنوي يعمل فيها وحينئذ اتحد العامل في الحال والعامل في صاحبها وإن كان عمله في الحال من حيث شبهه بالفعل وعمله في صاحبها من حيث أنه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافاً لن يقول به في ضرب زيد عمر أبيض وبكر أحسن وقد أوضحت هذا المقام في كتابة الأزهرية (قوله حال من الكاف والميم) بناء على أن

لصاحبها كقوله تعالى لا من من في الأرض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع التحويين ومثل ابن مالك بالآية لا حال المؤكدة لعاملها وهو سهو والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيداً وأحوال عمرو ومفسد أو قول الله تعالى وأزلت الجنة لمتقين غير بعيد وذلك لأن الأزلاف هو التقريب فكل من زلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتقسم ضاحكاً لولي مدبر أو لا تنشأ في الأرض مفسدين فإنه يقال عني بالكسر يعني بالفتح إذا أفسدوا المؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفاً وقول الشاعر

أنا بن دارة معروفها نسبي \* وهل بدارة بالناس من دار

وأشرت بقولي قبله إلى أنه لا يجوز أن يقال عطوفاً زيداً أبوك ولا زيد عطوفاً أبوك ثم بينت أن الحال تارة تأتي من الفاعل وذلك كما مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفاً يترقب فإن خائفاً حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة تأتي من المفعول كما مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فإن رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وأنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط والمي أنها مجيء من المضاف إليه وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاث أمور أحدها أن يكون المضاف بمضاف كما في قوله تعالى أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فتباحل من الأخ وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه والمضاف ببعضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا والثاني أن يكون المضاف كـبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه وذلك كقوله تعالى بل ملة إبراهيم خنيفاً خنيفاً حال من إبراهيم وهو مخفوض بإضافة الملة إليه وليس الملة ببعضه ولكنها كـبعضه في صحة الاسقاط والاستغناء به عنها لا ترى أنه لو قيل بل اتبعوا إبراهيم خنيفاً صح كما أنه لو قيل أوجب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا كان صحيحاً الثالث أن يكون المضاف عاملاً في الحال كما في قوله تعالى إليه مرجعكم جميعاً فجميعاً مجيئاً حال من الكاف والميم المخفوض بإضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال وصح له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى أنه لو قيل إليه ترجعون جميعاً كان العامل الفعل الذي المصدر بمعنى ثم بينت أن لا حال أحكاماً أربعة وأن تلك الأربعة ربما تخلفت فالاول الانتفاء ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً وذلك كقولك جاء زيد ضاحكاً ألا ترى أن الضحك يزائل زيدا ولا يلزمه هذا هو الأصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً أي مينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فالزرافة بفتح الزاي مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجلها متعلق بأطول وتد عاب بعض الجهال ما حيزت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور وهو بن الجواليقي في كتابه فيما تعلق فيه العامة فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة

( ٩ - شذور )

مجموع ما هو الضمير (قوله وصح له أن يعمل) لأن المعنى عليه لا معنى لهذا فلا حسن لأنه مصدر الخ (قوله لازماً) تفسير لقوله ثابتاً فليس المراد به ضد المنفى (قوله هذا هو الأصل) أي الكثير الغالب (قوله مفصلاً) جملة لازماً نظراً إلى أن التشابه مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هي منتقلة نظراً إلى المحجوبين (قوله حال من الزرافة) الأولى من يديها

(قوله والعامة تضمها) قيل هو ثابت هربية أيضا (قوله ثابت) منصوب بالكسرة لانه جمع ثبة بمعنى الجماعة أي جماعات ثم جعل هذا من مدخول وبما فيه نظر مع قول ابن مالك ويكثر الجود في سمر وفي \* مبدى تأول بلا تكلف (قوله مشتقة) هو جميع من الجمع أي مجتمعين (قوله الاول فالاول) الكلمة الاولى ٦٦ منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال في المعنى مجموع الامرين أي مترتين على حد بابا

تضمه مانصه وهي الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لأخصي وإنما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلفظهم الثاني الاشتقاق وهو أن تكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فاقتر واثبت فثبت حال من الواو في اقتر واو هو جامد لكنه في تأويل المشتق أي متفرقين بدليل قوله تعالى أو اقتروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة رعى مجيئها مشتقة الثالث أن تكون نكرة كجميع ما قدمنا من الامثلة وقد تأتى بلفظ المعرف بالانف واللام كقولهم ادخلوا الاول فالاول وأرسلها المراك أي الابل المراك وجاءوا الجماء الفغير أي جميعا وأل في ذلك كله زائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك أي منفردا وجاءوا قضهم بضمهم أي جميعا وقد تأتى بلفظ المسرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أي متبدد فان بداد في الاصل علم على جنس التبديد كما ان فجار علم للفجرة الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى سيويه من قولهم اعليه مائة أيضا وقال الشاعر وهو غنيرة العبد

فها اثنتان واربعون حلوبة \* سودا تخافية الغراب الاسحم

حلوبة تميز للعدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى لان حلوبة بمعنى حلابة فلهاذا صح أن يحمل عليها سودا والوجه الاول أحسن وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما فجالساحل من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وإنما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخره عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا الهام نذرونا فان الجملة التي بعد الاحال من قرية وهي نكرة عامة لانها في سياق النبي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا فامر اذا أضرأب حلالا فصاحب الحال اما المضاف فالمسوغ انه عام وأنه خاص أما الاول فن جهة أنه أحد صيغ العموم وأما الثاني فن جهة الاضافة واما المضاف اليه فالمسوغ أنه خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقا لما نصب فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ما ذكره بال لازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله

\* لمية وحشا طلل \* فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسا كأن الابتداء بالنكرة في نظائرهما قياسا وقد ضي ذلك في باب المبتدأ فقس عليه هنا \* ثم قلت (النا من التمييز وهو اسم نكرة فضلة رفع ابهام اسم أو اجمال نسبة فالاول بمد العدد الا حد عشر فافوقها الى المنة فوكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كمرط زيناو كشبر أرضا وقفيز براوشيهن من نحو مقال ذرة خيرا ونحو سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديد او اثاني اما محول عن الفاعل نحو واشتمل الرأس شيئا او عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا او عن غيرهما نحو انا أكثر منكم مالا او غير محول نحو قوله دره فارسا) وأقول الثامن من المنصوبات التمييز والتمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة

والرمان حلول حامض ويقولون الاول حال أو خبر من اجراء حكم الكل على الجزء كما نموا صرف هربية للتأنيث والعلمية وانما العلم مجموع أبي هربية (قوله أي الابل المراك) ظاهرا أن المراك صفة لمخدوف وليس كذلك بل هو مصدر مؤول بالصفة حال أي أرسلها معتركة أي مزدحمة ولعل قوله أي الابل تفسير للضمير في أرسلها (قوله الجماء) أي الجماعة والفغير السائر الارض من كثرة والوغير الستر (قوله لمية) وحشا طلل (قوله حالا من طلل) المتأخر بناء على قول سيويه مجيء الحال من المبتدأ والجمهور يسمونه ويقولون هو حال من الضمير في الظرف لان العامل في المبتدأ الابتداء وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل الحال وصاحبها وكذا الثاني من الخبر الا ان صلح المبتدأ للعمل نحو هذا بعلى شيخا لضمه معنى أشير هذا

هو الذي ينبغي الجزم به (قوله نسبة) أي وقوعية كافي المحول عن الفاعل وإيقاعية كافي المحول عن المفعول (قوله والتمييز والتفسير) استئناف وأظهر لان المراد به أولا أحد المنصوبات وثانيا لفظه فلم يظهر لم يصح الا

لغة



لفظة واصطلاحاً وهو في اللغة بمعنى فصل النبي عن غيره قال الله تعالى وامتازوا أي المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من النيط أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مخص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم بما ذكرته في حدي الحال والتمييز أن التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً فضلة مينا لأبهام إلا أنه يفارقه في أمرين أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة ككثيراً نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم لله دره فارسا ولله دره ركباً الثاني أن الحال لبيان الهيئات والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز المين للذوات فاحدها أن يقع بعد الأعداد وقسمت العدد إلى قسمين صريح وكناية فالصريح الواحد عشر فما فوقها إلى المائة قول عندي أحد عشر عبداً وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى إني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فثبت فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعاً فاجلدوهم ثمانين جلدة إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وفي الحديث إن لله تسعة وتسعين اسماً وأردت بقولي إلى المائة عدم دخول الغاية في الغيا وهو أحد احتمالي حرف الغاية والكنائية هي كم الاستفهامية تقول كم عبداً ملكت فكم مفعول مقدم وعبداً تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول كم عبيداً ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها إلى جانبها كقولك بكم درهم اشتريت وعلى كم شيخ اشتعلت والجرح حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج أنه بالإضافة القسم أن يقع بعد المقادير وقسمتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمناً والمنوان تنية منا وهو ثمة في المن وقيل في تنيته منوان كما يقال في تنية عصا عصوان الثاني ما يدل على مساحة كقولك شبر أرضاً وجرب نخلاً وقولهم مافي السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على الكيل كقولهم قبز برا وصاع تمر القسم الثالث أن يقع بعد شبه هذه الأشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيراً فهذا يعد شبه الوزن وليس به حقيقة لأن مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في صرفنا الثاني قولهم عندي نحي سمناً والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبمدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا يعد شبه الكيل وليس به حقيقة لأن النحي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيراً وكبيراً ومثله قولهم وطب لبنا والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرًا وراقود خلا الثالث قولهم مافي السماء موضع راحة سحابا فحبابا واقع بعد موضع راحة وهو شبهه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلاً زبداً فزبداً واقع بعد مثل وهي شبهة أن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدًا وذلك لأن الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع وكذلك باب ساجا وحية خزا ونحو ذلك وأما أقسام التمييز المين لجهة النسبة فاربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتمل الرأس شيئا أصله واشتمل شيب الرأس وقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً أصله فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والانفس

(قوله ثلاثة أمور) ولم يجعل الاسم من الأمور لانه جنس مشترك (قوله في كونه منصوباً) هذا لا يؤخذ من الحد بل من ذكرها معاني المنصوبات (قوله أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً الخ) هذا يفهم من ذكر الوصفية في حد الحال والسكوت عنها في حد التمييز (قوله الثالث قولهم مافي السماء الخ) الحق ما سبق له من أن هذا مساحة حقيقة (قوله إن شئت بالوزن) به في بحسب ما يجعل المثلية فيه

هي نافية ومن زائدة (قوله)  
 قميم تحيز اتباعه) اما على  
 بدل الاشتغال لان العلة  
 شرط في الاستثناء المنقطع  
 واما بدل بعض ادعائي واما  
 عطف نسق كما يقول  
 الكوفيون (قوله ان صح  
 التفريغ) أي تفريغ ما قبل  
 الا لما بعدها ليصح عمل العامل  
 في التابع احترازا عن نحو  
 ما زاد هذا المال النقص  
 فيتعين النصب لانه لا يقال  
 زاد النقص وتحقيقه ان  
 المراد بالنقص القدر الذي  
 نقص وذهب وجهه منقطعاً  
 لان المراد بالمال الموجود  
 الحاضر والمال فاعل زاد  
 فالمستثنى منه مذكور كما هو  
 الموضوع وقولنا لا يقال  
 زاد النقص لانه بمعنى كل  
 الناقص على ما علمت في معنى  
 النقص والناقص ما كان  
 ناقصاً لا يكمل وحينئذ  
 فليس القصد من هذا  
 الاستثناء ثبوت المنفى لما بعد  
 الا لما علمت بل القصد به  
 مجرد الاخبار بالمستثنى  
 هكذا ينبغي أن يفهم ولنا  
 كلام آخر مع الحلبي على  
 الازهرية (قوله البعض  
 النخ) لكن القصد في قولهم  
 قام القوم ليس زيداً الحكم  
 على زيد بأنه ليس من البعض

في الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارفعت الرأس وحيء بدل الهاء والتون  
 بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتميزاً وأفردت النفس بعد ان كانت  
 مجموعة لان التميزانما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثاني ان يكون محولا عن المفعول  
 كقوله تعالى وفجرنا الأرض عيونا قيل التقدير عيون الأرض وكذا قيل في غرست الأرض شجراً  
 ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن غيرها كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالي أكثر  
 فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارفعت وانفصل وصار أنا  
 أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ومثله زيد أحسن وجهاً وعمر وأنتي عرضاً وشبه ذلك التقدير وجه  
 زيد أحسن وعرض عمر وأنتي الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارساً وحسبك به  
 ناصراً وقول الشاعر \* يا جارتا ما أنت جارة \* يا حرف نداء جارتا منادى مضاف للباء وأصله يا جارتى  
 فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً مابتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد  
 وما زيد أى شيء عظيم وجارة تميز وقيل حال وقيل مانافية وأنت اسمها وجارة خبرها المجازية أى  
 لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الاول ويدل عليه قول الشاعر

يا سيد اما أنت من سيد \* موطاً الا كناف رحب الذراع

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز \* ثم قلت (التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون  
 أو بما خلا أو بما عدا مطلقاً أو بالا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فثربوا  
 منه الا قليلاً منهم \* ومالي الا آل أحمد شيعه \* وغير الموجب ان ترك فيه المستثنى منه فلا أثر فيه لالا  
 ويسمى مفرغاً نحو ما قام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء متصلاً فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو  
 ما فعلوه الا قليل منهم أو منقطعاً قميم تحيز اتباعه ان صحح التفريغ والمستثنى بقبر وسوي مخفوض  
 وبخلاف وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى  
 بالا) : وأقول التاسع من المنصوبات المستثنى وانما يجب نصبه في خمس مسائل احداها أن تكون أداء  
 الاستثناء بليس كقولك قاموا ليس زيداً وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه  
 فكلوه ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة الا في الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً باجاء  
 الثانية أن تكون أداة الاستثناء لا يكون كقولك قاموا لا يكون زيداً فلا يكون أيضاً بمنزلة الا في  
 المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً كما هو واجب مع ليس والعلة في ذلك فيهما ان المستثنى بهما  
 خبرها وسيأتي لنا ان كان وليس واخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر فان قلت فإين اسمهما قلت  
 مستتر فيهما وجوبا وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل ليس بعضهم زيداً ولا  
 يكون بعضهم زيداً ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساء  
 فوق اثنتين أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والانات  
 فكانه قيل أولاً يوصيكم الله في بنيتكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة أن تكون الاداة  
 ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيداً وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه

ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* وكل لعمري لا محالة زائل

الرابعة أن تكون الاداة ما عدا كقولك جاء القوم ما عدا زيداً وكقول الشاعر

القائم لا الحكم على البعض بأنه ليس زيداً كما يقتضيه هذا الاعراب وان تلازم الكن الملاحظ مختلف كذا ذكره في ومن الناس من يعبد الله على حرف تمل  
 حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدأ لان المقصود الحكم على بعض الناس بأنه يعبد لا على من يعبد به بعض الناس فتأمل (قوله ومثله قوله تعالى يوصيكم الله

تمل الندامى ماء داني فاني \* بكل الذي بهوى نديمي . وولع

فالياء في موضع نصب بدليل الحاق نون الوقاية قبلها وحكي الجرعى والربى والاخفش الجر بعد ما خلا وما عدا  
وهو شاذ فلهاذا لم احتفل بذكره في المقدمة فان قلت لموجب عند الجمهور والنصب بعد ما خلا وما عدا وما وجه  
الجر الذي حكاه الجرعى والرجلان قلت اما وجوب النصب فلان ما له اخلة عليه ما مصدرية وما المصدرية  
لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية واما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ فان المعهود في  
زيادة ما مع حرف الجر ان لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فيها  
نقصهم ميثاقهم لعيانهم مما خطاياهم . ثم أغرقوا قولي . مطلقا راجع الى المسائل الاربع أي سواء تقدم الاميجاب  
أو التني أو شبهه الخامسة أن تكون الاداة الاوذلك في مسلتين احدهما أن تكون بعد كلام تام موجب  
ومرادى بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالاجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام وذلك كقوله  
تعالى فشر بوا منه الا قليلا منهم . وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى  
متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم

ومالى الا آل أحمد شعبة \* ومالى الامذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هذا استطردت في بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه متردد  
بين باب المنصوبات وغيره فاذا ذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفي والنهي والاستفهام فان كان المستثنى  
منه محذوفا فلا عمل فيه الا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل  
فيما بعدها ولم يشغله عنه شئ . تقول ما قام الا زيدا فترفع زيد على الفاعلية وما رأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية وما  
مررت الا بزيدا فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما أن يكون الاستثناء  
متصلا وهو أن يكون داخل في جنس المستثنى منه أو منقطعا وهو أن يكون غير داخل فان كان متصلا جازي  
في المستثنى وجهان أحدهما هو الراجح أن يعرب بأعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من  
كل والثاني النصب على أصل الاستثناء وهو عربي جيد مثال ذلك في النفي قوله تعالى ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم  
أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل على أنه بدل  
من الواو في فعلوه كأنه قيل ما فعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى  
ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قري بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه  
الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر في يقنط ولوقري الا الضالين بالنصب على  
الاستثناء لم يمتنع ولكن القراء سنة متبعة وان كان منقطعا فالجوازون يوجبون نصبه وهى اللغة العليا ولهذا أجمعت  
السبعة على النصب في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء  
وجه ربه الاعلى ولو أبدا لم يقبله لقري برفع الا اتباع والا ابتغاء لان كلامهما في موضع رفع اما على أنه فاعل  
بالجار والمجرور والمعتمد على النفي واما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميمون يميزون الابدال ويختارون  
النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس \* الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه و ذكرت أيضا أن المستثنى بغير وسوي مخفوض دائما  
لانهم ما مالازمان الاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فها مضافان اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى  
بجاء وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على أن يقدرن حروف جر والنصب على أن يقدرن أفعالا  
استقر قاعلهن والمستثنى مفعول هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى انها لا تكون

(الخ) أقول حيث رجع  
الضمير للبنات لم يحتج لذكر  
نساء فالاحسن ان المراد  
بالاولاد أو لا المطلق وقوله  
لذكر مثل حظ الانثيين  
لذكر من هذا المطلق ان  
كان ذكرا وقوله فان كن  
نساء الضمير للاولاد أى فان  
تحققن في النساء الخاص  
فتأمل (قوله الكميت) بصيغة  
التصغير (قوله وبلدة) قبل  
سميت بلدة لتبدها أى  
سكونها ومنه البلدان  
ذمعه لا يتحرك في الدقائق

الافعال ولا في المستثنى بحاشا غير الجبر لانه يري انها لا تكون الاحرفا \* ثم قات (والبواقي خبر كان وأخواتها  
وخبر كاد وأخواتها يجب كونه مضارعاً مؤخر أعينها أفعالاً ضميراً أسماً مجرداً من ان بعد أفعال الشرع ومقروناً  
بها بعد حرى واخلاق ونذر تجرد خبر عى وأوشك واقتران خبر كاد وكر ب وور بما رفع السببي مخبر عى ففى قوله  
\* وما ذاء عى الحجاج يبلغ جهده \* فيمن رفع جهده شذوذاً وخبر ما حمل على ليس واسم ان وأخواتها  
وأقول العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها نحو وسكان ربك قد برأفاً صـ بحتم بعمته اخوانا ليسوا سواء  
وأوصانى بالله لالة والزكاة مادمت حياً الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وقد تقدم في باب المرفوعات ان خبره ان  
لا يكون الافة الامضارع لا وذكرت هنا أنه يقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام أحدها ما يجب اقترانه  
بها وهو حرى واخلاق تقول حرى زيد أن يفـ مل واخلاق السماء أن تمطر ولا أعرف من ذكر حرى من  
التجو بين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها وانما هى حرى بالتثنية اسم لافعل وأبو حيان هو الواهم بل  
ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغو بين كالمسرق على وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا وهو قول  
الاعشى

(قوله ٣ واذا انهمـلت  
بين ما) ويقال ما المهيئة  
لانها هيأت للدخول على  
الافعال ولبعضهم  
عما مل ما عشرين رمت  
حصرها  
فدونكماني من بيت تقرر  
ستفهم شرط الوصل فاحجب  
شكره

يكف ولنى زيد هيأت مصدر  
ويبنى الى الاسماء من ذاك  
شطره

وأخر شطره حروف كما  
تري

أراد بالزائدة غير الكافة  
نحو وفما رحمة عما قليل  
وبالكافة غير المهيئة نحو قما  
ولاسبازيد بالرفع فكفت  
مى عن الاضافة والا  
قال زائدة تعللها مكان  
الكافة تشمل المهيئة

٣ قول المحنى قوله واذا  
اتصلت بين النخ النسخ  
التي بأيدينا وان قرنت  
بها المزيدة النخ

ان يقل هن من بنى عبد شمس \* فخرى أن يكون ذاك وكانا  
القسم الثاني ما الغالب اقترانه بها وهو عى وأوشك مثال ذكرها قول الله تعالى عى ربكم أن يرحمكم  
وقول الشاعر

ولو سئل الناس التراب لا وشكوا \* اذا قيل هاتوا أن يملوا فيه نموا  
ومثال تركها قول الشاعر

عسى فرج يأتي به الله أنه \* له كل يوم في خلقته أمر

وقول الآخر

يوشك من فر من منيته \* فى بعض غراته يوافقها

القسم الثالث ما يرجع تجرد خبره من أن وهو فعل لان كاد وكر ب مثال التجرد منه قوله تعالى وما كادوا  
يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب \* حين قال الوشاة هند غضوب  
ومثال الاقتران بها قول الشاعر

كادت النفس أن تفيض عليه \* مذنوى حشو ربطة وبرود

وقوله

سقاها ذو والاحلام سجلا على الظما \* وقد كربت أعناقها أن تقطعا

تقطع فعل مضارع أصـ له تنقطع خذف إحدى التاءين ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد القسم الرابع  
ما يمتنع اقتران خبره بأن و أفعال الشرع طفق وجمل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وهمل قال الله تعالى  
وطفقا يخلصان وقال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قت يتقانى \* نوبى فانهض نهض الشارب السكر

وقال الشاعر

فأخذت أسأل والرسوم تحيىنى \* وفى الاعتذار اجابة وسؤال

وقال الآخر

أراك عقلت تظلم من أجربنا \* وظلم الجار اذلال المجير

لمائبين من الكاشحين لكم \* أنشأت أعرب عما كان مكنونا

وقال

وقال

\* هيت ألوم القلب في طاعة الهوي \*

وقال

وطشناديار المعتدين فهلهايت \* نفوسهم قبل الامانة تزهق

النوع الثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة أحدها لات كقوله تعالى فتادوا ولات حين مناص والثاني ما كقوله تعالى ما هذا بشر او الثالث لا كقول الشاعر

تغز فلاشي على الارض باقيا \* ولاوزر بما قضي الله واقيا

والرابع أن الناقية كقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد \* الاعلى اضعف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات النوع الثالث عشر اسم ان وأخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمر اقدم وليت بكرا حاضر \* ثم قلت (وان قرنت بمال الزيدة الغيت وجوبا لا ليت فجوازا) وأقول مثال ذلك انما الله اله واحد كما يمايقون الي الموت وقول الشاعر

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما \* أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وجه الاستشهاد بهما أنه لو لا الفاؤه لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية ولكان دخولهما على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحووا يحسبون انما ندمهم به من مال وبنين أي ان الذي بدليل عود الضمير منه اليها ومن المصدرية نحووا عجب في انما فت أي قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملها ما أي ان الذي صنعوه أو ان صنعهم وعلى اتأويلين جميعا فان عاملة واسمها في الوجه الاول مادون صلتها وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال الناقية

قالت ألا ليتما هذا اللحم لنا \* الي حمامتنا أو نصفه فقد

بروي نصب اللحم وورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بايت أما الاعمال فلا نهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيد قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد وأما الاهمال فلا حمل على أخواتها \* ثم قلت (ويخفف ذواتون منها قلن لي لكن وجوبها كأن قيل لا وان غالبا ويغلب معها مهمل اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل بعدها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتفيس أو نفى أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكان ما وجب لان الآن الفعل بعدها دعائيا خبري مفصول بقدا ولم خاصة واسم لاناقية للجنس وانما يظهر نصبه ان كان مضافا وشبهه بنحو لا ذلام سفر عندنا ولا طالع ارجل حاضر ) وأقول يجوز في ان وان ولكن وكان ان تخفف استتمالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر نهم ان كان الحرف الخفيف ان المكسورة جازا الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شدد هاء فان ناقية ولما بمعنى الا ومن اعمال الخفيف قراءة بعض السبعة وان كلاما ليو فيهم وان كان الخفيف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة نهم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو ان الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو ان يورك من في النار أو بشر نحو والحامسة أن غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الصاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سي وان عسى أن يكون قد اقترب أجلبهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها الثاني ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحووا يحسب ان لن يقدر عليه أحد يحسب ان لم يره أحد وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآيات وانالت قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع لو نحن أن لو انشاء أصبناهم بذنوبهم والحامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضي وسوف كقوله

واعلم فعمل المرء ينفعه \* أن سوف يأتي كل ما قدرا  
وان كان الحرف كأن فيقلب لها ماوجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد  
روى قوله

وبوما توافينا بوجه مقسم \* كأن ظنية تطو الى وارق السلم  
بنصب الظنية على أنه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظنية عاطفية هذه المرأة على  
التشبيه المعكوس وهو أبلغ ويرفع الظنية على أنها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظنية  
وبجرها على زيادة أن بين الكاف ومجرورها ولتقدير كظنية وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية  
لمحتاج لفصل نحو قوله

ووجه مشرق اللون \* كأن ندياه حقان

أوفعية فصلت بقدر نحو

لايهولك اصطلاح لظي الحر \* بفتح ذورها كأن قدأما

أر لم نحو كان لم تنفن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤه نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف  
التون وعن يونس والاختش اجازة اعمالها وليس بمسومع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجل  
الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب  
ومبني فالعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه اما  
مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالعاجيلا حاضر أو مخفوض  
بخافض متعلق به نحو لا خير من زيد عندنا والمبني ما عدا ذلك وحكمه أنه يبنى على ما ينصب به لو كان  
معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء \* ثم قلت (والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كي المصدرية مطلقا  
واذن ان صدوت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا أو بعد أن المصدرية نحو والذي  
أطمع أن يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق به لم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو  
وحسبوا أن لا تكون فتنة \* وأقول هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع  
التالي ناصبا والتواصب أربعة لن وكي واذن وأن فأما لن فانها حرف بالاجماع وهي بسيطة خلافا  
للخيل في زعمه أنها مركبة من لا النافية وان الناصبة وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للفراف في زعمه ان  
أصلها لا وهي دالة على نفي المستقبل وعامة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا  
قدمتها عليها في الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه كافرين فلن أبرح الأرض أيحسب أن لن يقدر  
عليه أحد أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه وأن في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست  
الناصب لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كي فنشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتبين ذلك في نحو  
قوله تعالى لكي لا يكون على المؤمنين حرج قالام جارة دالة على التعليل وكي مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية لان  
الجار لا يدخل على الجار ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو جئت كي أن تكرهني اذ لا يدخل الحرف  
المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله

فقلت أ كل الناس أصبحت مانحا \* لسانك كما أن تفر وتخدنا

ولا يجوز في الترخلا فالكو فين وتقول جئت كي تكرهني فتحتمل كي أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل  
بعدها منصوبا بأن محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة وقولى مطلقا راجع الى لن وكي  
المصدرية فان النصب لا يتخلف عنهما ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية

(قوله المكمل للمنصوبات)

وتركه مفعولى ظن لانه

أدرجهما في المفعول به وان

لم ينبه عليه (قوله لان الناصب

لا يدخل على الناصب) أجاز

بعضهم حيث لكى أن تكرهني

على كون كي جارة مؤكدة

للأم أو ناصبة وأن تو كدها

أو بالعكس فإذ ان الناصب

يدخل على مثله وهو القياس

الآتري دخول الجازم على

مثله في ان لم تكرهني أهتكت

(قوله كما أن تفر) الشاهد

في ما وان قيل ان ما هنا كافة

لا مصدرية

آخرتها عن لن وأما اذن فلان نصب بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرية فلا تعتمد شيئا في نحو قولك أنا اذن أكرمك لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدرا قال الشاصر

لئن عادلي عبد العزيز بمنها \* وأمكنني منها اذن لأقبلها

فالرفع لعدم التصدر لالانها فصلت عن الفعل بلالان فصلها بلام مقتر كأيأتي الثاني أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذنه صدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتدافعا الثالث أن يكون الفعل امام متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول كقولك اذن أكرمك والثاني نحو اذن والله أكرمك وقول الشاصر

اذن والله نرهم بمحرب \* يشيب الطفل من قبل المشيب

والثالث نحو اذن لأفعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن يازيدا أكرمك وأما أن فنشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية لازائدة ولا مفسرة الثاني أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهي التالية علما أو ظنا نزل منزله مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما اتفق عنه الشرطان الاول قولك كتبت اليه أن يفعل اذا أردت بأن معنى أي فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تقتضي لوقولك كتبت فلما موضع لها واللام دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأي فان قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون ان مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثاني أن تكون تلك الجملة فيها معنى في القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا تقدير او ذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذا أوحيت الى الحوارين أن آمنوا و برسولي وانطلق الملا منهم ان امشوا أي انطلقوا السنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو وأخردعوهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم الامأمرتني به أن اعبدوا الله فليست أن فيها مفسرة قلت بل لا مرتني وبخلاف نحو كتبت اليه بأن افعل ومثال ما اتفق عنه الشرط الثاني قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضي أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ رفع تكون ألا ترى انها في الآيتين الاوليين وقعت بعد فعل العلم اما في الآية الاولى فواضح واما في الآية الثانية فلان مرادنا بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل على التحقيق فهي فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية والتقدير علم أنه سيكون أفلا يرون أنه لا يرجع اليهم قولا وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن لان الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجري العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على أصله وعدم نزوله منزلة العلم وهو الارجح فلهذا أجموعا على النصب في نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أم حسبتم أن تتركوأ احسب الناس أن يتركوا أنظن أن يفعل بها فاقرة ويؤيد القراءة الاولى أيضا قوله تعالى ان يحسب الانسان أن لن نجعل عظامه ان يحسب أن لن يقدر عليه أحد ان يحسب أن لن يرمه أحد ألا ترى انها فيهن مخففة من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم \* ثم قلت (وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي نحو كي لا يكون دولة وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو حتى يرجع الياموسمي وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا نحو لا يغفر لك الله بخلاف لا لا يعلم أو وجودية نحو ما كنت أو لم أكن لا فعل وبثلاثة من حروف العطف وهي أو التي بمعنى الى نحو لان منك أرتقضي حتى أو الانحو لا قتلته أو يسلم وفاء السبية أو الممية مبوقين بنفي محض أو طلب بغير اسم الفعل نحو لا يقضي عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ونحو لا تظفوا فيه فيحل عليكم غضي \* لانه عن خلق وتأتي منه \*

(قوله وبثلاثة من حروف العطف) وجعلها في الشارح أربعة بضم ثم وجعلها في المتن قسما مستقلا (قوله بمعنى الى نحو لان منك أو تقضي حتى) في الحقيقة بحسن جعل أو هنا بمعنى الا وكأهم رأوا أنه حيث كان اللزوم أمرا متداحسا ان يعتبر له غاية



(قوله في قراءة من نصب) وأما من رفع فظن إلى أنه بالنظر لمن التكلم ليس مستقبل بل أن أريد من قولهم فهو حال وأن أريد من التكلم بالآية عند نزولها كما هو ظاهر الشارح فهو ماض ثم جملة مستقبل بالنظر لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزوال والركب الذي مضى فلا ينافي أن هناك بعضاً منه متأخراً عن القول لأنهم قالوا ذلك في أثناء الكرب وقبل مجيئه النصر بدهشة فتأمل (قوله تقولك سرت حتى أدخلها الخ) يقال الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو السيرة وكانهم رأوا أن القصد في هذا وما بعده إنما هو الأخبار بما حصل الآن فليس انقصد فيه إلى استقبال أصلاً بخلاف حتى يقول الرسول فإنه لما لم يكن المعنى ٧٤ فيه على الحال كان توجيه الاستقبال مجال لكن أنت خير بأنه يصح في الآية الحال المحكي وفي

انتال الحكم بأنه مستقبل بالنظر لما قبلها وإن كان حالاً فلا إشكال باق فتأمل وحرر (قوله الثانية لام العاقبة) أقول لم يذكرها في المتن كأنه رأى قول بعضهم أنها من أقسام العلة (قوله اللام الزائدة) ويمكن أنها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة في المفعول به والتقدير أئامير يد الله ما يريد لأجل أن يذهب عنكم الرجس وأمرنا بما أمرنا لأجل أن نسلم لرب العالمين أو أن الفعل منزل منزلة اللازم (قوله لام الجحود) أي اللام المصاحبة للجحود وهو النفي وليس المراد به نفي المعلوم المحقق ألا ترى الآيات أن كنت تعرف ثم اختلف في لام الجحود فقيل هي زائدة في خبر كان وهو قول الكوفيين ويفتقرون إلى حذف فالتقدير ما كان الله ذاك يذروا والتأويل بالوصف

وبعد الفاء والواو أو وثم إن عطف على اسم خالص نحو أو يرسل رسولاً ونحو \* لبس عبادة وتقر عيني \* ولك معهن ومع لام التعليل اظهرا (ان) وأقول اختصت أن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف أخواتها الثلاثة فإنها لا تنصب الظاهرة وإنما تنضم في الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف فاما حروف الجر التي تنضم بعدها فتلاثة حتى واللام وكى التعليلية أما حتى فتدح حتى تفي إلى أمر الله حتى يرجع اليناموسي وليس النصب بحتى نفسها خلافاً لـ كوفيين ولا يجوز اظهرا أن بعدها في شعر ولا نثرو يشترط لاضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبل بالنظر إلى ما قبلها سواء كان مستقبل بالنظر إلى زمن التكلم أو لا فالأول كقوله تعالى لن نرجع عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسي ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى وهو ملازم منهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك أسلمت حتى أدخل الجنة والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب يقول فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزوال لا بالنظر إلى زمن الأخبار فإن الله عز وجل قص علينا ذلك بعدما وقع ولو لم يكن الفعل الذي بعده حتى مستقبلًا باحداً لاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الأبل حتى يجي البعير يجربطه ومرض زيد حتى لا يرجو أنه فأن المعنى حتى حالة البعير أنه يجي يجربطه وحتى حالة هذا المريض أنهم لا يرجون أنه الواضح فيه أنك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا أحتاج إلى السؤال أي حتى حالتي الآن أني لا أحتاج إلى السؤال عنها وأما اللام فلهما أربعة أقسام أحدها اللام التعليلية نحو وأنزلنا إليك الذكركتين للناس ومنه أنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فإن قلت ليس يفتح مكة علة للغة فقلت هو كذا ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للذي صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة وأتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك في أن اجتماعها عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وأتمام مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضاً لام الصيرورة ولا مالمال وهي التي يكون ما بعدها تقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فان التقاطهم له إنما كان لرأفهم عليه ولما أتى الله تعالى عليه من المحبة فلا يرام أحد إلا حبه فقصدهوا أن يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً الثالثة اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعدي نحو يريد الله ليبين لكم أنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك اظهرا أن بعدهن قال الله تعالى وأمرت لأن أكون الرابعة لام الجحود وهي الآتية بعد كون ماض منفي كقول الله تعالى ما كان الله ليذنب المؤمنين على ما أنتم عليه وما كان الله ليطلعكم على الغيب وهذه يجب اضمار أن بعدها وأما كي ففي نحو جيتك كي تكرمي إذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام

فلاذلم يسمع في يذر الألام المضارع والأمر وأما المبالغة فلا تحسن هنا لان القصد نفي أصل الشيء على أنها إساءة أدب كما ذكروا في كون رب بمعنى التربية أطلق على الله مبالغة وقال البصريون هي اللام المقوية لوصف هو خبر كان لضعفه بأنه فرع الفعل وليست زائدة محضة كحقيقته في المنفى والتقدير ما كان الله يريد إلا أن يغفر لهم وقس ويمكن على إبدائها لليلة والتقدير ما كان الله يريد إلا أن يغفر على الوجهين السابقين آنفاً فليتأمل

والتقدير حيثك كي أن تكرمني ولا يجوز التصريح بأن بعدها لا في الشعر خلافا للكوفيين وقد مضى ذلك وأما حروف العطف فأربعة وهي أو والواو والفاء وثم وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو ومنها ما لا يجب معه الاظهار وهو ثم ومنها ما تارة يجوز معه الاظهار وتارة لا يجوز معه الاظهار وهو الفاء والواو وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة فاما أو فينتصب المضارع بأن مضرة بعدها وجوبا اذا صح في موضعها الي أو الا فالاول كقولك لا لزمنك أو تقضي حتى وقوله

لا تسهلن الصعب أو أدرك المني \* فانتقادت الآمال الانصار

والثاني كقولك لا لقتل الكافر أو يسلم وقوله

وكننت اذا غمرت قناة قوم \* كسرت كعوبها أو تستقيا

أي الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الي أن تستقيم لان الكسر لا استقامة معه وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما أحدهما أن تكون الفاء للسببية والواو للامعية فلهذا رفع الفعل في قوله \* ألم تسأل الرب القواء فينطق \* وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتي الثاني أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب فلا يجوز ان نصب في نحو زيد يا بني افيحدثنا فاما قوله

سأترك منزلي لبني تميم \* وألحق بالحجاز فاستريحا

فضرورة وقيل الاصل فاستريح بنون التوكيد الخفيفة فابدت في الوقف ألفا كالتقف على لنسعا بالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا طلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتضيض والتثني والاستفهام فهذه سبعة مع التثني صارت ثمانية وهذه المسئلة التي يعبر عنها بمسئلة الاجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول يخصه فلتسلكم على ذلك بما يكشف اشكاله فتقول أما التثني فتقولك ما تأتيني فأكرمك ولك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقد رالفاء لجرد عطف لفظا الفعل على افظا ما قبلها فيكون شريكه في امرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبله امر فروع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكانت قلت ما تأتيني فأكرمك فهو شريكه في التثني الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك التثني السابق فكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني أن تقد رالفاء لجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع استئنافه أن يقدر مبنيا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والحاجز فتقول ما تأتيني فأكرمك بمعنى فأنأكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتبائه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أي فهو لا تنفاه القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الاول شمل التثني فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب التثني فيه الي ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على التثني الذي قبله فيكون شريكه في التثني وانما أخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ما تأتينا فحدثنا وهو سهو ذيستحيل أن يتثني الايتان ويوجدا الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقد رالفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول بمقابلها وتقدر التثني منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ انصب بأن مضرة وجوبا والتقدير ما يكون منك ايتان فأكرم أي ما يكون منك ايتان فيعقبه معنى اكرام بل يكون منك ايتان ولا يكون معنى اكرام الرابع أن تقد رالفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول بمقابلها

(قوله ولا يجوز أن يكون

التقدير الخ) مبني على ان

ضمير تستقيا لا كعوب

ويصح أنه لا يقوم أي أنه

يكسر الكعوب أي رؤساء

الشرالي أن تستقيم رعيهم

وقوله قناة قوم من اضافة

المشبه به للمشبه والقناة الرح

والكعوب ما يبرز في

الااييب (قوله وهو سهو

اذ يستحيل الخ) يمكن أن

ولكن تقدر التني منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد اتني ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام وهذا ان الوجهان سائغان في ما تأتينا فتحدثنا اذ يصح ان يقال ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث وأن يقال ما تأتينا فكيف تحدثنا وتلخص أن لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين فان قلت هل يجوز أن يقرأ أولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب قلت نعم يجوز على الوجه الثاني وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تأتينا محدثا لا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا فان قلت فاذا كان للنصب في الآية جائر على الوجه الذي ذكرته فبالله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لو جهين أحد هما أن القراءة سنة متبعة وليس كل ما يجوز العريية تجوز القراءة به الثاني ان الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآي والنصب بمحدثها فيقول معه التناسب ومن يحكي النصب بعد التني قول الله عز وجل لا يقضي عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا على قولك ما تأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان التني في المثال الاول قد انتقض بالا وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للتني ونفي التني ايجاب وأما الامر فكقوله

يا ناق سيري عنقا فسيحا \* الى سليمان فستريحا

وشرطه أمر ان أحدهما أن يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائي والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن تقول صه فلتكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو زال فتحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فتكرمك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا وأما النهي فكقوله لا تفعل شرا فاعاقبك وقول الله تعالى لا تقربوا عني الكذب فيسحقكم بمذاب ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ولو قصص النهي بالاقبل القاء لم تنصب نحو لا تضرب الاعمر افيغضب فيجذب فيغضب الرفع وأما الدعاء فكقوله اللهم تب علي فأتوب وقول الله تعالى ربنا أطمس على أموالهم واشدو على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب ووقني فلا أعدل عن \* سنن الساعين في خير سنن

وشرطه أن يكون بالفعل فلو قلت سقيالك فيريك الله لم يجز النصب وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فافكره بخلاف هل أخوك قائم فافكره ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من بدعوني فاستجب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالطرف نحو أين يترك فازورك ومتى تسير فارافك وكيف تكون فاصحبك فان قلت فبال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قلت لو جهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء والثاني أن اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عمدا دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانه لا يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت بردها الوجه قوله تعالى أنجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سواد أخى فان موارد السوأة لا يتسبب عمدا دخل عليه حرف الاستفهام لان المعجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله قلت ليس أواري

مرادهم أنت ليست عادتك  
الاثبات لنا فأنت تحدثنا  
الآن جيرانا وهو ظاهر  
(قوله ان الاستفهام هنا  
معناه الاثبات) أقول يأتي  
له في واو المعية النصب في قول  
الخطبة \* ألم أك جاركم  
ويكون يعني \* البيت  
والظاهر ان الاستفهام فيه  
تقرير يعنى الاثبات

منصوب في جواب الاستفهام وإنما هو منصوب بالمعطف على الفعل المنصوب وهو كون فان قلت فقد جعله  
الزمخشري منصوب في جواب الاستفهام قات هو غلط في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع المساء  
قتسبح وكقولك ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما \* قد حدثوك فإراء كن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا أتيت الله تعالى فيغفر لك وهو إلا أسامت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان  
بجمعهما التنبيه على الفعل الآن في التحضيض زياده نو كيد وحث وأما قوله تعالى لو لأخرنني إلى أجل قريب  
فأصدق فن باب النصب في جواب الدعاء ولكن استمرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء وأما التنفي  
فكقوله تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر \* ألا رسول لنا منها فيخبرنا \* فهذه أمثلة النصب  
بعدفاء السببية في هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعدواو المعية في المواضع المذكورة فسمع في خمسة وقاسه  
الزحويون في ثلاثة فالخمس المسموع فيها أحدها التنفي كقوله تعالى وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم وما يعلم  
انصارين والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في  
ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما و  
الحال والتقدير بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثاني الأمر كقوله  
قلنا ادعي وأدعوان أندى \* لصوت أن ينادى داعيان

والثالث النهي كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره \* هلا لنفسك كان ذا التعليم

ابدا بنفسك فانها عن غيبها \* فاذا انتهت عنه فانت حكيم

فهناك يسمع ما تقول ويشق \* بالقول منك وينفع التعليم

لأنه عن خالق وتأتي مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم

وقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزم التاني وكان شريك  
الاول في النهي وكانت قات لا تفعل هذا ولا هذا حينئذ فيلتنقيا كنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء  
لسا كنين وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله فنسبت الفعل بأن مضمرة وكان النهي  
ا حينئذ عن الجمع بينهما وإن أردت الاستثنا فرت التاني والرابع التنفي كقوله تعالى ياليتنارد ولا نكذب  
بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وهو الخطيئة

ألم أك جاركم ويكون بيني \* وبينكم المودة والاخاء

وينصب الفعل المضارع بأن مضمرة جواز الا وجوبا بعد الاربعة أحرف وهي الفاء والواو وهم واو وذلك اذا  
عطفن على اسم صريح مثال ذلك بعدا وقول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب  
أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه يقرأ في السبع ورفع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله قرئ  
لأن لي بكم قوة أو آوى بنصب آوى ولا وجه له ورد عليه ابن جني في محنته وغيره وقالوا وجهها كوجه قراءة  
أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكانه قيل لو أن لي بكم قوة أو آوى الي  
ركن شديد ومثال ذلك بعدا والواو قول ميسون بنت بحدل

لللبس عباءة وتقر عيني \* أحب الي من لبس الشفوف

الرواية فيه بنصب تقر وذلك بأن مضمرة على أنه معطوف على اللبس فكانه قيل لللبس عباءة وقرعة عيني ومثال  
ذلك بعد الفاء قوله

لولا توقع معترفه فراضيه \* ما كنت أوترأربا على ترب

ومثال ذلك بمد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليكاثم أعقله \* كالثور يضرب لماعاف البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمدا الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فزارا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضمة هاء عن حملها بخلاف الثور وقول اسم صريح احترام من نحو ما تأنيب فتجد شفا العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا أن التقدير ما يكون اتيانا لخديث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمارا هناك واجب لا جائز بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمارا أن جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على أن الاظهار أحسن من الاضمار \* ثم قلت \* (باب المجزورات ثلاثة أحدها المجزور بالحرف وهو من والي وعن وعلى والياء واللام وفي مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا والياء لله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكما الاستفهامية أو ان المضمره وصلتها ومنذ ومنذ من غير مستقبل ولا مبهم ورب بضمير غيبة مفر دمذكو يميز بمطابق للمعنى قليلا ولمسك موصوف كثير ) وأقول لم أنيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجزورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجزور بالحرف ومجزور بالاضافة ومجزور بمجاوزة مجزور وبدأت بالمجزور بالحرف لانه الاصل وانما أذكر المجزور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البديل وعامل محذوف في باب البديل فرجع الجبر في باب التوابع الى الجبر بالحرف والجبر بالاضافة وقسمت الحروف الحارة الى ستة أقسام أحدها ما يجزى الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والي وعن وعلى والياء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم لتركن طبقاتن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تخملون آمنوا بالله ورسوله آمنوا بالله مافي السموات ومافي الارض له مافي السموات ومافي الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للمؤمنين وفيها ما تشتهي الانفس الثاني ما لا يجزى الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو اثالث ما يجزى لفظتين بعينهما وهو اثناء فانها لا تجزى الاسم الله عز وجل وربها مضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله تفؤنذكر يوسف تالله لقد آثر الله علينا وتالله لا كيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وتربي لافعلن الرابع ما يجزى فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي كقائنها لا تجزى الا امرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفقر الخاص يقال لك جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة الحجي مله أو كيمه فكما ان له جار ومجزور كذلك كيمه والاصل لمساو كيمه ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فبم أنت من ذكراهم يتساءلون بهم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني ان المضمره وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمي فان قدرت كي تميليلة فالنصب بأن مضمره وان المضمره مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجزور بكبي وكأنك قلت جئتك للاكرام الخامس ما يجزى نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومنذ فان مجزورها لا يكون الاسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الامعينا لامبهما ولا يكون ذلك الميعن الا ماضيا أو حاضر الاسم متبعا لاقول مارأيت منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ولا تقول لأراده منذ غد ولا منذ غد وكذا لا تقول مارأيت منذ وقت السادس ما يجزى نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب قائم ان جرت ضمير افلا يكون الا ضمير غيبة مفر دامت ذكر امراداه المفر المذكور وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطا بقا لله في المراد منصوبة على التمييز نحو ربه رجا لقيت وربه رجلين وربه رجا لاور به امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير قال قلت قد كان من حقلك أن تؤخر اثناء في الذكر عن الحروف



فيه نصب الثاني واتباعه للاول وبمعنى اللام في الباقي) وأقول الثاني من أنواع الجرورات الجرور بالاضافة والاضافة في اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلنا هاهنا أضفنا ظهورنا \* الى كل حارى جديد مشطب

أي لم يدخلنا هاهنا أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يعم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن التون في نحو غلام زيد وضاربي عمرو قال الله تعالى تبت يدا أبي لهب أنا مرسلو الناقة أنا مهلكوا أهل هذه القرية وذلك لأن نون المثني والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولي ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبيهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين بقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فثبت التون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت به الى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها وكان الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والتون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بدلالة لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمر ومع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب ان تجرد الغلام من أل وان تعتقد في زيد الشيوع والتكثير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفا والذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب يازيد والضارب يوزيد وقد تقدم شرحهم في فصل المحلى بال فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم لي استثناء ثم ينت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زیده اسم المفعول كمعطي الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا أما أنه لا يستفيد تعريفًا فلا جماع ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هــد يا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب بمطرنا خبرا ثانيا ولا خبر المبتدأ محذوف وأما أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيد بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب ان ضارب زيد ليس فرعا من ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادت التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيد بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تصف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الانفصال اذا لاصل ضارب زيدا كما ينشأ وانما سميت لفظية لانها أفادت أمر اللفظ وهو التخصيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما اتى فيها الامران المذكوران أو أحدهما مال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما متفقان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لاهل لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ونحو غلام امرأه اللهم الا في مثلين فإنه لا يعرف ولكن يتخصص احدهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كغير ومثل وشبه وخذن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك أنك تصف بها التكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل خدتك قال الله تعالى ربنا أخرجننا لنعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للتكره كان يقع حالا أو تميزا أو اسما للناقة للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتميز كقولهم كفاة وفصـيلها فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على



التمييز وفصلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا كقولك لأبأزيد ولا غلامى لعمرو فان  
الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر  
أبالموت الذى لا بدأنى \* ملاق لأبألك تخوفنى

فهذه الانواع كلها منكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقة وفصيل لهما ولا أبالك ثم بينت ان  
الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بنى ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بنى ضابطها أن يكون  
المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار تر بص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد  
الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر التحويين لم يثبت بجي الاضافة بمعنى في والمقدرة بمن  
ضابطها أن يكون المضاف اليه كالا للمضاف وصالح الاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد ألا ترى ان الحديد  
كل والخاتم جزء منه وأنه يجوز ان يقال الخاتم حديد في خبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو زيد  
وغلام عمرو ونوب بكر \* ثم قلت (الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا حجر ضرب خرب وقوله  
\* يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح) وأقول الثالث  
من أنواع المجرورات ما جر مجاورة المجرور وذلك في بابي التثنية والتوكيد قيل وباب عطف النسق فاما التثنية ففى  
قولهم هذا حجر ضرب خرب روي بخفض خرب لمجاورته لضرب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو  
الجحور وعلى الرفع أكثر العرب وأما التوكيد ففى نحو قوله

يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* ان ليس وصل اذا انحلت عمرا الذنب

فكلهم توكيد لذوى لا لازوجات والاقال كلهم وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم التثنية ولكنه  
خفض لمجاورة المخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من  
جر الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرأس وانما كان حقه التثنية كما هو قراءة جماعة آخرين وهو  
منصوب بالمعطف على الوجوه والايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون  
ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف المعطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم  
لا يتمتع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالتثنية والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبى امتناعه في  
البدل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو مجوز تقدير اورأى هؤلاء ان الخفض في الآية انما هو بالمعطف  
على لفظ الرأس قبل الرجل منسولة لا ممسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الغسل قال أبو  
على حكى ثامن لا يتم ان أبأزيد قال المسح خفيف الغسل قالوا يقال مسحت للمسح وخصت الرجلان من بين  
سائر المنسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما اذا كانتا مظنة للاسراف والثاني ان المراد هنا المسح  
على الحنين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرجل والسنة يثبت ذلك  
ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبى صوت القرآن العظيم عنه الثاني  
أنه اذا حمل على ذلك كان المعطف في الحقيقة على الوجوه والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو  
وامسحوا برؤسكم واذا حمل على المعطف على الرأس لم يلزم الفصل بالأجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين  
بغير دافعا عن الجملة الثالث ان المعطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور  
والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة التثنية قلت لانسم انما عطف على الوجوه والايدي  
بل على محل الجار والمجرور كما قاله

يسلكن في نجد وغورا حائرا \* فواسقاعن قصدها جوارا

ثم قلت

(قوله الثالث ان المعطف  
على هذا التقدير حمل على  
المجاور الخ) الاولى حذف

أو مكانا وأما أي فليست  
لجرد التعليق بل تعين بحسب  
ما تضاف اليه والمصنف  
أراد المجزومات لفظا  
والا لما خص المضارعة  
لان الماضي يكون  
في محل جزم أي  
محل لفظ أو فعل لو كان  
معربا كان مجزوما على أحد  
الوجه السابقة في نظيره  
لا اسم هذا العمل يتبع  
الطاب فلما كان القسم  
الاول يتحقق معناه في فعل  
واحد جزم فعلا واحدا  
بخلاف التعليق قائما يكون  
بين اثنين (قوله لم يلد)  
المشهور ان لم يلد المضي  
وكانه خص هذا لانه محل  
النزاع لانه قيل قد ولد  
العزيز والمسيح وان المسيح  
ولده مريم وان كان النفي  
في الواقع أزليا بديا سبحانه  
وبك رب العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين والحمد  
لله رب العالمين (قوله الي انها  
اسم) والظاهر انها عندهم  
لغير العاقل كهمسا (قوله  
التلاع) نقل عن الشنواني  
انه بقاء النفوس جمع تلمة  
وهي ما ارتفع أو انخفض  
من الارض أي لا أحل  
فيها بهن طالبي الارفاد

(باب المجزومات الافعال المضارعة الداخلة عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا  
في النهي وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذا والمجرر والتعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما للغيره  
ومق وأيان للزمان وأين وإني وحيثا للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمي أولهما شرطاً ولا يكون ماضي  
المعني ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قدولا ناف غير لا ولم وتانيهما جواباً وجزاء) وأقول لما  
أنهيت القول في المجزورات شرحت في المجزومات وبهذا الباب تم أنواع المبررات وينت أن المجزومات هي  
الافعال المضارعة الداخلة عليها أداة من هذه الأدوات الخمسة عشر وأن هذه الأدوات ضربات ما يجزم فعلا  
واحدا وهو أربعة لم يولد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولم نحمل ما يقض ما أمره بل لما يذوق عذاب ولما يعلم  
الله الذين جاهدوا منكم ولا امر نحول لينفق ذو سعة من سعته ولا في النهي نحول لنحزن ان الله معنا وقد يستعار  
ان للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى  
سنة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذا ماقال الله تعالى وان تعودوا  
نعد وتقول اذما تقيم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذا فنحن سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج  
والفارسي الى أنها اسم وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسما وذلك بالاجماع في غير  
مهما وعلى الاصح فيها الدليل عليه قوله تعالى. ههنا تاتنا به من آية فساد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير  
الاعلى اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به الثالث  
ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله  
مهما تاتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان  
كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة • ولكن متى تسترفد القوم أرفد

(وقول الآخر)

أيان تؤمنك تامن غيرنا واذا • لم تدرك الامن من انزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وإني وحيثا كقوله تعالى أينا تكونوا  
يدرككم الموت وقول الشاعر

خيلي اني تاتاني تاتيا • أخا غير ما يرضيك لا يحاول

وقوله

حيثا تستقم يقدر لك الله نجاحا في فابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهي أي قائما بحسب ما تضاف اليه فهي في قولك أيهم يقيم أقم معه من باب  
من وفي قولك أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي قولك أي يوم نضم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان  
نجلس أجلس من باب أين ثم بينت ان الفعل الاول يسمى شرطاً وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني  
والعلامة تسمى شرطاً قال الله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها والاشراط في الآية جمع شرط بفتح حين  
لا جمع شرط بسكون الراء لان فعلا لا يجمع على أفعال قياسا لا في مثل الوسط كاثواب وآيات ثم بينت ان فعل  
الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضي المعني فلا يجوز ان قام زيدا مس أقم معه وأما قوله تعالى

أي الاعطاء ووجد بالقاف وهو ما ارتفع فقط (قوله تؤمنك) يسكون الهمزة وكسر الميم

مخففا واليت من البسيط

(قوله اذا ما تسبنا) ظاهر هذا ان الجواب ايضا لا يكون ماضى المعنى وهو الحق لانه معلق على ٨٣ الشرط وأما قوله ان كان قيصة قد

من قبل فقد صدقت فمناه تين  
صدقها وأنت الفاء لانه على  
اضمار قد وهذا خير من جعل  
المصنف الجواب هنا ماضيا  
معنى (قوله فلا يخف) أى قلناه  
عن الخوف وهذا كناية عن  
لازمه من اتقاء الخوف  
وليس القصد انه ان خاف  
اقتحم النهي اللهم ارزقنا  
الخوف منك يا رحيم (قوله  
ولو باسمية) أى هذا ان  
كان بفعل الامر ومثله  
له بقوله تعالى قل تعالوا  
أتل أو باسمية غير خبر  
ومثله بقوله أين يتك  
أو باسم فعل ومثله بمكانك  
تحمدى أو بما لفظه لفظ  
الخبر ومثله بقوله حسبك  
الحديث يمت الناس فان  
حسب ابا معنى كاف وأسم  
فعل مضارع بمعنى يكفى  
فلم يرتب الامثلة (قوله  
كون الجواب محبوبا) أى  
ليصح حلول ان مع لا  
النافية قبله قال الاشمونى  
وشرطه بعد الامر محبة ان  
الشرطية بدون لا فلا يجزم  
فى أكرمى لا أكرمك اذ لا  
يناسب ان تكرمى  
لا أكرمك ويجري فيه  
خلاف العكسائى (قوله

ان كنت قلته فقد علمته فالمنى ان يتبين اني كنت قلته كقوله \* اذا ما تسبنا لم تلدنى لثيمة \* فهذا في الجواب  
نظير الآية الكريمة في الشرط الثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لقم أو لا تقم الثالث ان لا يكون جامدا  
فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بتفيس فلا يجوز ان سوف يقم الخامس ان لا يكون  
مقرونا بقدر فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقيم السادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي فلا يجوز ان لما يقيم ولا ان  
لن يقيم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فابلت رسالته ونحو لا تفعلوه تكن فتنة  
في الارض ثم بين ان الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع  
بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه \* ثم قلت (وقد يكون  
واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قيصة قد من قبل فصدق الآية فمن يؤمن بربه فلا يخف بخس أو جملة  
اسمية فيقترن بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شيء قدير ونحو اذاهم يقنطون) وأقول قد يأتي جواب  
الشرط واحدا من هذه الامور الستة التي ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب ان يقترن بالفاء مثال ماضى المعنى ان  
كان قيصة قد من قبل فصدق وهو من الكاذبين وان كان قيصة قد من دبر فكذب وهو من الصادقين ومثال  
الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبيكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخف بخس ولا رهقا فمن قرأ فلا  
يخف بالجزم على ان لانه اية وأما من قرأ فلا يخف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا فكان  
مقتضى الظاهر ان لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف والتقدير فهو لا يخف فالجملة اسمية  
وسياقها ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير في نحو ومن عاد فينتقم الله منه أي فهو ينتقم  
الله منه ولو لا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجامد قوله تعالى ان ترى أنا أقل منك مالا وولدا  
فصبري ان يؤتيني خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعمامى ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال  
المقرون بالتفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستكف عن عبادته ويستكبر  
فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقدر قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بناف غير  
لا ولم وان لم تفعل فابلت رسالته ومانعه لو امن خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وقد  
يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين أما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان  
يسلك بخير فهو على كل شيء قدير والثاني كقوله تعالى وان لم تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون \* ثم قلت  
(ويجوز حذف ما علم من شرط بعدوا الانحوافعل هذا والاعاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت ان  
تبني نفقاي الارض أو جملة شرط وأداته ان تقدمها لم يطلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا  
أتل ونحو أين يتك أزرك وحسبك الحديث يمت الناس وقال \* مكانك تحمدى أو تستريحى \* وشرط ذلك بعد  
النهي كون الجواب محبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة) وأقول مسائل الحذف الواقعة في باب الشرط والجزاء  
ثلاثة المسألة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما ان يكون معلوما والثاني ان يكون فعل  
الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الأمرين ويمتنع ان تقوم وان تقعد ونحو ما حيث لا دليل لا تتفاء  
الأمرين ونحو ان قت حيث لا دليل لا تتفاء الأمر الاول ونحو أنت ظالم ان فعل لا تتفاء الأمر الثاني قال الله  
تعالى وان كان كبر عليك امر اضهم فان استطعت ان تبني نفقاي الارض أو سلماني السماء فتأنيهم بآية تقديره  
فافعل والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه

تقديره فافعل) وهو معلوم بالنوع من السوق (قوله طول الكلام) وهو مما يحسن معه الحذف لانه لا اجحاف حيث بذل اراحة من الطول

(قوله فليست انما نحن فيه) أي لان كلامنا فيها اذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان معمولا لهما الاذان انما يتيم الكلام بهما وقوله في صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لا ينافي هذا لان معناه بدون الاداة احتراز عن الجزم في جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومقابلته ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بأنه لا يظهر في أكرمى أكرمك اذا تدخل في الشائع على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بأنه يغتفر في المقدر ما لا يغتفر في الملفوظ ترويح وقيل بل الطلب لأنه من معنى التعليل ورد بأنه معنى حق أنه يؤدي بالحرف والذي عرف تضمنه معنى الحرف الاسم لا الفعل وأقول قد ٨٤ تضمنت عسى الترجي ونعم المدح وشئ الذم الى غير ذلك على أنه يرد على اضرار الاداة أن الجازم في

الفعل كالجار في الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا انما يجزم في جواب النفي لان فيه جزما بعدم الوقوع كالإيجاب الذي جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذي يحتمل الوقوع وعدمه (قوله بنية الوقف) أي فأتى به على حالة الوقف وهو السكون (قوله لاختلاف معنيهما) أي لان لكل واحد منهما معنى مستقلا فليس معناه واحدا حتى يكون بدل كل ولا الثاني جزء الاول حتى يكون بدل بعض وأما قوله وعدم دلالة الاول على الثاني فهو نفي لبطل الاشتغال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البطل اجمالا فقولك نفى زيد يدل على شيء نافع علميا أو مالا أو جازما اذ لا معنى لتفنع الذات من حيث هي

الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والاعاقبتك أي والاتب عاقبتك وقول الشاعر

فطلقها فلست لها بكفء \* والا يمل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعدوا لا فيكون شاذا الا في نحو ان خبرا غير قياس كما مر في بابه على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملة تها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشر كين استجارك فليستا بمناحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بالانافية كما نلت المسئلة الثالثة حذف اداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو اتنى أكرمك تقديره اتنى فان تاتى أكرمك فأكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور وهذا هو المذهب الصحيح والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا أتله ما حرّم ربكم عليكم أي تعالوا فان تالوا أتله ولا يجوز أن يقدّر فان تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطري بن الفجاءة

أبتلى عفتى وأبى تلادى \* وأخذ الحمد باليمن الربيع

وامساكي على المكروه نفسي \* وضربي هامة البطل المشيع

وقولى لكما جشأت وجاشت \* مكانك محمدى أو تستريحى

لادفع عن ما ترصالحات \* وأحمى بعد عن عرض محجيج

فجزم محمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى ائبتي وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلّم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار أو كل السبع في قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يكلك تعين الرفع خلافا لكسائي ولا دليل له في قراءة بعضهم ولا تمن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك ان فيه تحصيلًا لتناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن ان يقدر بدلا لما قبله كازعم بعضهم لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني ثم قلت (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليه متقدمة لفظا نحو هو ظالم ان فعل أو نية نحو ان قت أقوم ومن ثم امتنع في النثر ان تهم أقوم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا أو قسم الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه تمتع وهو ما اتنى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجد فيه ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة لذكر لفظا وتقديرا وواجب وهو ما كان دليلا لجملة المذكورة فاتت مقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها

فقولك علمه بدل اشتغال هذا وقد يدعى هنا محجة بدل

الاشتغال اذ لا تمن معناه لا تعط والعطية في ذاتها حسنة لا معنى للنهي عنها فلا بد من وجه للنهي كعدم الاخلاص أو طلب أكثر منها فقولك تستكثر بدل اشتغال ولم يمرى هنا دلالة أوضح من قولهم ان تأتاتنا سلنا نعط (قوله ومن ثم امتنع في النثر) ظاهره أنه مفسر على ما قبله وليس كذلك انما هو مفسر على أحد الشرطين المذكورين سابقا وهو مضي الشرط (قوله الا أن سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح

الشرط) وقيل يجب

(قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه) وقيل هو الجواب فقيل لم يحزم لأنه على حذف المبتدأ أي فإنا أقوم وقيل بل لما لم تعمل  
الأداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع أنه بصلتها أهملت في الجواب رأس البعده منها (قوله وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر) كأنه التقوي الخبر  
بوجود الطالب له فروعي الأقوى في الحاجة وهو الشرط المفيد لا القسم المؤكد فتأمل بلطف (قوله ويجوز النصب) لا الرفع لأنه لا يستأنف بين  
فعل الشرط وجوابه هذا وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو (قوله كل الافعال ترفع) أقول يصح الافعال الأصلية التي لم يمتنع ما منع نخرج بالاول  
كان الزائدة فلا ترفع والفعل المؤكد لغيره كقام زيد فان الفاعل للمنبوع ان قلت بل هاهنا ما ملان فيه كما يعمل حامل المنبوع فيه وفي ثابته قلت يجوز  
أن ان المؤثر واحد ويمتنع مؤثران لا روادح فتأمل وخرج بالثاني طالما وقلما وكثر ما وقصر ما لأنها كفت بما في هذه الستة أفعال لافاء لها (قوله الا  
المشبه بالمفعول به مطلقا) أقول معنى مطلقا في جميع جزئياته وقوله الا الخبر يعني خبر عامله وهو ٨٥ خبر كان وأما خبر المبتدأ بحسب

الأصل الذي لا يقال له  
خبر الفعل وهو معمول  
ظن فيدخل في المفعول به  
كإثباته وقوله فأنصبا  
الوصف الخلف ونشر  
مرتب وقونه والتاقص  
اقتصار عليه لان كلامه في  
الفعل والافهناك حروف  
تعمل عمل كان (قوله  
والمبهم المعنى أو النسبة)  
كلاما مدخول المبهم وعمل  
المبهم من نحو رطل  
وعشرين وان كان جامدا  
لا يشبه الفعل لتأويله  
بالمشتق أي موزون  
بالرطل ومعدود بالعشرين  
(قوله أو عرض) هذا ليس  
كلما ألقى ان غضبت على  
زيد دال على عرض وقد  
تعدي بالحرف ثم مراده

صورتان احدهما قولان ان قام زيدا أقوم وقول الشايع

وان أتاه خليل يوم مسغبة \* يقول لا غائب مالي ولا حرم

فان المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصل أقوم ان قام ويقول ان  
أتاه خليل والمبردي يرى أنه هو الجواب وان الفاء مقدره والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءني  
لا كرمته فان قولك لا كرمته جواب القسم فهو في نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته غائب  
وبذلك على ان المذكور جواب للقسم توكيده في نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفع  
في قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى أنه كالجواب الاستغناء بجواب القسم المتقدم بحسب العكس في نحو ان قم  
والله اقم وأنه اذا تقدم عليه ماضى يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان قم اقم  
\* ثم قلت (وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالي الجواب جائز)  
وأقول ختمت باب الجواز بمسئلتين أو لا هي يجوز فيها ثلاثة أو وجه الثانية يجوز فيها وجهان وكلتاها يكون الفعل  
فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فاما مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزء كقوله تعالى  
وان تبدوا مافي أنفسكم أو تخفوه الآية قري فيفقر بالحزم على المطف وفيفقر بالرفع على الاستئناف وفيفقر  
بالنصب باضمار ان وهو ضعيف وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما وأما مسألة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين  
الشرط والجزء كقولك ان تأتني ونمش الى اكرمك فالوجه الحزم ويجوز النصب كقوله  
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه \* ولا يخش ظلاما ما أقام ولا هضما

\* ثم قلت

(باب في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتصب الاسماء المشبهة بالمفعول به مطلقا والا  
الخبر والتمييز والمفعول المطلق فأنصبا الوصف والتاقص والمبهم المعنى أو النسبة والتصرف التام ومصدره ووصفه  
والا لمفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة أقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالذال على حدوث ذات كحدثت ونبئت أو صفة  
حسية كطال وخلق أو عرض كعرض وفرغ وكلموازا لا تفعل كاتكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل الذين  
وصفهما على فيل في نحو ذل وسمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومرأوا دائما بنفسه كافعال

بالمرض ما لا يشاهد كالمرض فانه التام وانما يشاهد أثره وما خلق الثوب فنفس ذوبانه المشاهدة فتأمل (قوله كاتكسر أو فعل كظرف) هما  
كذلك مما يدل على عرض كعرض وفرن وسمن مما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات اللزوم لا يضر كالا يضر تعدد علامات الاسم  
في مررت بزيد (قوله الذين وصفهما على فيل) يرد عليه بخل فهو بخل مع أنه يتعدى بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكأنه أراد ما وصفهما  
ليس الاعلى فيل وبخل يقال فيه باخل أيضا (قوله ورأى) يعني لامن رأى المتعلق بشئ واحد بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا في متعلقة  
بأمرين وكذا قوله لا يعنى حرف معناه لا يعنى حرف المتعلقة بشئ واحد كقيل المعرفة تتعلق بالبساط بل بمعنى علم الشيء بحالة كذا

تأمل

(قوله فأما بينهما كفعول مستفكر) أي يعني أنه يعمد به العامل بنفسه تارة وبالجار أخرى ثم إنه مراده بالثاني مكمل العدما تبين أي ما يهتق به عند  
الاعتناء ولو بالاول بدليل تنبيهه الاتي في كلت زيد اطعماه وكلات زيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا ينبغي ان يفهم ان كانت مقابلة  
الثاني بالاول تقتضي أنه الاخير (قوله وجعل) أي بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انانا أي اعتقدوهم لان كلامنا في افعال  
القلوب واما جعل التصيرية فتأتى في افعال التصيير (قوله ودري في لنية) بتصغير التحقير والفتنة الكثيرة كإبائي له تعديه بالحرف  
الواحد وهو مبنى للمفعول مراد ٨٦ منه الفاعل على حد زك وجن (قوله وحب وتعلم معنى اعلم) ظاهره أنه تفسير لهما وهو المتبادر

الحواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يتعدى له بنفسه تارة ولا يتعدى اليه أخرى كغفر وشجى  
وما يعمد إلى اثنين فأما أن يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى كتنقص وزاد أو يتعدى اليهما دائماً فأما ثانيهما  
كفعول شكر كأمرو واستغفر واختار وصدق وزوج وكفى وسمى ودعا بمنا وكال ووزن وأولهما فاعل في  
المعنى كاعطي وكسا وأولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب ظن لا يمتنع أنهم وعلم لا يمتنع عرف  
ورأى لا من رأى ووجد لا بمعنى حزن أو حقد ووجد لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودري في لنية  
وحب وتعلم معنى اعلم ويلزمان الامر وأفعال التصيير كجعل وتخذوا وتخذود وتركوا ويجوز الغاء القلبية المتصرفه  
متوسطة أو متأخرة ويجب تعليقها قبل لام الابتداء أو القسم أو استفهام أو نفي مما مطلقاً أو بلا أو أن في جواب  
القسم أو لعل أو لو أو أن أو كم الخبرية وما يتعدى إلى ثلاثة وهو أعلم وأرى وما ضمن مضاهما من أنباءنا وأخبر  
وخبر وحدث) وأقول عقدت هذا الباب لبيان محل الافعال فذكرت ان الافعال كلها قاصرة هاو متعديها تامها  
وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما أنها تعمل الرفع ويان ذلك ان الفعل اما ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد  
فاضلاً واما تام أت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد واما تام أت على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن  
الفاعل نحو قضي الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثاني أنها تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به  
فإنما ينصبه عند الجمور الصفات نحو حسن وجهه والثاني الخبر فأنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان  
زيد قائماً ويهيجني كونه قائماً ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فأنما ينصبه الاسم المبهم  
المعنى كزيتاً أو الفاعل المجهول النسبة كطالب زيد نفساً وكذلك تصاريفه نحو هو طيب لقساو الرابع  
المفعول المطلق وإنما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قام وقياماً ويمتنع ما أحسنه احساناً  
وكنت قائماً كوناو الخامس المفعول به وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه كضربت زيداً وقد قسمت الفعل  
بحسب المفعول به تقسيماً يداً فذكرت أنه سبعة أنواع أحدها ما لا يطلب مفعولاً به البتة وذكرته لعلامات أحداها  
أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله

إذا كان الشتاء فادقوني \* فان الشيخ بهرمة الشتاء

فان قلت فأنك تقول حدث لي أمر وعرض لي سفر فعندى ان هذا الظرف صفة للرفع المتأخر تقدم عليه فصار  
حالاته أولاً وآخر إجماعاً وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لاجله والكلام في  
لمفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية نحو طال الليل وقصر النهار وخلق اثوب ونظف وطهر ونجس

من اليت الاتي أي لم  
تجربني فاعلم أي امرؤ  
هالك ويستعمل حب  
أيضا في الممرض  
واللهدبر نحو حب ان  
أباهم جبرني الم (قوله  
على أنه مفعول لاجله)  
أقول التعليل هنا مبد  
فالأولى أنه لا يلزم من  
تعلق الجار بالعامل تعديه  
ألا ترى مرض زيد في  
الدار إذا لم يتعدى بالحرف  
يسكون المجرور مفعولا  
به بمعنى واقع هو عليه  
كمررت برزيد وغضبت  
عليه وبهذا تعلم ان  
جعل المصنف بخلت بكذا  
متعدياً وكذا غضبت من  
زيد لا يظهر لان غضبت  
من زيد معناه انصفت  
بالنصب من أجل زيد  
فالمجرور مفعول من  
أجله جرحه حرف التعليل

واحتزرت

لفقد الشروط كما

جرباء السبيبة في ذل بالضرب وسمن بالاكل كذلك لاختلاف فاعل الضرب ووقت الاكل مع عامله ما ان قلت على كلامك ما معنى كون الخبر  
في أمرتك بالخبر مفعولاً تابياً بالحرف مع أنه لم يقع عليه الامر قلت لما رأوه يأتي منصوباً مفعولاً به كثيراً حكماً له عند الخبر بحكم النصب فتأمل

في ذلك

واحتترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الأول منها متعدلاتين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن فضمنا معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن الفعل نحو أنكسر وانصرف والخامسة أن يدل على مرض كمرض زيد وفرح وأشرو بطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعليل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو ذل احترازا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا والنوع الثاني ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومرضت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت الجور وإن مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما ككأفعال الحواس نحو رأيت الهلال وشعمت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفي التنزيل يوم يرون الملائكة يوم يسلمون الصبيحة لا يدقون فيها الموت أولا مستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له وقصدت له وقصدت له قال الله تعالى واشكروا انعمة الله أن اشكر لي ولو الديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو ففر بالقاء والغين الممجمة وشحما بالشين المسجمة والحاء المهملة تقول ففر فاه وشحاه بمعنى فتحه وففر فوه وشحافوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينار بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم يتصوكم شيئا وأجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا أي نقصا ما الثاني ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثا أقسام أحدها ما تأتي مفعوليه كغفر وشكر كافر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته حبة وأعطيت دينارا فان المفعول الأول لا يسر وأخذ فيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما و ثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وإني لأظنك يافرعون مشورا فان علمتموهن مؤمنات تجردوه عند الله هو خير الانحسبوه شر لكم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن آتاء أي اعتقدوهم وقول الشاعر

قد كنت أحجوا بأعمر وأخاثة • حتى ألت بنا يوم الملمات

وقول الآخر • زعمتني شيخا ولست بشيخ • والاكثر تعدي زعم الى أن أو أن وصلتهما نحو زعم الذين

كفروا أن لن يبعث وقوله • وقد زعمت أني تغيرت بعدها • وقال

دريت الوفي المهديا عروفا غتبط • فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر في دري أن تعدي الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وإنما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أجري بأخالد • والافهني امرأة الكا

أي اعتقدني وقوله • تعلم شفاء النفس قهر عدوها • والاكثر في تعلم أن تعدي الى أن وصلتها كقوله • تعلم رسول الله أنك مدركي • وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله إبراهيم خليلا لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا وثر كنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واحتترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تعدي لواحد نحو قولك عدم لي مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على القيب بظنين أي ما هو بمتهم على القيب وأما من قرأ بالضاد فعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون



لو لا توقع معترفه \* ما كنت أوثر أرباع على ترب

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليك ثم أعقله \* كالثور يضرب لمسا عات البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت وورد الماء تعمد الى الثور فتضربه به فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرارا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضربها عن حملها بخلاف الثور وقولي اسم صريح احترأ من نحو ما تأتينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا أن التقدير ما يكون اتيانا فحدث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمار ان هناك واجب لاجأز بخلاف مستلثنا هذه فان اضمار أن جائز بل نص ابن مالك في شرح المدة على أن الاظهار أحسن من الاضمار \* ثم قلت \* (باب الجرورات ثلاثة أحدها الجرور بالحرف وهو من والي وعن وعلى والياء والام وفي مطلقا والكاف وحق والواو للظاهر مطلقا واتاء الله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكما الاستفهامية أو ان المضمره وصلتها أو منذ ومذل من غير مستقبل ولا مبهم ورب بضمير غيبة مفر دمذكوم يميز بمطابق للمعنى قليلا ولمنكر موصوف كثير ) وأقول لم أنبت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في الجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر الجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البديل عامل محذوف في باب البديل فرجع الجبر في باب التوابع الى الجبر بالحرف والجبر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام أحدها ما يجري الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والي وعن وعلى والياء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم لتركيب طباق عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا بالله ما في السموات وما في الارض له ما في السموات وما في الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للمؤمنين وفيها ما تشتهي الانفس الثاني ما لا يجري الا الظاهر ولا يخص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحق والواو الثالث ما يجري لفظين بعينهما وهو اتاء فانها لا تجر الاسم الله عز وجل وربا مضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله فتؤذون يورف تالله لقد آثر الله علينا وتالله لا كيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وترتي لافعلن الرابع ما يجري فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي كقوله لا تجر الا من امرين أحدهما ما الاستفهامية وهي المفرد الخاص يقال لك جئتكم أمس فتقول في السؤال عن علة المجيئ له أو كيمه فكما ان له جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لمسا وكما ولكن ما الاستفهامية مقى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراهم يتساءلون بهم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بهاء الساكنة كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني ان المضمره وصلتها وذلك هو انواع الخاص تقول جئتكم كي تكرمني فان قدرت كي تعليمية فالنصب بأن مضمره وان المضمره مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتكم للاكرام الخامس ما يجري نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرور بها لا يكون الاسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الامعنا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين الماضي أو الحاضر الا سبعة لا تقول ما رأيت من ذيوم الجمعة وذيوم الجمعة ومنذ يومنا وذيومنا ولا تقول لأرأه منذ غد ولا منذ غد وكذا لا تقول ما رأيت منذ وقت السادس ما يجري نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضمير افلا يكون الا ضمير غيبة مفر دما ذكر امر ادا به المفرد المذكر وغيره ويجب نفسه بذكره بعده مطا بقا لله في المراد منصوبة على التمييز نحو ربه رجا لقيت ورب به رجا لا ورب به امرأة ورب به امرأتين ورب به نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير فان قلت قد كان من حقه أن تؤخر اتاء في الذكر عن الحروف



فيه نصب الثاني واتباعه للاول وبمعنى اللام في الباقي) وأقول الثاني من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة والاضافة في اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلنا ما أضفنا ظهورنا \* الى كل حارى جديد مشطب

أي لم أضفنا هذا البيت أسندا ظهورنا الى شكل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن النون في نحو غلامى زيد وضارنى عمرو وقال الله تعالى تبت يدا ابنى لهبانا مرسلو الناقاة انا مهلكوا أهل هذه القرية وذلك لان نون المثني والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولى ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبيهه واحترزت بقولى تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولى مطلقا أشرت به الى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شي بخلاف القاعدة التى بعدها وكأنا الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بدلالة لفظية أم بامر معنوى فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمر ومع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب ان تجرد الغلام من أل وان تعتقد في زيد الشيوخ والتكبير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة التى تقدمت الإشارة اليها آنفا والذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب بازيد والضارب بزيد وقد تقدم شرحهن في فصل المحلى بال فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم الى استثناءه ثم يثبت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه امران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيدة اسم المفعول كمعطي الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا أما أنه لا يستفيد تعريفًا فلا جماع وبدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هدى ابنا لى النكبة هذا عارض بمطرنا ان لم تعرب بمطرنا خبرا ثانيًا ولا خبر المبتدأ محذوف وأما أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيدة بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب ان ضارب زيد ليس فرعا من ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيد بالتثوين والتصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الاتصال اذا اصل ضارب زيدا كما ينهوا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمر الفظا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما اتى منها الامران المذكوران أو أحدهما قال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما متفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لاله لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أى خالصة من شائبة الاتصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ونحو غلام امرأه اللهم الا في مثلين فانه لا يعرف ولكن يتخصص احدهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كبير ومثل وشبه وخذن بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شريك وبرجل خدك قال الله تعالى ربنا أخر جنانا فعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كان يقع حالا أو تميزا أو اسما للناقية للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتميز كقولهم كم ناقة وفصـيلها فكم مبتدأ وهى استفهامية وناقية منصوب على

التمييز وفصلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تميز واسم لا كقولك لا أبان زيد ولا غلامى لعمرو فان  
الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر  
أبالموت الذى لا بدأنى \* ملاق لا أبالك تخوفنى

فهذه الأنواع كلها نكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقمة وفصيلا لها ولا أبالك ثم بينت ان  
الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بنى ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بنى ضابطها أن يكون  
المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار تر بص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد  
الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر التحويين لم يثبت محيى الاضافة بمعنى في والمقدرة بمن  
ضابطها أن يكون المضاف إليه كلالا مضاف وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد لا ترى ان الحديد  
كل والخاتم جزء منه وأنه يجوز ان يقال الخاتم حديد في خبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو زيد  
وغلام عمرو وثوب بكر \* ثم قلت (الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا حجر ضرب خرب وقوله  
\* يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح) وأقول الثالث  
من أنواع المجرورات ما جر مجاورة المجرور وذلك في بابي التثنية والتوكيد وباب عطف النسق فاما التثنية ففى  
قولهم هذا حجر ضرب خرب روي مخفض خرب لمجاورة لضرب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو  
الحجر وعلى الرفع أكثر العرب وأما التوكيد ففى نحو قوله

يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* ان ليس وصل اذا انحلت عمرا الذنب

فكلهم توكيد لذوى لا لازوجات والالقال كلهم وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه  
خفف لمجاورة الخفض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من  
جر الارجل لمجاورة للمخفض وهو الرأس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو  
منصوب بالمطف على الوجود والايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون  
ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين وبطل للمجاورة نعم  
لا يتمتع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالتوكيد في مجاورة المتبوع وينبى امتناعه في  
البديل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو مجوز تقدير اورأى هؤلاء ان الخفض في الآية انما هو بالمعطف  
على لفظ الرأس قبل الرجل مفعولة لامسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الفسل قال أبو  
على حكى ثامن لا يتم ان أبازيد قال المسح خفيف الفسل قالوا يقال مسحت للمسحاة وخصت الرجلان من بين  
سائر المنسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما اذ كانتا مظنة للاسراف والثاني ان المراد هنا المسح  
على الحنين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقة أنه مسح للخف الذي على الرجل والسنة يثبت ذلك  
ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبى صوت القرآن العظيم عنه الثاني  
أنه اذا حمل على ذلك كان المعطف في الحقيقة على الوجود والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو  
وامسحوا برؤسكم واذا حمل على المعطف على الرأس لم يلزم الفصل بالأجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين  
بغير دافعا عن الجملة الثالث ان المعطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور  
والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لانسلم انها عطف على الوجود والايدي  
بل على محل الجار والمجرور كما قاله

يسلكن في نجد وغورا حائرا \* فواسقاعن قصدها جوارا

ثم قلت

(قوله الثالث ان العطف  
على هذا التقدير حمل على  
المجاور الخ) الاولى حذف

أو مكاناً وأما أي فليست  
لجرد التعليق بل تعين بحسب  
ما تضاف اليه والمصنف  
أراد المجزومات لفظاً  
والإسماخص المضارعة  
لان الماضي يكون  
في محل جزم أي  
محل لفظاً أو فعلاً لو كان  
معرباً كان مجزوماً على أحد  
الأوجه السابقة في نظيره  
لا اسم هذا العمل يتبع  
الطاب فلما كان القسم  
الأول يتحقق معناه في فعل  
واحد جزم فعلاً واحداً  
بخلاف التعليق قائماً يكون  
بين اثنين (قوله لم يلد)  
المشهور أن لثني المضي  
وكانه خص هذا أنه محل  
التزاع لانه قيل قدوله  
العزيز والمسيح وان المسيح  
ولده مريم وان كان النفي  
في الواقع أزلياً بدياً سبحانه  
وبك رب العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين والحمد  
لله رب العالمين (قوله الي أنها  
اسم) والظاهر أنها عندهم  
لفظ الـ اقل كـهما (قوله  
التلاع) نقل عن الشنواني  
أنه بالاء الفوقية جمع تلمة  
وهي ما ارتفع أو انخفض  
من الارض أي لا أحل  
فيها من طالبي الارقاد  
أي الاعطاء وجد بالقاف وهو ما ارتفع قطعاً

(باب المجزومات الافعال المضارعة الداخلة عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا  
في النهي وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذا والمجر دالتعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما للغيره  
ومق وأيان للزمان وأين وأنى وحيثا للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمي أولهما شرطاً ولا يكون ماضى  
المعنى ولا انشاء ولا جامداً ولا مقروناً بتنفيس ولا قدولاً ناف غير لا ولم ونانينهما جواباً وأجزاء) وأقول لما  
أنهيت القول في المجزورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تم أنواع المعربات وينت أن المجزومات هي  
الافعال المضارعة الداخلة عليها أداة من هذه الأدوات الخمسة عشر وأن هذه الأدوات ضربات ما يجزم فعلاً  
واحداً وهو أربعة لم نحول لم يولد ولم يكن له كفواً أحد ولمّا نحول لما يقض ما أمره بل لما يذوق ما عذاب ولما يعلم  
الله الذين جاهدوا منكم ولما الامر نحول لينفق ذو سعة من سعته ولا في النهي نحول لأن نؤمن ان الله معنا وقد يستعار  
ان للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى  
ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذا ما قال الله تعالى وان تعودوا  
نعد وتقول اذا ما تقيم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذا فنفسه يوجب الجهور وذهب المبرد وابن السراج  
والفارسي الى أنها اسم وفهم من تخصيصه هذين بالحرفية أن ما عداها من الأدوات أسماء وذلك بالاجماع في غير  
مهما وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى مهما تاتنا به من آية فساد الضمير المجزور وعليها ولا يعود الضمير  
الا على اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحول من يعمل سواء يجزبه الثالث  
ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعّلوا من خير يعلمه الله  
مهما تاتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان  
كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة \* ولكن متى تسترفد القوم أرفد

(وقول الآخر)

أيان تؤمنك نامن غيرنا واذ \* لم تدرك الامن منالم تزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وأنى وحيثا كقوله تعالى أينا تكونوا  
يدرككم الموت وقول الشاعر

خليل اني تاتيانى تاتيا \* أخا غير ما يرضيك لا يحاول

وقوله

حيثا تستقم يقدر لك الله نجاحاً في فابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهي أي قائم بحسب ما تضاف اليه فهي في قولك أيهم يقيم أقم معه من باب  
من وفي قولك أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي قولك أي يوم تصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان  
تجلس أجلس من باب أين ثم بينت ان الفعل الاول يسمى شرطاً وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني  
والعلامة تسمى شرطاً قال الله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها والأشراط في الآية جمع شرط بفتح حين  
لا جمع شرط بسكوه ملا لا يحكم على أفعال قياساً الا في معتل الوسط كاثواب وأيات ثم بينت ان فعل  
المجوز ان قام زيدا مس أقم معه وأما قوله تعالى

(قوله اذا ما تسبنا) ظاهر هذا ان الجواب ايضا لا يكون ماضى المعنى وهو الحق لانه معلق على ٨٣ الشرط وأما قوله ان كان قيصره قد

من قبل فقد صدقت فمناه تين  
صدقهوا وأنت الفاء لانها على  
اضمار قدومه هذا خير من جعل  
المصنف الجواب هنا ماضيا  
معنى (قوله فلا يخفى) أى قلنا  
عن الخوف وهذا كناية عن  
لازمه من انتفاء الخوف  
وليس الاصد أنه ان خاف  
اقتحم التهيى اللهم ارزقنا  
الخوف منك يا رحيم (قوله  
ولو باسمية) أى هذا ان  
كان بفعل الامر ومثله  
له بقوله تعالى قل تعالوا  
أتل أو باسمية غير خبر  
ومثله بقوله أين يتك  
أو باسم فعل ومثله بمكانك  
تحمدي أو بما لفظه لفظ  
الخبر ومثله بقوله حسبك  
الحديث يثم الناس فان  
حسب ما بمعنى كاف وأسم  
فعل مضارع بمعنى يكنى  
فلم يرتب الامثلة (قوله  
كون الجواب محبوا) أى  
ليصح حلول ان مع لا  
النافية قبله قال الاشعري  
وشرطه بعد الامر محبة ان  
الشرطية بدون لا فلا يجوز  
فى أكرمى لا أكرمك اذ لا  
يناسب ان تكرمى  
لا أكرمك ويجري فيه  
خلاف العكسائى (قوله

ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين اني كنت قلته كقوله \* اذا ما تسبنا لم تلدى لقيمة \* فهذا في الجواب  
نظير الآية الكريمة في الشرط الثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لقم أو لا تقم الثالث أن لا يكون جامدا  
فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع أن لا يكون مقرونا بتنفيس فلا يجوز ان سوف يقيم الخامس أن لا يكون  
مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقيم السادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي فلا يجوز ان لما يقيم ولا ان  
لن يقيم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فابلغت رسالته ونحو لا تفعلوه تكن فتنة  
فى الارض ثم بينت ان الفعل الثانى يسمى جوابا وجزاء تشديدا له بجواب السؤال ويجزاء الاعمال وذلك لانه يقع  
بصدوق الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه \* ثم قلت (وقد يكون  
واحدا من هذه فيقترب بالفاء نحو ان كان قيصره قد من قبل فصدقت الآية فري يؤمن بربه فلا يخفى بخسا أو جملة  
اسمية فيقترب بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شىء قدير ونحو اذاهم يقنطون) وأقول قد يأتى جواب  
الشرط واحدا من هذه الامور الستة التى ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب أن يقترب بالفاء مثال ماضى المعنى ان  
كان قيصره قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قيصره قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال  
الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبيكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخفى بخسا ولا رها فاقمى قرأ فلا  
يخفى بالجزم على أن لانهية وأما من قرأ فلا يخفى بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترب بفعل الشرط كما ينافى كان  
مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف والتقدير فهو لا يخفى فالجملة اسمية  
وسبأنى ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير فى نحو ومن عاد فينتقم الله منه أى فهو ينتقم  
الله منه ولو لا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجملة قوله تعالى ان ترى أنا أقل منك مالا وولدا  
فسي ربي أن يؤتيني خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فتعماهى ومن يكن الشيطان له قرينا فاساء قرينا ومثال  
المقرون بالتفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستكف عن عبادته ويستكبر  
فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بناف غير  
لا ولم وان لم تفعل فابلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن يقبل على عقبيه فلن يضر الله شيئا وقد  
يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين أما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان  
يسلك بخير فهو على كل شىء قدير والثاني كقوله تعالى وان لم تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون \* ثم قلت  
(ويجوز حذف ما علم من شرط بعدوا لنحو افعل هذا او اعاقبك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطلعت أن  
تبغى نفقا فى الارض او جملة شرط وأداته ان تقدمها مطلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا  
أتل ونحو أين يتك أزرك وحسبك الحديث يثم الناس وقال \* مكانك تحمدي أو تسترعى \* وشرط ذلك بعد  
التهى كون الجواب محبوا بنحو لا تكفر تدخل الجنة) وأقول مسائل الحذف الواقعة فى باب الشرط والجزاء  
ثلاثة المسألة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثاني أن يكون فصل  
الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الأمرين ويمتنع ان تقوم وان تعدو ونحوها حيث لا دليل لا تنفاه  
الأمرين ونحو ان قت حيث لا دليل لا تنفاه الامر الاول ونحو أنت ظالم ان فعل لا تنفاه الامر الثانى قال الله  
تعالى وان كان كبر عليك امر اضم فان استطلعت أن تبغى نفقا فى الارض أو سلما فى السماء فتأنيبهم بآية تقديره  
فاصل والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه

تقديره فافصل) وهو معلوم بالذوق من السوق (قوله طول الكلام) وهو مما يحسن معه الحذف لانه لا اجحاف حيث يلهو اراحة من الطول

(قوله فليستامنحن فيه) أي لان كلامنا فيها اذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان ومعمولا هالالذان انما يتم الكلام بهما وقوله في صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لا ينافي هذا لان معناه بدون الاداة احتراز عن الجزم في جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومقابله ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بأنه لا يظهر في أكرمى أكرمك اذا تدخل في الشائع على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بأنه يغتفر في المقدر ما لا يغتفر في الملفوظ ترويح وقيل بل الطلب لأنه ضمن معنى التعليق ورد بأنه معنى حقه أن يؤدي بالحرف والذي عرف تضمنه معنى الحرف الاسم لا الفعل وأقول قد ٨٤ تضمنت عسى الترجي ونعم المدح وشس الذم الى غير ذلك على أنه يرد على اضرار الاداة أن الجزم في

الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والاعاقبتك أي والانتب عاقبتك رقول الشاهر

فطلقها فلست لها بكفاء \* والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والافكون شاذا الا في نحو ان خبرا غير قياس كما مر في بابه على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بمجملتها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشر كين استجارك فليستا بمنحن فيه وأ كثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بالنافية كما مثلت المسئلة الثالثة حذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمضاه فقط نحو انتنى أ كرمك تقديره انتنى فان تاتنى أ كرمك فا كرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور وهذا هو المذهب الصحيح والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا أنل ما حرم ربكم عليكم أي تعالوا فان تاوا أنل ولا يجوز أن يقدر فان تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنبه الي قطري بن الفجاءة

أبت لي عفتي وأبي تلادى \* وأخذ الحمد باليمن الربيع

وامساكي على المكروه نفسي \* وضربي هامة البطل المشيع

وقولي لك اجشاش وجاشت \* مكانك محمدي أو تستريح

لادفع عن ما ترصالحات \* وأحى بعد عن مرض صحيح

فجزم محمدي بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتني وشرط الحذف بعد انهي كون الجواب أمرا محبوا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار أو كل السبع في قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد كلك تعين الرفع خلافا لكسائي ولا دليل له في قراءة بعضهم ولا تمن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك ان فيه تحصيل لا تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني ثم قلت (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليه متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل أو نية نحو ان قت أقوم ومن ثم امتنع في النثر ان تهم أقوم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا وقسم الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه تمتع وهو ما اتنى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجدافيه ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الا كلفظا وتقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة فانتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها

الفعل كالجار في الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا انما لم يجز في جواب النفي لان فيه جزما بعدم الوقوع كالايجاب الذي جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذي يحتمل الوقوع وعدمه (قوله بنية الوقف) أي فأتى به على حالة الوقف وهو السكون (قوله لاختلاف معنيهما) أي لان لكل واحد منهما معنى مستقلا فليس معناه واحد احدا حتى يكون بدل كل ولا الثاني جزء الاول حتى يكون بدل بعض وأما قوله وعدم دلالة الاول على الثاني فهو نفي لبذل الاشتغال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البذل اجمالا فقولك نفد معنى زيد يدل على شيء نافع علميا أو مالا أو جاهاد لا معنى لتفيع الذات من حيث هي

فقولك علمه بدل اشتغال هذا وقد يدعى هنا محجة بدل

الاشتغال اذا تمن معناه لا تعط والعطية في ذاتها حسنة لا معنى للنهي عنها فلا بد من وجه للنهي كعدم الاخلاص أو طلب أكثر منها فقولك تستكثر بدل اشتغال ولم يمرى هنا دلالة أوضح من قولهم ان تاتنا تسألنا نعط (قوله ومن ثم امتنع في النثر) ظاهره أنه مفسر على ما قبله وليس كذلك انما هو مفسر على أحد الشرطين المذكورين سابقا وهو مضي الشرط (قوله الا أن سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح

الشرط) وقيل يجب



(قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيويه) وقيل هو الجواب فقيل لم يحزم لانه على حذف المبتدأ اى فاننا أقوم وقيل بل لما لم تصل الاداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع انه بصدقها أهملت في الجواب رأسا لبعده منها (قوله وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر) كأنه التقوي الخبر بوجود الطالب له فروعى الاقوى في الحاجة وهو الشرط المفيد لا القسم المؤكد فتأمل بلطف (قوله ويجوز النصب) لا الرفع لانه لا يستأنف بين فعل الشرط وجوابه وهذا ألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو (قوله كل الافعال ترفع) أقول يعنى الافعال الاصلية التي لم يعمها مانع نخرج بالاول كان الزائدة فلا ترفع والفعل المؤكد لغيره كقام زيد فان الفاعل للمنبوع ان قلت بل هما معا ملان فيه كما يعمل حامل المنبوع فيه وفي تابعه قلت يجوز أن ان مؤثرا واحدا ويمتص مؤثران لا رواحد فتأمل وخرج بالثاني طالما وقعها وكثر ما قصر ما لانها كفت بما في هذه الستة أفعال لافاء لى لها (قوله الا المشبه بالمفعول به مطلقا) أقول معنى مطلقا في جميع جزئياته وقوله الا الخبر يعنى خبر عام له وهو ٨٥ خبر كان وأما خبر المبتدأ بحسب

الاصل الذي لا يقال آه خبر الفعل وهو معمول ظن فيدخل في المفعول به كايأتي له وقوله فخاصبها الوصف الخلف ونشر مرتب وقونه والناقص اقصر عليه لان كلامه في الفعل والافهناك حروف تعمل عمل كان (قوله والمبهم المعنى أو النسبة) كلاما مدخول المبهم وعمل المبهم من نحو رطل وعشرين وان كان جامدا لا يشبه الفعل لتأويله بالمشق أى موزون بالرطل ومعدود بالعشرين (قوله أو عرض) هذا ليس كليا ألا ترى ان غضبت على زيد دال على عرض وقد تعدي بالحرف ثم مراده

صورتان احدهما قول ان قام زيد أقوم وقول الشاخص وان آناه خليل يوم مسغبة \* يقول لا غائب مالي ولا حرم فان المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان آناه خليل والمبردي رأى أنه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية ان يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءني لا كرمته فان قولك لا كرمته جواب القسم فهو في نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عايب ويدل على ان المذكور جواب للقسم توكيده في نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصر وهم ليولن الادبار ورفع في قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى أنه كما وجب الاستثناء بجواب القسم المتقدم بحسب العكس في نحو ان قم والله اقم وأنه اذا تقدم عليه ما شئ يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم اقم \* ثم قلت (وجزم ما بعد فاء أو او من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالى الجواب جائز) وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أولا هي يجوز فيها ثلاثة أوجه الثانية يجوز فيها وجهان وكلتاها يكون الفعل فيها ما أقبل بعد الفاء أو أو او فاما مسألة الثلاثة الاوجه فضابطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزء كقوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية قري فيخفر بالحزم على العطف وفيخفر بالرفع على الاستئناف وفيخفر بالنصب باضماران وهو ضعيف وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما وأما مسألة الوجهين فضابطها ان يقع الفعل بين الشرط والجزء كقوله ان تأتني ونمش الى اكرمك قالوجه الحزم ويجوز النصب كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه \* ولا ينحس ظلماما أقام ولا هضا

\* ثم قلت

(باب في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقا والا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فخاصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه والا لمفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة اقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالذال على حدوث ذات كحدثت ونبئت أو صفة حسية كطال وخلق أو عرض كمرض وفرع وكالموازن لا تفعل كاتكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل الماذن ووصفهما على فاعل في نحو ذل وتسمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومرض أو دائما بنفسه كافعال

بالمرض ما لا يشاهد كالمرض فانه التالم واتما يشاهد أثره وأما خلق التوب فنفس ذوبانه المشاهد فتأمل (قوله كاتكسر أو فعل كظرف) هما كذل مما يدل على عرض كمرض وسمن مما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات اللزوم لا يضر كالا يضر تعدد علامات الاسم في مررت يزيد (قوله الذين وصفهما على فاعل) يرده عليه بخل فهو بخل مع أنه يتعدي بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكأنه أراد ما وصفهما ليس الاعلى فاعل وبخل يقال فيه باخل أيضا (قوله ورأى) يعنى لامن رأى المتعلق بشئ واحد بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا فى متعلقة بأمرين وكذا قوله لا يعنى في حرف معناه لا يعنى حرف المتعلقة بشئ واحد كاقبل المعرفة تتعلق بالسائل بل يعنى علم الشئ بحالة كذا



واحتزرت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيدا الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع بشر الجن فضمنامعنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن الفعل نحو أنكسر وانصرف والخامسة أن يدل على مرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فيعل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو ذل أحدنا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا والنوع الثاني ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومرت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت الجبرور أن مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كآفعال الحواس نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفي التنزيل يوم يرون الملائكة يوم يسلمون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أو لا مستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر وصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له وقصدت له وقصدت له قال الله تعالى واشكروا انعمة الله أن اشكر لي ولو الديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو ففر بالقاء والغين الممجمة وشحا بالشين الممجمة والحاء المهملة تقول ففر فاه وشحاه بمعنى فتحه وففر فوه وشحافوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينار بالتخفيف فهما قال الله تعالى ثم لم يتصوكم شيئا وأجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا أى نقصا ما الثاني ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما تانى مفعوليه كفعول شكر كاهرو واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتى شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته حبة وأعطيته دينارا فان المفعول الأول لا يسر وأخذ فقيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وتانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وإني لأظنك يافرعون مشورا فان علمتموهن مؤمنات تجددوه عند الله هو خير الانحسبوه شر لكم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن آتاء أي اعتقدوهم وقول الشاعر

قد كنت أحجوا بأعمر وأخاثة \* حتى أمت بنا يوما لملمات

وقول الآخر \* زعمتني شيخا وألست بشيخ \* والاكثر تعدي زعم الى أن أو أن وصلتهما نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعث وقوله \* وقد زعمت أني تغيرت بعدها \* وقال

دريت الوفي المهديا عروفا غتبط \* فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر في درى أن تعدي الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراك به وانما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أجزني بأخالد \* والافهني امرأها لكا

أي اعتقدني وقوله \* تعلم شفاء النفس قهر عدوها \* والاكثر في تعلم أن يتعدى الى أن وصلتها كقوله \* تعلم رسول الله أنك مدركي \* وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه عباءة متورا واتخذ الله ابراهيم خليله لوبردو نكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا ورت كنبا بعضهم يومئذ يموج في بعض واحتزرت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لي مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون

(قوله بينها وبين معموليها) أو بينها وبين جملة سدس مسددهما كجملته جواب القسم (قوله علمت صبيحة أي يوم الخ) صبيحة منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدم المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع أنه يكتب منه الصدارة وان قدرته مؤخر الزم عمل ما بعد ٨٨ الاستفهام فيما قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقبل أي لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف

أما تكم لا تعلمون شيأورأي من الرأي كقولك رأي أبو حنيفة حل كذا أو حرمة وحجاً بمعنى قصد نحو حجوت بيت الله ومن وجد بمعنى حزن أو حقد فانهما لا يتعديان بانفسهما بل تقول حزن على الميت وحقدت على المسيء ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات الاعمال والالغاء والتعليق فاما الاعمال فهو نصبها للمفعولين وهو واجب اذا تقدمت عليها مليات بعدها معلق نحو ظننت زيداً عالماً وجاهراً اذا توسطت بينها نحو زيداً ظننت عالماً وتأخرت عنها نحو زيداً عالماً ظننت وأما الالغاء فهو ابطال عملها اذا توسطت أو تأخرت تقول زيد ظننت عالماً وزيد ظننت والالغاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سريان وأما التعليق فهو ابطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالي ولقد علموا لمن اشترا ماله في الآخرة من خلاق الثاني لام جواب القسم نحو علمت ليقوم من زيد أي علمت والله ليقوم من زيد وقوله

اليه قلت نختار الاول ويتفرق المحذوف مالا يتفرق في المذكور أو الثاني وتقول المضاف للاستفهام كأنه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام وعمله ان المضاف والمضاف اليه كأنهما اسم واحد للاستفهام فتأمل (قوله فاي منصوب على المصدرية) مبنى على ان منقلب للحدث ويصح أنه للمكان فالنصب على الظرفية (قوله السابع لعل) جعلت من المملقات دون أن المفتوحة في علمت أن زيدا قائم كأنه لما أمرت علم في أن انتج حكموا باتهام معموليها معمولية لمعلم ولا تعليق وانما منع الاصراب لان الجملة لا يظهر فيها اصراب كاطح منها البناء في علمت سبويه هذا أو أفعال فعل لم تؤثر فيها شيأفن ثم حكموا بأن علم انما

ولقد علمت لثابتين منبقي \* ان المنايا لا تطيش سهامها

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد في الدار أم عمرو وقوله تعالي وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أي الحزينين أحصي ولتعلن أنا أشد عذاباً وخبراً نحو علمت متى السفر أو مضافاً اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيدا والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفر ك أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده وتقديره ينقلبون أي انقلاب وليس منصوباً بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذه الانواع كلها اذا خلت تحت قولي استفهام الرابع ما التافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالي لقد علمت ما هو لاء ينطقون الخامس لا التافية في جواب القسم نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو والسادس ان التافية في جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدري لعله فتنة لكم ذكره أبو علي في التذكرة الثامن لو الشرطية كقول الشاعر

وقد علم الاقوام لو أن حاتم \* أراد ثراء المال كان له وفر

التاسع ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيد القاتم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لان الان ابن الجباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيد اقامت بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان العاشر كخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالي ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون وقد ذكر خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سادة مسددة مفعولي يروا ثم بتقدير بأنهم وكأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال وهذا الاصراب والمعنى محييان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا وجوز الفراء اتصاف كم بير واوه وسهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه ان ومعمولا هابل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة لير وازم

تسلطت على معمولين بعدها لكن لعل علقتهما عنهما وأظهرت فيهما عمل نفسها فتأمل (قوله أهلكناهم بالاستئصال) أي أنه أطلق المسبب وهو لا يرجعون وأراد سببه وهو اذ هابهم من أصلهم بحيث لم يبق منهم أحد بخلافهم (قوله ويؤيده قراءة ابن مسعود الخ) أقول لا تأيد لجواز ان من موصول

ما أو ردناه

ان من موصول

ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صدريتها وان قدرها مموالة لاهلكنا لزم تسلط أهلكننا على أنهم ولا يصح أن يقال أهلكننا عدم الرجوع والذى يصح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها فان يروا مسلطة في المعنى على أن وصلتها فهذه جملة العلاقات والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق حتى أنه يجوز ذلك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى نوات

يروي بنصب موجعات بالكسر عطفاً على مهل قوله ما البكا ومن ثم سمي ذلك تعليقاً لأن العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمي معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي لا مروج ولا معلقة ولهذا قال ابن الحشاش لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى ولشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الأفعال التي تعدى اليه مفعولين أو لهما مسرح دائماً أي مطلق من قيد حرف الجر والثاني تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها في المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أنا مرون الناس بالبر وتسنون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فاعمل ما أمرت به \* فقد تركت ذامال وذان شب

فجمع بين اللتين الثاني استغفر قال الشاعر

أستغفر الله من عمدي ومن خطئي \* ذنبي وكل امرئ لاشك مؤثر

وقول الآخر

أستغفر الله ذنباً لست محصيه \* رب العباد إليه الوجه والعمل

الثالث اختار قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلاً وقال الشاعر

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا \* فقلت البكا أشقى اذن لغلي

أي اختر من الصبر والبكا أحدهما الرابع كنى بتخفيف النون تقول كنيته أباعد الله وبأبي عبد الله ويقال أيضاً كنونه قال

هي الحمر لاشك تكفى الطلا \* كما الذنب يكنى أبا جمدة

وقال \* وكما بها كنى بأب فلان \* الخامس سمي تقول سميت زيداً وسميته يزيداً قال

وسميت بحبي ليحيا فلم يكن \* لا مرقضاء الله في الناس من بد

السادس دعا بمعنى سمي تقول دعوت زيداً وقال الشاعر

دعنى أخاه أم عمرو ولم أكن \* أخاه ولم أرضع لها بلبان

السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته في الوعد الثامن زوج تقول زوجته هنداً وهنداً قال الله تعالى وزوجنا كهواً وقال وزوجناهم محجور عين التاسع والعاشر كال

ووزن تقول كالت زيد طعامه وكالت زيداً طعامه ووزنت لزيد ما له ووزنت زيداً ما له قال الله تعالى وإذا كالوهم أووزنوه

هم يخشرون والمفعول الأول فيهما محذوف السابع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها علم المتقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنتين تقول أعلمت زيداً عمرافاضلاً الثاني أرى المتقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنتين نحو أريت زيداً عمرافاضلاً بمعنى أعلمته قال تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالحاء والميم

مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقي ماض من معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ وأنبا وأخبر وخبرو حدث تقول أنبأت زيداً عمرافاضلاً بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البواقي وإنما أصل

(قوله والجملة المعلق عنها  
العامل في موضع نصب)  
لأنها سدت مسد المفعولين  
والا فالقياس أن المحل  
لكل جزء منها وحده (قوله  
والمفعول الأول فيهما  
محذوف) أقول المحذوف  
هو الثاني أي كالوهم شيئاً  
أووزنوه شيئاً وكأنه  
أطلق عليه أول لأنه أطلق  
على المذكور الثاني وإن كان  
بمعنى مكمل العددين كما  
سبق لنا تحقيقه عند قوله  
فأما أنهما كفعولاً شكر

والحذف لدليل يقال له اختصار والقيل معه باق على تمديه ومعه موله المحذوف للدليل كالثابت ولا غير دليل اقتصار وهو أن ينزل الفعل منزلة اللازم ويقطع النظر عن المفعول بالكيفية نحو فلان يعطي أي يفعل الاعطاء من غير نظر اليه ان المعطي دينار أو درهم أو غيرهما هذا وقوله ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن مراده بالمفعول الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد (قوله وأجمعوا على ذلك) ان قلت مقتضى الظاهر العكس بأن يجمعوا على المنع في حذف المفعولين اقتصاوا ويجري الخلاف في حذف أحدهما قلت المدار على السماع فيمكن أنه سمع شبهه في الثاني دون الاول على ان الحذف اقتصارا تنزيعا منزلة اللازم من كل وجه فاغفر واذا حذف أحدهما فكانه تلاعب لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فايتماد ذلك (قوله الرواسي يرسم الارض يسيرهن) (قوله الجارى على الفعل) بأن يستوفي حروفه كعمل من غسل وعطاء من عطي أما من اغتسل وأعطى

هذه الخمسة ان تسمى لاثنين الى الاول بنفسها والى الثاني بالباء أو عن نحو أنبتهم باسمهم فلما أنبأهم باسمهم نبؤني بعلمو بنبتهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنبأك هذا \* ثم قلت (ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن ولا غير الاول في باب أعلم واري الالدليل وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بصيغة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو مفعول أو مجرور) وأقول ذكرت في هذا الموضع مسئلتين منه تين لهذا الباب احدهما أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل ويتبع ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم ترمون أي ترمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندي أن يقدر أنهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسددهما بدليل ظهور ذلك في قوله تعالى وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم أي بخلهم هو خير لهم فحذف المفعول الاول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني وقال عنتره

ولقد نزلت فلا تظني غيره \* متى ينزلة المحب المذكر

أي فلا تظني غيره واقما أو كائنا حذف المفعول الثاني ولا يجوز ذلك أن تقول علمت أو ظننت مقتصرًا عليه من غير دليل على الاصح ولأن تقول علمت زيدا ولا علمت قائما وترك المفعول الاول في هذا المثال والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما وأجمعوا على ذلك \* المسئلة الثانية أن العرب اختلفوا في اجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لفتين فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقا فيجيزون أن تقول قلت زيدا منطلقا وغيرهم يوجب الحكاية فيقول قلت زيدا منطلق ولا يجوز اجراء القول مجرى الظن الا في ثلاثة شروط أحدها أن تكون الصيغة تقول ببناء الخطاب الثاني أن يكون مسبوقا باستفهام الثالث أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

مق قول القلص الرواسي \* يدين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة \* شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومثال المنفصل بالحجور وفي الدار تقول زيدا جالسا ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر

اجها لا تقول بني لؤى \* لعمري أيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أنت تقول زيدا منطلق ثم قلت

(باب الاسماء التي تشمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب واكرام وشرطه أن لا يصغر ولا يحد بالباء نحو ضربته ضربتين أو ضربات ولا يتبع قبل العمل وان يخلفه فعل مع ان أو ما وعمله منونا أقيس نحووا اطعمام في يوم ذي مسغبة يتبها ومضافا للفاعل أكثر نحو ولولادفع الله الناس ومقررونا بال ومضافا للمفعول ذكر فاعله ضعيف) وأقول لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال أردفته بما يعمل عمل الفعل من الاسماء وبدأت منها بالمصدر لان الفعل مشتق منه على الصحيح واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاء فان الذى يجري على أعطيت انما هو اعطاء لانه مستوفى لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسلت اغتسالا وسيأتى شرح اسم المصدر بعدواشرت بتشبيلى بضرب واكرام الى مثالى مصدر ثلاثى وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى ولولادفع الله الناس أى ولولأن يدفع الله الناس أو ان يدفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله

فاسما مصدر كإيأتى له (قوله ومثال ما يخلفه) كأنه اسم جعل الاول محل عمله وأن والثاني ما لان أن للاستقبال والدفع في الآية تعالى مقصود حدونه واستمراره في المستقبل بخلاف الخوف فان القصد حدونه لا بقاءه للاستقبال

(قوله بكونه نكرة) أي بناء على قول ابن الحاجب النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير وكذا الفعل وأما أن قلنا النكرة للواحد فهي بقيدة عن الفعل كالحذود بآثاء الذي لا يسمي إذا فعل بدل على إطلاق الماهية فوجه الأقبسية حينئذ بآثاء آل والاضافة للذين هما خصائص الاسماء ويعارض بالتأوين وكأثم اغفروا لانه يدخل الفعل في الجملة اذا كان لغلوا وترنم نحو \* ويعدو على ٩١ المرء ما يثمرن (قوله روى

بالنصب فلا ضرورة) هذا انما يتم على مذهب ابن مالك في الضرورة لا على مذهب الجمهور كما لا يخفى (ففسد للمعنى الخ) الفساد على أن آل للاستغراق اما ان جعلت لامه دأ والجنس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على انما يختار الاستغراق ويوجب على جميع الناس حل المستطيع على الحجج تنفيذ الحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف ان قلت ينافيه قولهم من ترك الحجج فآله حسيبه كما صرح به ابن أبي زيد وغيره قلت معناه انه لا يحسد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافي حته ولو لمه على أن قولهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لحقاء أسباب المعجز فتأمل (قوله ضعيف التكاية) التاء من بنية المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل (قوله فان صغر أو وصف لم يسمي) ظاهره ولو كان بالثم الظاهر انه اذا وصف به العمل صحيح بدليل

تمالى تخافونهم تخيفتكم أنفسكم أي كما تخافون أنفسكم ومثال ما لا يخالفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت به فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له ان صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون في تأويل الفعل وانما اردت أنك مررت به وهو في حالة تصويت ولهذا قدروا الصوت الثاني ناصباً ولم يجمعوا صوتاً الاول عاملا فيه وانما كان حمل المنون أقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل أكثر لان نسبة الحدث إلى أوجهه أظهر من نسبتها إلى أوقع عليه ولان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في الفضلة ونظيره ان لا تكثر فاعله ضعيف لان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة ولقد غلبه ضمهم فزعم في المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله بعد ذلك أنه مختص بالشعر كقول الشاعر

أنفى تلادى وما جعت من نشب \* قرع القواقير أفواه الاباريق

فيم روي الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل أنه روي أيضاً بالنصب فلا ضرورة في البيت وقول النبي صلى الله عليه وسلم وجع البيت من استطاع اليه سبيلاً فان قلت فهلا استدلت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جرد بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي من استطاع فليحج ويؤيد بالابتداء ومن كسر فان الله غنى عن العالمين وأما الحمل على الفاعلية ففسد للمعنى اذا التقدير اذ ذلك والله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأنم الناس كلهم ولو أضيف للمفعول لم يترك الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير ومثال اعمال ذي الالف واللام قول الشاعر يصف شخصاً بضد الرأي والحين

ضعيف التكاية أعداءه \* يخال الفرار يرأخي الاجل

ثم قلت (الثاني اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغرا وصف لم يعمل والافان كان صلة لال عمل مطلقا والاعمال ان كان حالا واستقبالا واعتمدوا تقديره على نفى أو استفهام أو خبر عنه أو موصوف) واقول قولي ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولي لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولا اسم المفعول فانه انما اشتق من فعل لمن وقع عليه ولا سماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها انما اشتقت لما وقع فيها لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسم الزمان المضرب او مكانه وقولي على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولا سم التفضيل كظريف وافضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتثنية بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل وان كان من غير جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بال موصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فله مطلقا عن ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا تقول هذا الضارب زيد

ماسبق في المصدر وقوله هنا أو وصف دليل على أن المراد بقوله في المصدر ولا يتبع ولا يوصف لان الذي يختص بالاسم ويبعد الشبه من الفعل انما هو الوصف لا التأكيد والبدل لانهما يقيمان في الافعال فكأنه احتباك (قوله ان كان حالا أو استقبالا) لشبه المضارع ٢ (قوله جاز استعمال المشترك) مراده بالمشترك مطلق متعدد المعنى والافعال مشترك الاصطلاح انما يقال اذا اتحد اصطلاح التخاطب (قوله بكسر الراء) هو قاعدة مفعول قول المحشي قوله جاز استعمال المشترك الخ ليس ذلك في نسخ الشرح التي بأيدينا

امس او الآن او غدا قال امرؤ القيس القاتلين الملك الحلال حلا \* غير معد حسيبا وناثلا  
فاعمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضي لانه يريد بالملك الحلال احل اباه وفيه دليل ايضا على اعماله مجموعا والمجرد عنها  
انما يعمل بشرطين احدهما ان يكون للحال او الاستقبال لا للماضي خلافا للكسائي وهشام وابن مضاء استدلوا  
بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد وتأولها غيرهم الثاني ان يكون مستمدا على واحد من اربعة وهي النفي  
كقوله  
ماراع الحلال ذمة ناكث \* بل من وفي يجدا الخليل خليلا  
الثاني الاستفهام كقوله انا ورجالك قتل امرئ \* من العز في جك اعتاض ذلا  
الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ امره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت  
برجله ضارب زيد او قولي ولو قديرا اشارة الى مثل قوله

كناطح صخرة يومأليوهنا \* فلم يضرها واوهى قرنه الوعل  
وقوله ليت شعري مقيم العذر قومي \* لي ام هم في الحبلى عاذلونا  
وقوله ضارب امر اجوابا لمن قال كيف رايت زيدا الاتري ان هذه عملت لا عيادها على مقدار الاصل كوعلى  
ناطح وليت شعري امقيم ورايته ضاربا \* ثم قلت (الثالث المثال وهو ماحول للمبالغة من فاعل الى فعال او  
مفعال او فعول بكثرة او فعيل او فعل بقلّة) واقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل امثلة للمبالغة وهي عبارة  
عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل  
فتقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجرد عنها فتعمل بالشروط المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم  
أما السلي فانا شراب وقول الشاعر

اخا الحرب لباسا اليها جلها \* وليس بولاج الخوالف اعقلا  
ومثال اعمال مفعال قولهم انه نحر بوائكها اي سنانها ومثال اعمال فعول قول ابى طالب  
\* ضروب بصل السيف سوق سنانها \* واعمال هذه الثلاثة كثير فلماذا اتفق عليه جميع البصريين ومثال  
اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه ومثال اعمال فعل قول زيد الخليل رضى الله عنه  
آتاني انهم مزقون مرضى \* جحاش الكرمين لهم فديد

واعمالها قليل فلماذا خالف سيدي به فيما قوم من البصريين ووافقهم منهم آخرون ووافق بعضهم في فعل لانه على  
وزن الفعل وخالفه في فعيل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول واما الكوفيون فلا  
يميزون اعمال شي من الخمسة متى وجدوا شيئا منها قد وقع بعده منصوب اضمر والله فعلا وهو تعصف \* ثم  
قلت (الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لم يقع عليه كضروب ومكرم) واقول الرابع من الاسماء  
العاملة عمل الفعل اسم المفعول يوفى قولي في حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل  
وقولي لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولا سم الفاعل ولا سم الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم  
ومثلات بضمضوب ومكرم لانه على ان صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كضروب ومقتول ومكسور  
ومأمور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة فوقع ما قبل آخره كخرج  
ومستخرج \* ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل) واقول أي شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول  
كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها وقدمضي ذلك \* ثم قلت  
(الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها وتخص بالحال والمفعول السببي  
المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تميزا أو تجرده بالاضافة الا ان كانت بال وهو هار منها) واقول

كضرب ومسجد من  
يسجد بالضم الان افتتح  
عين المضارع فيفتح أيضا  
كمفرح (قوله وتأولها  
غيرهم) بحكاية الماضي  
على انا قول البسط حاصل  
الآن أيضا والوصيد  
باب كهفهم والكهف الفار  
(قوله ورأيت ضاربا) وأري  
علمية ويكتفينا المخبر عنه ولو  
بحسب الاصل (قوله أي  
سنانها) والضمير لتوق  
أي يخرجها كثيرا (قوله على  
وزن الفعل) أي كفرح  
وفهم وعلم وسمع (قوله  
هار منها) أي مباشرة  
وبواسطة كالمضاف لما فيه  
أل والسببي نسبة للسبب  
وهو لفظة الجبل يربط به  
الامتعة أطلق على الضمير  
وربط لربطه الاوصاف  
والصلات والاحبار



الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل في المعنى اذا الحسن في الحقيقة انما هو للوجه ولكنك أردت المبالغة فقول الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا وأخرجت الوجه فضله ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معمول له الاصل ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فأشبهه بالمفعول في قولك زيد ضارب عمر الان ضارب طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فنصب بذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب لان الرفع لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة ابداء غير مرفوعها وغير منصوبها فافهمه وتفرق هذه الصفة اسم الفاعل من وجود أحدها انما لا تكون الا للحال وأعني به الماضي المستمر الى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي وللحال والاستقبال والثاني أن معمولها لا يكون الا سببيا وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا أو أجنبيا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه أي الوجه منه أو وجهه فهو اما على نيابة آل مناب الضمير المضاف اليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت أن الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان أحدهما أن يكون فاعلا واثاني أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وان النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما أن يكون اتصافه على التشبيه بالمفعول به والثاني أن يكون تميزا وان كان معرفة امتنع كونه تميزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التميز لا يكون الا نكرة ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بال والمعمول مجر دمهنا ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجري في نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجهه أي به والحسن وجهه والحسن وجهه أي به ثم قلت (السادس اسم الفعل نحو بله زيد اجمعني دعه وعليك وبه بمعنى الزمه والصق ودونك بمعنى خذه ورويده وتيده بمعنى أمهله وهيئات رشتان بمعنى بعصا فترق وأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه وماون منه فنكرة) وأقول السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة أنواع ماسمي به الامر ودوالغالب فلهذا بدأت به ومثلته بخمسة أمثلة وهي بله بمعنى دع كقول الشاعر في صفة السيوف تذرا الجحاجم ضاحياها ماتها \* بله الا كف كاهم تخاق أي دع الا كف وذلك في رواية من نصب الا كف أمام من خفضها قبله فصدر بمنزله قولك ترك الا كف وأما من رفعها وهو شاذ فهي اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهي خبره وعليك بمعنى الزمه وقوله تعالى عليكم أنفكم أي الزموا شأن أنفكم ويقال أيضا عليك به فقل الباء زائدة وقيل اسم لالصق دون الزم ودونك بمعنى خذه كقول صبية لامها \* دونكها يا أم لا طيقها \* ورويده وتيده بمعنى أمهله وماسمي به الماضي وهو أكثر ماسمي به المضارع فلهذا قدم عليه ومثله بمثلين هيئات بمعنى في بعد رشتان بمعنى افترق قال

(قوله وماون منه فنكرة)  
لكن اتنبون مما عني فلا  
يجوز في نحو هيئات وعليك  
(قوله بله الا كف الخ)  
كأنه خطاب لانسان  
استمظم قطع السيوف  
الاكف (قوله وقيل اسم  
لالصق) يعني قاله الاصاق  
متعلقة بعليك لان الجار  
يكفيه معنى الفعل هذا  
والظاهر ان الباء زائدة وان  
الاصاق وغيره يؤخذ  
من المقام ولو لم تذكر الباء  
فقولك عليك الوسادة فيه  
معنى الاصاق بخلاف عليك  
بالتقوى

فهيات هيئات العقيق ومن به \* رهيئات خل بالعقيق نواصله

رشتان هذا والعناق والنوم \* والمشرط البارد في ظل الدوم

وقال

(قوله ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر) وجهه أن شتان بمعنى افرق والافتراق إنما ينسب لعدد والذى بين زيد وعمر وشي واحد ان قلت حينئذ ما وجه تجويزه قلت تضمن شتان معنى بعد أى بعد الفرق الذى بينهما وعظمت المسافة التى تفصل بينهما (قوله بظاهر قوله تعالى) يشير الى أنه مؤول باضما وفعل ٩٤ (قوله اسكت سكوتا) أي أوجد فردا من أفراد السكوت وليس يلزم ترك الكلام بالمرّة لان التكرار

فى سياق الاثبات لانهم فيتمثل حينئذ بالسكوت عن سيرة وفتح أخرى واشهر أنه لا يمتثل على التوئين الابتراك الكلام رأسا وكان وجهه أن صه معناه لا تنكلم كلاما والتكرار فى سياق النفي نعم ثم الظاهر أنه اذا نون رويدا وانصب الضمير يؤتى به منفصلا فيقال رويدا اياه ولا يقال رويداه وان كان القياس اتصال الضمير بعامله الآن الاتصال بعامله الاسمى يشبه الاضافة فلا يجماع التوئين (قوله فعناه السكوت) أي الممهود أى عن كلام مخصوص أو عن كل كلام بحسب ما ينك وبين مخاطبك وان اشتهر الاول فقط (قوله عمل استقر) الانسب لقوله المعتمد أن يقول عمل مستقر (قوله العمل لهما) لدالتهما على المتعلق وفهمه عندهما حتى كانه معناه تأمل (قوله فان قلت فى مسئلة) واراد على تمثيله بجاء الذى

واك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله شتان مانومى على كورها \* ونوم حيان أخى جابر ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر وجوز غير محتجا بقوله شتان ما بين اليزيدى فى الندى \* يزيد بن معن واليزيد بن حاتم وأما قول بعض المحدثين جازيتونى بالوصال قطيعة \* شتان بين صنعكم وصنيعي فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه وماسمى به المضارع نحو أو بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وبعضهم أسقط هذا القسم وفسره هذين بتوجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف كإنا مسماء وهو الفاعل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورويد زيد بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيها حينئذ فتحة اعراب واذا قلت بله زيد اور ويزيدا كانا اسمي فعلين ومعلوم أن الفتحة فيها حينئذ فتحة بناء لعدم التوئين ومنها أن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيدا عليك وخالف فى ذلك الكسائى تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الزاجر يأيتها الملائكة دلوى دونكا \* انى رأيت اناس يمدونكا ومنها فى المضارع لا ينصب فى جواب الطلبى منه لا تقول صه فأحدثك بالنصب خلافا للكسائى أيضا نعم يحزم فى جوابه كقوله \* مكانك محمدى أو تستريحى \* ومنها أن مانون منها نكرة ومالم ينوفى معرفة فاذا قلت صه فعناه اسكت سكوتا ما اذا قلت صه فعناه السكوت \* ثم قلت (السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان وعملهما عمل استقر) وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت فى باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرقا للفاعل المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما فى الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال وما استقر فى الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل إنما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز ذلك أن يجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخر أو الوجه الاول أو لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل فى بقية ما يمتد ان عليه نحو أفى الله شكك وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذى فى الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل فان قلت فى أى مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور قلت اذا وقع بعد ال فانهما موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله \* ثم قلت (التاسع اسم المصدر والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وإنما يعمل الكوفيون والبغداديون وأما نحو ان مصابك الكافر حسن فحائرا جاعلا لانه مصدر وعكسه نحو فجار وحاد) وأقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور أحدها ما يعمل اتفاقا وهو ما يبدى بيمين زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لانه مصدر فى الحقيقة ويسمى المصدر المسمى وأما سموه أحيانا اسم مصدر نحو زوا من اعماله قول الشاعر أنظوم ان مصابكم رجلا \* أهدي السلام تحية ظلم

الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا فى الدار أخو مع قوله أولا على ما ذكر فى باب اسم الفاعل فانهم (قوله وعكسه نحو فجار) أي أنه لا يعمل باجماع

ورجلا مفعول بالمصدر وأهدي السلام جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلا وتحيه مصدر لا هدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبران ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب والثاني ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الأحداث هاجما كسبحان علما للتسبيح وفجارو حماد علمين للفجرة والحمدة والثالث ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالسلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه في الاصل اسم لما يتاب به العباد ثم نقل الى معنى الالابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله تمسكاً به من نحو قوله

أ كفرا بعد رد الموت عنى \* وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله لان ثواب الله كل موحد \* جناح من الفردوس فيها يخلد

وقوله قالوا كلامك هند او هي مصفية \* يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فاضمر وهذه المتصوبات أفعالا تعمل فيها ثم قلت (العاشر اسم التفضيل كأفضل وأعلم ويعمل في تمييز ظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به أو له أو معه ولا في مرفوع ملفوظ به في الاصح الا في مشكلة الكحل) وأقول أما آخرت هذا من الظرف والمجرور وان كان مأخوذا من لفظ الفعل لان عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا كترامه الا ن وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الى أنه يبقى من القاصر والتمدد ومثال اعماله في التمييز أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا هم أحسن أنا نور ثيابا ومثال اعماله في الحال زيد أحسن الناس متبسما وهذا بسرا أطيب منه وطبا ومثال اعماله في الظرف قول الشاعر

فانا وجدنا المرء أحوج ساعة \* الى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال اعماله في الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل في مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا في مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وانما تعديه اليه باللام فتقول أشرب الناس للعسل ولا في فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل أحسن منه أبوه الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه وانفتحت العرب على جواز ذلك في مشكلة الكحل وضابطها أن يكون أفضل صفة لاسم جنس مسبق بنى والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول العرب ما رايت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ولهذا المثال لقبت المسئلة بمسئلة الكحل وقوله

ما رايت امرأ أحب اليه الا \* ببذل منه اليك يا ابن سنان

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل واعلم ان مرفوع أحب في الحديث والبيت نائب فاعل لانه مبني من فعل المفعول لامن فعل الفاعل ومرفوع أحسن في المثال بالعكس لان بناءه على العكس \* ثم قلت (واذا كان بال مطابق أو مجردا أو مضافا لنكرة أفرد ذكر أو لمعرفة فالوجهان) وأقول استطردت في أحكام اسم التفضيل فذكرت أنه على ثلاثة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يكون طبق من هوله وهو ما كان بالالة، واللام تقول زيد الأفضل وهذا الفضلي والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات أو الفضل الثاني ما يجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نونان أحدهما المجرى من آل والاضافة تقول زيد أو هند أفضل من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو والثاني المضاف الى نكرة تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجلدهم ثمانين جلدة اثلاث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل

(قوله ريط) بكسر الراء  
هو الملاءة والمسهم المخطط  
(قوله نائب فاعل) وان  
كان هذا اسما عا ولا فاعل  
التفضيل كالفعل التعجب  
انما يصاغ من المبني للفاعل

(قوله متفاوت المعنى) لثباتي فيه التفاضل والتعجب لان التعجب استعظام زيادة في وصف فاعل خفي سببها فلا يصح ان من القتل لانه شيء واحد هو ازهاق الروح (قوله وحر) فيه ان دليله لا يظهر في حرمانهم الا ان يقال حمل على المقتل لانه موازن له ثم غير شارحاً خناً خرج هذه الافعال بزيادة قيدها وان لا يكون اسم فاعله على الفعل ٩٦ ولم يلتفت الى أنه مزيد مقدر (قوله عاملان) بينهم ارتباط اما بعبط نحو قام وقعد زيداً

القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان أو الهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم. هند فضلي النساء والهندان فضليا للنساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل أحرصي الناس وقال الشاعر  
ومية أحسن الثقلين جيداً \* وسالفة وأحسنهم قدالاً

ولم يقل حسن الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أراذلنا وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها \* ثم قلت (ولا يبنى ولا ينقاس هو ولا أفعال التعجب وهي ما فعله وأفعله وفعله من فعل الامن فعل ثلاثي مجرد لفظاً وتقديران متفاوت المعنى غير منفي ولا مبني للمفعول) وأقول لا يبنى أفعال التفضيل ولا ما فعله وأفعله وفعله من فعل في التعجب من نحو جلف وكلب وحر لانها غير أفعال وقولهم ما جلفه وأحره وأكلبه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعي ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وحر وعصى وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنهم مزيدة في التقدير اذا صل حول أو حول وعور أو عور وغيد أو غيد والى على ذلك ان عينها لم تقاب أفعالهم تحركها وانفتاح ما قبلها فلو لا ان ما قبل عينها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبني للمفعول ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء لانه منفي وما سمع مخالف لثني مما ذكرنا لم يقس عليه فن ذلك قولهم هو ألس من فلان وأقن منه فبنوه من غير فعل بل من قولهم هو ألس وقن بكذا وقولهم ما اتقاه من اتقى وما أخصره هذا الكلام من اختصر وهما ذو زيادة والثاني مبني للمفعول وفي التنزيل ذلکم اقصى عند الله وأقوم للشهادة وهما من اقصى اذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك اذا كان المزيد فيه أفضل وفهم من قولي ولا ينقاس أنه قديس من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته ثم قلت (باب واذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر قال بصري يختار أعمال المجاور فيضمر في غيره مرفوعه ويحذف منصوبه ان استغنى عنه والاخره والكوفي السابق فيضمر في غيره ما يحتاجه) وأقول لما فرغت من ذكر العوامل أردتها بحكمها في التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل أنه يتأني تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد أو أكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الاسماء فلا تنازع بين الحرفين ولا بين الحرف وغيره والثاني أن لا يكون المعمول متقدماً ولا متوسطاً بل متأخراً فلا تنازع في نحو زيداً ضربت وأكرمت لتقدمه ولا في نحو ضربت زيداً وأكرمت لوسطه وجوز ذلك بعضهم فيها مثال تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطراً فآتوني وافرغ عاملان طالبان لقطر أو مثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهنت زيداً يوم الخميس ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قول الشاعر  
ارجو واخشي وادعوا لله مبتنيا \* عفو او عافية في الروح والجسد

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون وتحمدون وتكبرون

يكون الثاني جواً بالاول جواب الشرط نحو آتوني أفرغ عليه قطراً أو جواب السؤال نحو يستثونك قل الله يفتيككم في الكلافة أو كون الثاني من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظننتم أن ان يبعث الله أحداً قلت أو كون الثاني مرتباً على الاول نحو هاؤم اقرؤا كتابه \* وعزة معمول معنى غيره \* فان القراءة مرتبة على الاخذ والعناء والتعب مرتب على المظل وعلى كل حال لا يجوز قام قعد زير (قوله فيضمر في غيره مرفوعه) ويفتقر لاجل عمدته عود الضمير لما تأخر لفظاً ورتبة (قوله فيضمر في غيره ما يحتاجه) أي ولو منصوباً لانه عائد على متقدم رتبة لانه معمول الاول (قوله فلا تنازع بين الحرفين) وأنبته بعضهم في ان لم تكرم في فان كلامها يقتضي الجزم والجمهور يقولون ان عاملة في فعل مأخوذة من معنى لم أي ان اتسقى اكرامك

فهي عاملة في محل لم ومدخولها (قوله فلا تنازع في نحو زيداً ضربت وأكرمت) بل هو معمولاً يليه جزماً وحذف من غيره اذ لما دبر أتى العامل الاول استحق المعمول فلم يأت الثاني الا بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تأخر المعمول عنهم لكن أنت خير بأن تسميه ذلك تنازعاً قديماً له وجه صحة ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أرجو واخشي الخ) يقال هنا أكثر من معمول لان مبتغيا حال معموله لعامل صاحبها وكأنه رأى ان الاظهر الابتغاء عند الدعاء لكن أنت خير بصحة عند الحشية على ان الرجا كالدهاء ثم ظهر ان الحق مع المصنف لانه لا تنازع في حال ولا تمييز

لوجوب تكبيرهم فلا يأتى اضمارهم فى المفعول فتدبر (قوله فى أحد القولين) وقال ابن مالك هما خبر والمر فوع مبتدأ مؤخر قائلاً لا يقع التنازع فى المرفوع السبى (قوله اعمال الاول لتقدمه) كما قيل فى الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل الاول نحو قام زيد (قوله الصواب فى القياس) لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي والتوكيد غير اجنبي ان قلت يلزم الفصل عند ٩٧ البصريين فى نحو رغبت ورغب فى الزيدان

دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر

قضى كل ذي دين فوقى غريمه \* وعزة بمطول معنى غريمها

فى أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز اعمال أي العاملين شئت ثم اختلفوا فى المختار فاختار الكوفيون اعمال الاول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لمجاورة المعمول وهو الصواب فى القياس والاكثر فى السماع فاذا أحمل الثانى نظرت فان احتاج الاول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعدا أخواك قاموا وقعدا خوتك فن وقعد نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج لنصب فلا يخلو اما ان يصح الاستغناء عنه أو لا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربنى زيد ولا يجوز أن تضمره فتقول ضربته وضربنى زيد الا فى ضرورة الشعر قال الشاعر

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب \* جهاراً فكفى فى الغيب أحفظ للود

وان لم يصح وجب تأخير نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما واذا أعمل الاول أضمر فى الثانى لما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعاً باتفاق ولا اذا كان منصوباً الا فى ضرورة الشعر كقول الشاعر

بمكاظ يفتنى الناظر \* ن اذا هم لمحو اشعاعه

ومن ثم قلنا فى قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا انه أعمل الثانى لانه لو أعمل الاول لوجب أن يقال آتوني أفرغه عليه قطرا وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت

(باب اذا شغل فعلاً أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف بمائل للمذكوران تلا ما يختص بالفعل كان الشرطية وهما لومق وترجح ان تلا ما بالفعل به أولى كالمهزة وما التافية أو طائفا على فعلية غير مفصول بامناخو بشرامنا واحد تنبعه والانعام خلقها لكم وكان المشغول طلباً وجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كذا الفجائية أو تلا ما له المصدر كزيد هل رأيت وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه فى الزبر وزيدهما حسنة وترجح فى نحو زيد ضربته واستوي فى نحو زيد قام وعمرأ اكرمه) وأقول هذا الباب المسمى باب الاشتغال وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له نصبه لضميره لفظاً كزيد اضربه أو محلاً كزيد امرت به أو ملابس لابس ضميره نحو زيد اضربت غلامه أو مررت بغلامه والاسم فى هذه الامثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما ان يرفع على الابتداء فالجمله بعده فى محل رفع على الخبرية والثاني أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجمله بعده لانها مفسرة وفهم من قولى فعل أو وصف ان العامل ان لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيد انه فاضل وعمر و كانه أسد وذلك لان الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمر وعليه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال فى نحو وكل شيء فعلوه فى الزبر وقولك زيداً حسنة لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل

عنهما كما يأتى قلت هذا أمر جزئى فافهم (قوله غير مفصول باما) والارجح الرفع نحو ضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته لان ما بعدهما كلام مفصول عما قبلهما فلا يستبريز بهما مناسبة (قوله أو كان المشغول طلباً) لان الطلب لا يقع فى الكثير خبراً للمبتدأ فن ثم منعه بعضهم متوها الثانى من عنوان خبر وطلب (قوله عن أصل هذا الباب) من أنه لا مانع من العمل فى السابق الا لضمير الشامل وفيه أنه يلزم خروج مسائل ما يختص بالابتداء (قوله واستويا فى نحو زيد قام وعمرأ اكرمه) أقول حق التمثيل وعمرأ اكرمه معه ليكون على تقدير العطف على جملة الخبر هناك رابط فى المعطوفة بر جمع لزيد قيل المثال لا يشترط محته على ان الغرض مثال لمطلق مسبوق بذى وجهين وان توقفت محبة التركيب على شئ آخر ولبعض المحققين من الاما جهم هناك كلام

(١٣ - شذور)

غير هذا حاصله أنه لا عطف على جملة الخبر أصلاً بل العطف على كل حال على الجملة الكبرى غير ان الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوف والجملة الكبرى نارة من حيث صدرها ونارة من حيث عجزها وحينئذ فلا حاجة لابطأ أصلاً وهو دقيق (قوله أصله أن يجوز فيه وجهان) أقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لا استواء الامرين لان هذا ليس

أصلاً إذا ما يكون في قام زيد وعمر وأكرمته والاصل ترجيح الرفع (قوله تابع) في معنى التابع كلام للمبسوط في كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت (قوله مطلقاً) محدودة أولاً ٩٨ والثاني عدم توكيده اتفاقاً نحو دهر وحين فاصدقه على القليل والكثير لافائدة في تأكيده

(قوله ولا يعاد ضمير متصل) نحو ضربته ضربته ويحتمل هذا ان يكون للفعل أو الفاعل أو المفعول فان قلت أنا متين تأكيده الثاني أو هو فالتاكيد من استعارة أو نقل ضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربته احتمل الاولين فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند للضمير باعادة وحده ممتنع أو غير شائع نحو ضربته ضرب أو ضربت ضرب والقول بالالتفات في ذلك بعيد (قوله ولا حرف غير جوابي) نحو كسرت بالحجر بالحجر رد التوهم انك كسرت الحجر وعليه فهو توكيد لمعنى الباء امان كان رد التوهم الكسر بالسكين مثلاً فهو توكيد للحجر لكن على الاول هو اظهار في محل الاضمار اذا الظاهر كسرت بالحجر به اغتفر لان المقام لتأكيد في الجملة اما حرف الجوابي فكالمستقبل يعاد وحده كما يؤتى به ابتداء

في الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما التمجية ولها مصدر وكذلك زيداً انما الضار به لان ال موصولة فلا تقدم عليها مع مول صلته اسم الذي تقدم وبعبارة فعل أو وصف وكل منهما انما نصب لضميره أو لسيبويه ينقسم خمسة اقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون الفعل المشغول طلباً نحو زيداً اضربه وعمر الاثنية الثانية أن يتقدم عليه أداة يقلب دخولها على الفعل نحو ابشر انا واحداً اتبعه الثالثة أن يقرن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تن على مبتدا كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والاعلام خلقه الهالك الثاني ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً نحو زيداً ضربته وذلك لان النصب محجوج الي التقدير ولا طالب له والرفع غني عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ويرد أنه قري جئات عدن يدخلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيداً رأيت فأكرمه الرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجلل الاسمية كذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه حمراً واجازة كثر النحويين النصب بعدها هو أو حال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو زيداً يدهل رأيت وعمر وما لقيته الحامس ما يستوي فيه الأمران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتداً نحو زيداً قام وعمر أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية المصدر فعلية المعجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين والجللتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجللتا الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها عطفت على الخبر أيضاً وهي محل الاستشهاد ثم قلت (باب يتبع ما قبله في الاحراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشبهة أو لا أولى نحو جاء زيد بنفسه والزيدان أو الهندان أنفسهم ما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاها واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا تؤكد نكرة مطلقاً وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا دكا وفجاس بلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابي الامع ما اتصل به) وأقول اذا استوفت العوامل مع مولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة ثمت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة فجعل التأكيده اللفظي باباً واحداً والتأكيده المعنوي كذلك ومثال المقرر لا مر المتبوع في النسبة جاء زيد بنفسه فانه لا قولك نفسه لجوز السامع كون الجاني خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك أي أمره ومثال المقرر لا مر في الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لا التأكيده لجوز السامع كون الساجد أكثرهم ويجب في المؤكد كونه معرفة وشذوذ قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله الا رمضان وقول الشاعر

لكنه شاقه ان قيل دارجب \* ياليت عدة حول كله رجب

وأشده ابن عاكف وغيره ياليت عدة شهر وهو تحريف ويجب في التأكيده كونه مضافاً الى ضمير طائفة على المؤكد

مطابق

كذلك وشذا عادة غيره وحده كقوله فلا والله لا ياني لماني \* ولاللماهم أبادادوا وأسهل منه قوله

لا لأبأ حجب بثتها \* أخذت على موافقاهودا

لا يضاف للضمير (قوله قطعت رؤس الكبشين) فالثنية ظاهرة والجمع مراد به مافوق الواحد والافراد مراد به الجنس الصادق بالاثنين (أو توضيحه) هو في المعارف ولم يقولوا فيها تخصيصا لان عمومها لمرض الاشتراك فجعله خفاء طارضا فالثنية توضيح والتخصيص ازالة العموم الاصلى وانت خبير بان هذا مع ضمه لا يظهر في غير العلم من المعارف فن ثم ينظر له بعض وعبر فيها بالتخصيص مثل الذكرات كان عقيل في شرح الخلاصة (قوله ولا يكون أخص) أقول الظاهر مذهب من جوز كونها أخص لانها موضحة أو مخصصة فلتكن أعرف وكأن من منع قال لا يكون التابع أشرف من التابع (قوله) ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) أقول يرد على من قال انه عطف بيان ان عطف البيان موضح أو مخصص وكلاهما متنى هذا ويحاجب بأنه موضح وذلك ان الهين متنى والحكم المتعلق به يحتمل أنه من حيث كل فرد ويحتمل أنه من حيث الهيئة الاجتماعية بل

مطابق له كما ثلثنا ويستثنى من ذلك اجمع وماتصرف منه فلا يصفن لضمير تقول اشترت العبد كله اجمع والامة كلها جماء والعبد كلهم اجمعين والاماء كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا اكديهما ان يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عنه وجاءت هند نفسها عني مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا اكديهما المتنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد الثنية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين (مسئلة) قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض وقائدة ذكر أجمعون رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم أجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على ان أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كلهم في كل سواء وهو قول جمهور النحويين واذا ذكر في الآية تأكيذا على تأكيد كماله تعالى فهل الكافرين أمهلهم رويدا \* ثم قلت (الثاني النعت وهو تابع مشتق أو مؤول به فيفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه ويتبعه في واحد من أوجه الاضراب ومن التعريف والتذكير ولا يكون أخص منه نحو بال رجل صاحبك بدل ونحو بال رجل الفاضل وزيد الفاضل نمت وأمره في الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يرجح نحو جاءني رجل فهو دغلمانة على قاعد أو أقاعدون فضيف ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب) وأقول مثال المشتق مررت برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه أو خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل أسد أي شجاع ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرر رقية مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه الحمد لله رب العالمين ومثال ما يفيد ذمه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومثال ما يفيد الترحم عليه اللهم أناعبدك المسكين ومثال ما يفيد التوكيد نفخة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهين اثنين رزعم قوم من أهل البيان أن اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل وقد طلع العربون بان النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة والتحقق أن الامر على النصف في العددين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهم واحد من أوجه الاضراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجرو واحد من التعريف والتذكير فلا نعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا يزيد فاضل كأنه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفقة أو مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزید الفاضل فان العلم أعرف من المعارف باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانها معر فان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لانت لان المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعارف باللام وأما الافراد وضدها والثناء والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطي من ذلك حكم الفعل الذي يحمل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بأمرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها وفي التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ورجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه ورجل حسن أباه ولا تقول حسنين ولا حسنين على لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى ذلك فقس الا أن العرب أجز واجمع التكسير مجرى الواحد فجازوا فاصبحا مررت برجل فهو دغلمانة كما تقول قاعد غلمانة وقوم رجحوه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التصحيح فانهما يقول من يقول أكلوني البراغيث واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بأمرئ القيس الشاعر جازك فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو والنصب باضمار فعل ويجب أن يكون ذلك الفعل

وبما كان المتبادر الاول كما يظهر لك في قولنا لا تضرب الزيد بن وليس مرادنا اذنى كل من الالهين كفر بقوله اتين توضيح وبيان لان

التي عن الهين من حيث انها اثنان فلا ينافي انه لا بد من أحدهما كما عينه بقوله انما هو الله واحد فاي قارهون ولما كان هذا احتيا  
لم يشتره التحويون وقالوا انه صفة مؤكدة ولا يدققون تدقيق أهل المعاني والبيان الناظرين للتسكات وان لم تنفع بهذا وتشوقت لنوع بسط في المقام  
حيث أشار بذلك المصنف الامام فلتتل عليك عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصه في مبحث بيان المسند اليه فان قلت قد أورد المصنف يعني  
الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وأورده  
السكاكي في عطف البيان مصرحاً به من هذا القليل فالحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان  
يريدانه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفاً صناعياً ويكون اراده في المبحث مثل اراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث  
التا كيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جي به للايضاح لا للتاكيد مثل أمس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وقرر  
ذلك ان لفظ الهين حامل للمعنى الجنسية أعني الالهية ومعنى العدد أعني الانثنية وكذا لفظ الله حامل للمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له  
الكلام في الاول النبي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باتين  
واله بواحد ايضاحاً لهذا الغرض وتفسيراً وهذا الذي قصده صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل للمعنى الافراد أو الثنية دال على شيئين  
الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده أي  
يحققه ويقرره ولم يقصده انما كيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ مخصوصة فوقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب  
الكشف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ دلالة الكلام عليه بل أورد في الفصل قوله تعالى نفخة واحدة  
مثالاً للوصف المؤكده أمس الدابر فالحق ان كلام اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا  
طائر يطير بجناحيه حيث جعل ١٠٠ في الارض صفة لدابة وطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق

|   |  |
|---|--|
| <p>أخص أو أعني في صفة التوضيح وامدح في صفة المدح وأذم في صفة الذم فالاول كما في المثال المذكور والثاني كما في<br/>قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما في قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ في السبع حمالة<br/>الحطب بالنصب باضمار اذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضمار هي * ثم قلت (الثالث عطفه، البيان وهو تابع<br/>غير صفة بوضع متبوعه أو يخصه بنحو * أقسم بالله أبو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه</p> | <p>في باب الوصف فالأيتان<br/>يشتركان في أن الوصف<br/>فهم سمالبيان ويفترقان من<br/>حيث أنه في الهين اثنين والله<br/>واحد لبيان ان القصد الى</p> |
|---|--|

العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وقرر هذا المبحث على ما ذكرت في  
عما لا يزيد عليه له صنف وبه يتبين ان لاختلاف بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح  
المفتاح على انه عطف لا وصف أن معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم  
يذكر اثنين وواحد للدلالة على الانثنية والوحدة التين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على أن القصد من متبوعهما الى أحد جزأيه أعني  
الانثنية والوحدة دون الآخر أعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة بوضع متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة (وأقول) ان أريد انه لم يذكر  
ليدل على معنى في متبوعه فلا يصح التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص أو تاكيد أو مدح أو ذم أو نحو ذلك وان أريد انه ذكر  
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالة شيئاً آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الانثنية  
والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما كان الدابر ذكر ليدل على الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق  
الآتري ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما انه ليس ببذل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه  
وفيه أيضاً نظر لانا لنسلم انه يجب صحة قيام المبدل مقام المبدل منه الآتري الى ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان هه  
وشركاء مفعولاً وجعلوا الجن بدل من شركاءه معلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى الى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذا تهي  
انما هو عن اتخاذ اثنين من الآلهة على ما مر تقريره انتهت عبارة المطول (قوله أخص) هو يوهم الابهام والغرض انه معلوم (قوله وأمدح في صفة  
المدح) هو وجهه لكن قال غير المدح من الصفة ويجوز تقدير أعني وغيره ما عدا مفيد الدم وقياسه في الدم ما عدا مفيد المدح (قوله غير صفة) يحتمل  
ان مراده بها المشتق ومثله المؤول به فكأنه قال تابع جامد ويحتمل ان مرادها التثنية واليه نحائي الشارح (قوله ان لم يجب ذكره كنهه قام زيداً خوها)  
قد يدعي صحة البدلية وكونه جملة أخرى أمر تقدير لا يمنع ارتباط الاولى بصغير وفي الظاهر هو من متعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها كان  
يكون المبدل منه نية الطرح لا ينافي عود الضمير في البدل اليه نحو أكلت الرغيف ثلثه



(قوله ولم يمتنع احلاله محل الاول) الانسب بكون البديل على نية تكرار العامل أن يقول ولم يمتنع تقدير العامل له ان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلسل العامل الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدور به مل بطريق الاستقلال والعمل بالتبع يقتضيه مالا يقتضيه في غيره ان قلت حينئذ ما مني جعلهم البديل من التوابع قلت نظر الظاهر (قوله ولم يمتنع في نحو مقام ابراهيم) أي يمتنع عطف البيان في قوله تعالى في شأن البيت الحرام فيه آيات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان آيات بناء على انه ماضي واحد وان المراد بمقام ابراهيم مقامه من الامور للمعبر عنها بالآيات وذلك ان عطف البيان وموضع أو مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور أخفى من دلالة آيات بينات عليها ذل المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقي الذي قام به والاخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصه لخصه لخصه معناه في نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون اوضح من الاول لجواز أن يكون التوضيح باجماعهما ١٠١ قلت بعد تسليم ما ذكر له فهنا مانع

آخر لان مقام مفرد معرفة وآيات جمع نكرة وقد قال ابن مالك فأوليه من وفاق الاول \* ما من وفاق الاول التمت ولي وان كان الزمخشرى قد أصرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف للاجماع في ذلك كما في الاشموني (قوله يا سعيد كرز) بتسوين كرز فليس المانع من البيان الاخفاء الثاني على ما علمت فيه أما ان ضم بلا توين فالمانع أيضا كون البيان لا يعطي حكم المنادى المستقل وبه صرح في الشارح ثم الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان (قوله قالون عيسى) فالثاني أخفى لانه انما اشتهر بالاول لقبه به شيخه نافع لجودة قراءته (قوله من تقب ولا

في أربعة من عشرة ويجوز اصرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كنهذا مقام زيد أخوها ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارثو \* أنا ابن التارك البكري بشر \* ويانصر نصر نصر او يمتنع في نحو مقام ابراهيم وفي نحو يا سعيد كرز وقرأ قالون عيسى) وأقول قولي تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولي غير صفة مخرج لاصفة فانها توافق عطف البيان في افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلا بد من اخراجها والادخالات في حد البيان وقولي بوضع متبوعه أو بخصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الموضح قوله أقسم بالله أبو حفص عمر \* ما مسها من تقب ولا دير

والمراد بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ومثال المطف الخفص قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ورفع الطعام وحكم المطفوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من الرفع والصب والجرو واحد من التبريف والتكبر وواحد من الافراد والثنائية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شيء جاز اصرابه عطف بيان جاز اصرابه بدلا أعني بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كنهذا مقام زيد أخوها ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبر الا بدلهما من رابط يرتبطا بالخبر عنه والرباط هنا الضمير في قوله أخوها الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيا نالا بدلا لان البديل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلوا الجملة الخبر بها عن رابط والاذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البديل لان البديل في نية الاحلال محل البديل منه اذ لو قيل يا زيد الحارث لم يحجز لان أو أ لا يجتبه ما هنا وما هنا قول الشاعر أنا ابن التارك البكري بشر \* عليه الطير رقبه وقوما

فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشر اذ لا يضاف ما في الالف واللام الى الجرد منها الا ان كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضارب يا زيد والضارب يوزيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفرأ وسها قول الراجز وهو ذو الرمة اتي واسطار سطر سطر \* لقائل يانصر نصر نصر لان نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فهمه ما أن يكونا بديلين لانه لا يجوز يانصر بالرفع ولا يانصر بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن

دبر) هامتقار بان فكلاهما مرض بخت البعير الا ان الاول تقر فيه والثاني تحلل أجزاءه حتى رقبه وبعده \* اغفر له اللهم ان كان فجر \* وهذا كلام اصرابي قال له ناقي تقبت ودبرت فاحماني على غير هافا كذب (قوله نون كفارة) احتزبه عن قراءة اضافة كفارة للطعام (قوله ولذلك أمثلة كثيرة) كأنه يعرض بقول ابن مالك وصالحا البديلة يري في غير نحو يا غلام بعمر او نحو بشر تابع البكري (قوله أنا الخ) يقول ان أباه عزم علي قتل بشر فلهما عزم صار مجزوما بقتله لكل أحد حتى للطير أو انه ضربه بضرته صيرته على آخر رمق في الوجهين صارت الطير تتبع البكري بشرا لتأكل من ميتته اذ وقع (قوله خلافا للفرأ) واليه أشار ابن مالك بقوله وليس أن يبدل بالمرضى (قوله ذو الرمة) بضم الراء قطعة جبل بالية ذكره الجوهري

(قوله لان الشيء لا يبين نفسه) أقول يمكن الجواب عنه بأن نصر الثاني ضمن الشهرة في أو صاف الخبر ونصرا الثالث ضمن شهرة أزيد فحصل الاختلاف كما قالوا في أنابوا النجم ١٠٢ وشعري شعري (قوله ادعي الربوبية) فيشمل رب العالمين بحسب زعم قومهم بخلاف رب

موسى وهرون فمعلوم أنه الله تعالى (قوله ويوافق متبوعه) أي تارة وبخالفه أخرى (قوله فلا يصدق عليه أنه المقصود) أي لان هذه الجملة تفيد حصر المقصد فيه (قوله انما يتبع بواسطة حرف) يشير إلى أن قوله بلا واسطة راجع للتابع ويصح أنه راجع لقوله المقصود بالحكم (قوله مقصودين) خرج بدل الغلط فان الاول غير مقصود فيه أصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالحكم هو البديل قلت مرادهم أن المقصود ثانيا انما هو البديل فلا ينافي أن المبدل منه قصد أو لا توطئة للبديل لتنبه له النفس ثم يقصر المقصد على البديل فقوله مقصودين أي المبدل منه أولا وسيلة والبديل ثانيا بالذات (قوله قصد صحيحا) خرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه خطأ (قوله ولا جزئية كما في بدل البعض) ان قلت الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه

الطراوة لان الشيء لا يبين نفسه قال وانما هذا من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعلي فان قلت يسمي بذكر بضم كز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيا نالا لان البديل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز وقفه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومنه في ذلك التمت والتوكيد نحو يازيد الفاضل والفاضل ويا عجم أجمعون وأجمعين وكذلك يتبع البيان في قولك قرأ قلون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما قال العلماء في قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون أنه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلما قصروا على قولهم رب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى \* ثم قلت (الرابع البديل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو ما بديل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتغال نحو قتال فيه أو اضرار نحو ما كتب له نصفها ثلثا ربعها أو نسيان أو غلط كجاءني زيد عمر ووهذا زيد حماروا الاحسن عطف هذه الثلاثة بيل ويوافق متبوعه وبخالفه في الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا بديل بعض أو اشتغال مطلقا أو بديل كل ان أفاد الا حاطة) وأقول البديل في اللغة العوض وفي التنزيل عسي ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح ما ذكرت والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج للثمة والبيان والتأكيد فانهن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فان زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم ولنحو عمر وفي جاء زيد وعمر وأومعرو وأومعرو أو القوم حتي عمر وفاته مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمر وفاته وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتغال وبدل اضرار وبدل نسيان وبدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فن في موضع خفض على أنها بديل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتغال نحو ويستلونك عن الشهر الحرام فقال فيه فقتال بديل من الشهر وليس اقتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضرار كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثا ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البديل والمبدل منه مقصودين قصد صحيحا وليس بينهما توافق كافي بديل الكل ولا كلية ولا جزئية كافي بديل البعض ولا ملابسة كافي بديل الاشتغال وبدل النسيان كقولك جاءني زيد وعمر واذا كنت انما قصدت زيدا أو لاني تدين فساد قصدك فذكرت عمر او بديل الغلط كقولك هذا زيد حماروا الاصل أنك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الا ترى أن الحمار بديل من زيد وأن زيدا انما ذكر غلطاً ويصح أن يعمل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد وعمر ولان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصد صحيحا فبدل اضرار وان كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الاول قصداً أو لاني تدين فساد قصدك فبدل نسيان ثم اعلم أن البديل والمبدل منه يتقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهم ما يكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من

لاحظه مقابلا بالنصف واعتبره جزأ للصلاة فن ثم أضافه لضميرها

(قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد وعمر واذا كنت انما قصدت أن تقول عمر ونسبك الخ) هذا لا يظهر فالاولى ما في بعض النسخ اذا قصدت أن تقول زيداً تدين فساد قصدك لان النسيان بالجنان والغلط باللسان

المظهر

كالوصف بالاخوة في جاء  
زيداً خوك والضمير ان  
متحدان من كل وجه  
الا أن يقال الضمير الثاني  
يرجع الى المعهود فكان  
معنى زيد ضربته اياه ضربت  
المعهود بيني وبينك (قوله  
ولوقات ضربته هو كان  
بالاتفاق توكيذا) امل  
نكته أنه من باب استعمال

ضمير الرفع في موضع  
النصب لمصاحبه لضمير  
النصب وحيث كان بدلا  
فهو في التقدير من جملة  
أخرى فلا يصح لاستعمال  
ضمير الرفع (قوله لا ولانا  
وآخرنا) جعله بدل كل  
بناء على ان العطف ملاحظ  
قبل الابدال والا فهو بدل

بعض (قوله بكم قرئش)  
فهذا ضرورة ان قلت قرئش  
محبة بهم قلت هذا في كل  
بدل كل انما المراد ان  
يكون في البدل نص على  
التعميم كقوله لا ولنا فتأمل  
(قوله غدوا) بدل من اجزاء  
وهو محل الشاهد (قوله  
الابدتو كيده بالمتفصل  
أو فاصلا) ظاهره ان  
أى فاصل يكفي في التوكيد  
والمبادر من الالفية تغيين  
الضمير المتفصل (قوله ولقد

الظاهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته إياه إياه بدل أو تو كيد أو وجب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق تو كيد الإبدال وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا إياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم أنه ليس بمسموع قال ولو سمع لأعرب تو كيد الإبدال وفيما ذكره نظر لأنه لا يؤيد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك أن الظاهر إن كان بدلا من ضمير غيبة جازم مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره فإن أذكره بدل من الهاء في أنسانيه بدل اشتغال ومثله وزنه ما قول وقول الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتم \* على جوده لضع بالهاء حاتم  
الا ان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بمضاً واشتمالاً جاز نحو أعجبتني وجهك  
وأعجبتني عامك وقوله

أوعدني بالسجن والاداهم \* رجلى فرجلى شتة المناسم

فرجلی بدل بعض من یاء أو عدنی وقوله

ذريعي ان امرك لن يطا \* وما ألفتني حلمي مضاع  
فحلمي بدل اشمال من ياء ألفتني وان كان بدل كل فاما أن يدل على احاطة أو لا فان دل عليها جاز نحو تكون لنا عيدا  
لاولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيد ورأيتك زيدا وجوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا  
بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة \* وأم نهج الهدى من كان ضليلا  
وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتكثير الي معرفين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو  
ان للمتقين امفازا احداثي ومتخالفين فاما أن يكون البديل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الي صراط مستقيم صراط  
الله أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناس ناسا كاذبة وقول الشاعر

لا تملواها وادلوها دلوا \* ان مع اليوم أخاه غدوا

\* ثم قلت (الخامس عطف النسق وهو بالواو المطلق الجمع وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب ونم للجمع والترتيب والمهلة وبحق للجمع والغاية وبأم المتصلة وهي المسبوقهزمة التسوية أو بهزمة يطلب بها وبأم التعيين وهي في غير ذلك منقطعة مخصصة بالجل ومراعاة قبل وقد تضمن مع ذلك معنى الهزمة وبأو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التسميم ويل بعد النفي أو النهي لقريره تلوها أو اثبات تقيضه لتاليها لكن وبعد الاثبات والامتناع لقل حكم ما قبلها بما بعدها وباللنفي ولا يعطف غالباً على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد تأكيد به بفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض إلا باعادة الخافض) وأقول معنى كون الواو المطلق الجمع أنها لا تقتضي ترتيباً ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فقال استعملها في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ومثال استعملها في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب ولقد آرسلنا نوحاً وإبراهيم كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك اعبدا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم ائقنوا لربك واسجدوا واركعوا مع الراكعين ومثال استعملها في المصاحبة فأنجيناها ومن معه في الفلك ونحو فارقناه وجنوده ونحو واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب ونم للمهلة قوله تعالى أماته فاقبره ثم اذ أساء أنشره فعطف الأقبار على الأماته بالفاء والانشاء على الأقبار ثم لأن الأقبار يعقب الأماته والانشاء يترأخى عن ذلك ومعنى حق الغاية

أرسلنا نوحاً وأبراهيم) فيه ان هذا من الترتيب.

وغاية الشيء نهايته والمراد انها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة اما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الاولوف الكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون نارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى يحصي الاشياء حتى مناقيل الذر ونارة في المقدار المعنوي كذلك زارني الناس حتى الحجامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة امامهزة النسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر عملها نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى أنه يصح أن يقال سواء عليهم أن نذروا وعندهم أوجهزة يطلب بها وبام التعيين نحو أن يذني الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهزمة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ ما يخلق بنات أي بل اتخذهم هزمة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكارى ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي وذلك لأن أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الي تقديرها بالهزمة وأولها أربعة ممان أحدها التخيير نحو فكفارتها اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو نحر بر رقة والثاني الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المعنيان لم اذا وقت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبتا يوم أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يبرعه بالابهام نحو وأنا أو اياكم أملى هدي أو في ضلال ميين وهذان المعنيان لم اذا وقت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفي أو النهي ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بالجملة واثبات تقيضه لما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمنع بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأبام غيرهم لانهم يسمعون وأما لاقها الحكم النفي الثابت لما قبلها عما بعدهما فذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقولك جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل بالمفعول يدخلونها ومن صلح فن عطف على الواو من يدخلونها جاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر فعات وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سوا أو العدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر مائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المحفوض بعد اعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله يجيبكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لكثير البصريين بدليل قراءة حزة رحمه الله واتقوا الله الذي تسالون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره ومفرسه

\* ثم قلت

(فصل واذا اتبع المنادي يبدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادي المستقل مطلقا وتابع المنادي المبني غيرهما برفع أو ينصب الاتباع أي فيرفع والاتباع المضاف المجرد من أل فينصب كتابا (المغرب) \* وأقول لتوابع المنادي أحكام تخصها فلهذا أفردها بفصل والحاصل ان التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادي تقول في البدل يا سميدي كركز بالضم كاتقول يا كركز وكذلك يا عبد الله كركز وفي النسق يا زيدو خالد بالضم كاتقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لافرق في الباين المذكورين بين كون المنادي معربا أو مبنيا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من أل فان كان المنادي مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب

(قوله كالمنادي المستقل)  
وجهه انه ما ليسا متممين  
للاول حتى يتبعانه بل البديل  
هو المقصود وحده  
والنسق مقصود كالاول

رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه أنت أى نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازنى  
اجازة نصبه وأنه قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ ويمكن والواجب نصبه التابع المضاف  
مثاله في النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله في البيان يا زيداً يا عبد الله والجار  
فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويأتمم أجمعون وأجمعين ويأسيه كرزو كرز قال ذو الرمة  
\* لتائل يا نصر نصر نصرا \* وان كان المتأدى معرباً تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويأتمم تميم  
كلهم ويا عبد الله يا زيدوا إذا وجب نصب المضاف التابع لا يبنى فقصبه تابعاً للمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم  
فاطر السموات والأرض فاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيوبه أنه نداء نان حذف منه حرف النداء لان  
النداء الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء \* ثم قلت

(باب موانع الصرف تسعة يحجمها قوله

اجمع وزن عاد لأنث بمرفة \* ركب وزد عجمة فالوصف قد كلاً

(قوله وكذلك أذربيجان)

ظاهرة أنه ممنوع من  
الصرف مع أن فيه تفصيلاً  
ذكره قالوا لي أن يقول  
أذربيجان فإن أردت به  
البلدة المعينة منع وإن نكرته  
بأن أردت بلدة ماسما

فالتأنيث بالالف كهي ومحجراً والجمع المائل لمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمتع والبواقي منها ما لا يمنع  
الامع العلمية وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز في نحو هند وجهان بخلاف نحو سقر وبلخ وزيد  
لامرأة والتركيب المزجي كمديكر وبالعجمة كبراهيم وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو العدل  
كعمر وزفر وكنتى وثلاث وآخر مقابل آخرين والوزن كحدوا حمر والزيادة كهمان وغنسان وشرط تأثير  
الصفة أصالتها وعدم قبولها التاء فارب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعمل وندمان من المتأددة منصرفة وشرط  
العجمة كون علميتها في العجمية والزيادة على الثلاثة قروح منصرفة وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كعمر  
وضرب علمين أو افتتاحه بزيادة هي بالف مل أولى كاحمر وكافكل علماً) وأقول الأصل في الاسماء أن تكون  
منصرفة أعني منونة تنوين التمكين وانما تخرج عن هذا الأصل إذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها  
تقوم مقامهما واليت المنظوم لبعض التحويين وهو يجمع العلل المذكورة ما بصريح اسمها أو بالاشتقاق والذي  
يقوم مقام علتين شيئاً أن التأنيث بالالف مقصورة كانت كهي أو بمدودة كحجر أو بالجمع الذي لا نظير له في  
الآحاد أى لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير وانما نلت للمقصورة بهي  
دون حبل ولا بمدودة بصحراء دون حراء ثلاثتهم أن المانع الصفة والالف التأنيث كاتوهم بعضهم وما عدا  
هاتين علتين لا يؤثر الا بانضمام علت أخرى له ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون علتان الثانية  
الجماعة لكل منهن العلمية وله صرافت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علت أخرى مع التأنيث وهي العجمة  
في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الامع العلمية وكذلك أذربيجان اسم لبلدة  
فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة قليل وعلت خامسة وهي التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشئ لا لان العلم هل  
لخطوا فيه البقرة أو المكان ولو قدر دخولوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار  
كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع الامع العلمية كسلمان ولا وصفية  
في أذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومنلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لا بين أنه  
على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي ومعنوي لا لفظي وأما بقية الملل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة

مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل وجميع ودلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامع ودالف وطريق معرفة ذلك أن يتلحق من أفواءهم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد وانين اثنين وثلاثة ثلاث وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لا جنحة وهي ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرنا فلها هذا كان خفضا بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى لانه مقصور وظهر ذلك في ثلاث ورباع لانها اسمان مجعيا الآخر ومن ذلك آخر في نحو قوله تعالى فمدته من أيام أخر فأخر صفة لا بام وهي معدولة عن آخر بفتح الهمزة والحاء بينهما ألف لانها جمع أخرى وأخرى أنى أخر بالفتح وقياس فعلى أفعل أن لا تستعمل الامضافة الى معرفة أو مقرونة بلام التعريف فاما لا اضافة اليه ولا لام بقياسه أفعل كافضل تقول هند أفضل والهندات أفضل ولا تقول فضلى ولا أفضل فاما أخر فصفة معدولة فلها هذا خفضت بالفتحة فان كان أخر جمع أخرى أنى أخر بكسر الهمزة فهي مصروفة تقول مررت بأول وآخر بالصرف اذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر ومع الصفة أحمر وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ومثال الزيادة مع العلمية سلمان وعمران وعثمان وأصبهان ومثاله مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا في فعلا بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف في نحو قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل أرب بمعنى ذليل أي ضيف والثاني عدم قبولها التاء ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر

وندمان يزيد الكاس طيبا \* سقيت وقد تنفورت النجوم

ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها في اللغة المعجمة فنحو لحام وفير وز علمين لمذكرين مصروف والثاني الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحو هن مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال تعالى ألبعد العاد قوم هود وليس مما نحن فيه لانه عربي وليس في أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمرو ابن قتيبة والجرجاني والزحشرى أن في نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ بشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالاول نحو شعر وضرب علمين قال الشاعر \* وجدى يا حجاج فارس شمرا \* والثاني نحو أحمر صفة أو علما وافكل علما والافكل اسم لارعدة فان هذا الوزن وان كان يوجد في الاسماء والافعال كثيرا ولكنه في الافعال أولى منه في الاسماء لانه في الافعال يدل على التكلم كاذب وانطلق وفي الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال واعلم ان المؤنث ان كان تأنيته بالألف كهمى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتاج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبي علي ان صحراء امتنع صرفه لانه صفة والف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطالحة وحزمة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهري ان هاوية من قوله تعالى قامه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بـير الألف واللام خطأ لأن ذلك يوجب منع صرفها وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبان كان زائدا على ثلاثة كـمداد وزنب أو ثلاثا يحرك الوسط كـدرو لظي قال الله تعالى ما سلككم في سـقر كلا

به صرف (قوله فقدروا العدل) ان قلت هلا قدروا غيره قلت مرجع العدل تحويل اللفظ في الحروف ونظائره كثيرة في التصريف وكثرة الشيء تساعده على تقديره عند عدمه والله سبحانه وتعالى أعلم بما هنالك والحمد لله رب العالمين وصل الله على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قول المحض فقدروا العدل كان نسخته كذلك والذي بأيدينا من النسخ بدله فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى للمعدل اه

انما الظي أو ساكن الوسط أعجميا كما وجور وحمص وياخ أسماء بلاد أو صربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر وأسماء نسوة هذا قول سيدي به وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان وان لم يكن منقولاً من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهنود وعد وجمال ومنع الصرف أولى وأوجب الزجاء وقد اجتمع الوجهان في قوله

لم تلتفع بفضل مئزها \* دعد ولم تسق دعد في العلب

ثم قلت

\* (باب العدد الواحد والاثنتان وموازن فاعلا كثالث والعشرة مركبة يذكرون مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس وتميز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض الالبثة ففردة وكل الخبرية كالشجرة والمائة والاستفهامية المحجورة كالاحد عشر والمائة ولا يميز الواحد والاثنتان وثنتا حنظل ضرورة) \* وأقول العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالقبض والنقض والحبط بمعنى المقبوض والنقض والخبط بدليل كم يثبت في الارض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التي تعديها الاشياء والكلام عليها في موضعين أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث والثاني في حكمها بالنسبة الى التمييز فاما الاول فانه فيه على ثلاثة أقسام القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً كاهو القياس وذلك الواحد والاثنتان تقول في المذكر واحد واثنتان وفي المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم الله واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية انسان ربنا اثنتان اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو نالت ورابع وثلاثة ورابعة الى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أي هم ثلاثة أو هؤلاء الثلاثة والخامسة أن غضب الله عليها أي والشهادة الخامسة القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول في المركبة ثلاثة عشر رجلا بالتاء في ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أي ملكاً أو خازناً القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأثنت مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا فافجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندي عشرة امرأة وأحد عشر رجلا وأما الثاني وهو التمييز فانه فيه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنتان لا تقول واحد رجل ولا اثنتا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثاني ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندي ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما ما يستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المسائة فانه يجب افرادها تقول عندي ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مائات ولا ثلاث مئتين الا في ضرورة والثالث ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو اني رأيت أحد عشر كوكبا وبنتا منهم اثني عشر تقيبا واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بمشرفهم ميقات ربه أربعين ليلة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم

اثني عشرة أسباطا فليس أسباطا تميزا بل هو بدل من اثني عشرة والتميز محذوف أي اثني عشرة بفرقة والرابع  
ما يحتاج الى تميز مفرد مخفوض وهو المائة والاثني عشر تقول غدي مائة رجل وأنت رجل ويلتحق بالعدد  
المنصب تميزه تميز كم الاستفهامية وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تميزها لا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم  
غلاما خـ إلا فلا كوفين ويلتحق بالعدد المخفوض تميزه تميز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس  
والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الى تمييز بين جنس المراد به  
ولكنه لا يكون إلا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجعولا تميز الثلاث والعشرة وأخواتهما تارة يكون مفردا  
كتميز المائة والاثني عشر وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية  
المجرورة نحو بكم درهما اشترت فالتصّب على الأصل والخبرين مضمرة لا بالإضافة خلافاً لاجاج وانما اذكر  
في المقدمة أن تميز كم الاستفهامية وتميز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنني قد ذكرته في باب  
التميز فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد أتيت على ما أردت ابراده في

شرح هذه المقدمة وله سبحانه وتعالى الحمد والمئة واياه أسأل ان يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا

مصرفا وعلى التفع به موقوفا وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يدخلني

برحمته في عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة

والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين والحمد لله رب

العالمين



يقول راجي عفور رب البريه عبد الجواد خلف المصحح بالمطبعة الخيرية

محمدك اللهم رفعت أقواما وخففت آخرين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله  
وأصحابه الذين نصب الله بهم الدين وأضر الكفر وأظهر كلمة الحق، اليقين (وبعد) فقد تم باعانة مسبب كل سبب  
طبع الكتاب الجليل المسمى (شذور الذهب) في معرفة كلام العرب تأليف رئيس المحققين بلادفاع وتاج  
رؤس المدققين من غير نزاع العلامة الهمام أبي محمد عبد الله بن هشام محلي الهوامش والطبر بحواش كثرائد  
الدرر مشتملة على تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة وإبحاث راقية ونكات فائقة مع وجازة كلماتها وسلاسة  
الفاظها وكيف لا وهي نسيج وجيد دهره وفائق أقرانه في عصره المفرد العلم الشهير الاستاذ المحقق أبي  
محمد محمد الأمير تقدمها الله برحمته وأسكنهم ما فيسبح جنته وذلك بالمطبعة الخيرية بمصر القاهرة  
المعزية لسالكها ومديرها المتوكل على العزيز الوهاب حضرة الكامل السيد

﴿ عمر حسين الحشاب ﴾ في شهر شوال سنة ١٣٢٣ من

هجرة من خلقه الله على أكمل الحاصل سيدنا

محمد الشفييع يوم الزحام

خاتم الرسل

الكرام



صحيحة

صحيحة

- |    |   |    |   |
|----|---|----|---|
| ٤  | الكلمة قول مفرد                                 | ٥٨ | العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم |
| ٧  | فالاسم ما يقبل ال الخ                           | ٥٨ | باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به     |
| ٨  | والفعل اما مضارع الخ                            | ٥٩ | ومنه المتنادي                               |
| ١٠ | والحرف ما عدا ذلك الخ                           | ٦٠ | الثاني المفعول المطلق                       |
| ١٠ | مبحث الكلام                                     | ٦١ | الثالث المفعول له                           |
| ١٢ | باب الاعراب                                     | ٦١ | الرابع المفعول فيه                          |
| ٢٣ | فصل تقدر الحركات كلها الخ                       | ٦٢ | الخامس المفعول معه                          |
| ٢٥ | باب البناء ضد الاعراب                           | ٦٣ | السادس المشبه بالمفعول به                   |
| ٢٥ | الباب الاول ما لزمت البناء على السكون           | ٦٤ | السابع الحال                                |
| ٢٦ | الباب الثاني ما لزمت البناء على السكون أو نائبه | ٦٦ | الثامن التمييز                              |
| ٢٦ | الباب الثالث ما لزمت البناء على الفتح           | ٦٧ | التاسع المستثنى بليس الخ                    |
| ٢٩ | الباب الرابع ما لزمت البناء على الفتح أو نائبه  | ٧٠ | العاشر خبر كان وأخواتها                     |
| ٣٠ | الباب الخامس ما لزمت البناء على الكسر           | ٧٠ | الحادي عشر خبر كان وأخواتها                 |
| ٣٣ | الباب السادس ما لزمت البناء على الضم            | ٧١ | الثاني عشر خبر ما حمل على ليس الخ           |
| ٣٥ | الباب السابع ما لزمت البناء على الضم أو نائبه   | ٧١ | الثالث عشر اسم ان وأخواتها                  |
| ٣٩ | باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب الخ               | ٧٢ | الرابع عشر اسم لا النافية للجنس             |
| ٤٠ | أنواع المعارف ستة أحدها المضمر الخ              | ٧٢ | الخامس عشر الفعل المضارع التالي للتواصب     |
| ٤١ | الثاني العلم                                    | ٧٨ | باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف    |
| ٤٢ | الثالث الإشارة                                  |    | الخ   |
| ٤٢ | الرابع الموصول                                  | ٧٩ | الثاني المجرور بالاضافة                     |
| ٤٤ | الخامس المحلى بال                               | ٨١ | الثالث المجرور للمجاورة                     |
| ٤٥ | السادس المضاف لمعرفة                            | ٨٢ | باب المحزومات                               |
| ٤٥ | باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل                 | ٨٥ | باب في عمل الفعل                            |
| ٤٧ | الثاني نائب الفاعل                              | ٩٠ | باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة    |
| ٥١ | الثالث المبتدأ                                  |    | أحدها المصدر الخ                            |
| ٥٢ | الرابع خبر المبتدأ                              | ٩١ | الثاني اسم الفاعل                           |
|    | الخامس اسم كان وأخواتها                         | ٩٢ | الثالث أمثلة المبالغة                       |
| ٥٣ | السادس اسم أفعال المقاربة                       | ٩٢ | الرابع اسم المفعول                          |
| ٥٤ | السابع اسم ما حمل على ليس                       | ٩٢ | الخامس الصفة المشبهة                        |
| ٥٥ | الثامن خبر ان وأخواتها                          | ٩٣ | السادس اسم الفعل                            |
| ٥٧ | التاسع خبر لا التي انفي الجنس                   | ٩٤ | السابع والامن انظر والمجرور المعتمدان       |

| صحيفة                   | صحيفة                                 |
|-------------------------|---------------------------------------|
| ١٠٠ الثالث عطف ، البيان | ٩٤ التاسع اسم المصدر                  |
| ١٠٢ الرابع البدل        | ٩٥ العاشر اسم التفضيل وهو خاتمتها     |
| ١٠٣ الخامس عطف النسق    | ٩٦ باب التنازع                        |
| ١٠٤ فصل في تابع المنادي | ٩٧ باب الاشتغال                       |
| ١٠٥ باب موانع الصرف     | ٩٨ باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد |
| ١٠٧ باب العدد           | ٩٩ الثاني النعت                       |

﴿نمت﴾












PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

THE ABU SHADI  
MEMORIAL LIBRARY

PRESENTED BY  
CHARLES A. DANA, JR. '37  
H. H. PRINCE SADRUDDIN AGA KHAN  
COUNCIL ON ISLAMIC AFFAIRS





Princeton University Library



32101 076411105